

عبد بنزهيد (A) ١١٢

كتاب

كشف الستار

(عن حكم صلاة القابض على المستجير بالأحجار)

١٤٥٥ هـ

تأليف

الفاضل الأديب الأريب الحبيب النسيب
(سعادة السيد أحمد بك الحسيني) متع الله
المسلمين بعلومه آمين

١٤٥٥ هـ



وذلك بمطبعة (كرستان العامية) لصاحبها الفقير إليه (فرج الله
زكي الكردي) بدارب السمط بملك سعادة المفضل
المرءف المذكور بحماية مصر القاهر سنة ١٣٢٦ هجرية

عبد بنزهيد

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR6650

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ع
٢٩٤٩٣٢
١٩١
٦٦٥٠

الحمد لله الذي طهر قلوب العارفين بنور الايمان *
وأذهب عنهم الرجس وحفظهم من الوقوع في أحبولة الشيطان *
بين لنا صحيح العبادة من فاسدها * وميز لعباده رائج الاعمال
من كاسدها * وأرشدهم لمعرفة دينه القويم * وهداهم بهدائيه
الى الصراط المستقيم * فصل قواعد شرعه بنهاية البيان *
وأوجز القول مع غاية التبيان * فكان شرعا حاويا للاعتدال
ليس بذى عوج * ووسع علينا فلم يحفل في دينه من
حرج * مجموع التكاليف ميسور قبوله * ومطالب العبادات
سهل وصوله * شرف أهل شريعته السالكين في منهاج

دينه القويم * وجعلهم روض الطالبين لسلوك منهجه المستقيم
والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد بحر المعارف والايضاح *
ومعدن تهذيب العوارف والافصاح * فهو روضة الاحكام *
وعلى آله وصحبه بهجة الائمة الاعلام *

﴿ وبعد ﴾ فيقول راجي شفاعته جده النبي الامي محمد *
﴿ أحمد الحسيني ﴾ ابن أحمد بن يوسف بن أحمد بن أحمد * غفر الله
ذنوبهم * وملاً بفأض رحمته ذنوبهم * انه البر الرحيم * الغفور
الكريم * مما وقع لي اني كنت في ليلة من الليالي بمسجد ان
صليت من مغربها ركعتين وأنا في أثناء الثالثة جاء ولدي الصغير
﴿ حسين ﴾ وقبض على ثوبي وفي الحال حضر في ذاكرتي ما قررت
حواشي المتأخرين من ان قبض المستجمر على المصلي أو ثوبه
مبطل للصلاة فبالا ولي صلاة من قبض على ثوبه غير مستجمر
أصلاً فقلدت مذهب الغير وأتممت الصلاة ولم ينب عن ذهني
حديث (إمامة) رضى الله عنها فكان ذلك سبباً في وقوع إشكال
في نفسي، ومذ كنت أصلي كان حاضراً عالماً من علماء السادة

الشافعية فاعتراضا على لمضي في صلاة باطلة ورأيا وجوب إعادة الصلاة فبينت لهما ما عوات عليه ثم أجلت الفكر في تسمية المقبوض على ثوبه حاملا وتكلمت معهما في عدم مطابقة ذلك لقواعد اللغة والشرع وعززت ما قوى عندي بحديث (امامة) رضى الله عنها وظننت ان كتب المتقدمين ربما شفت الغليل وفي الحال جثتهما بكتاب الام قبل شروعي في طبعه وراجعنا نصه فاذا الامام رضى الله عنه لم يذكر مبسطة قبض المستجمر على المصلى وعكسه من مبطلات الصلاة، ولم يذكر في المسئلة بعينها سوى ان ثوب الصبيان لا يحكم بنجاسته فلا تبطل صلاة من حمل صبياء، واستدل بحديث (امامة) فقلت للشيخين حفظهما الله يظهر ان الامام الشافعي رضى الله عنه لم يعتمد بقبض المستجمر على المصلى ولم يجعله من مبطلات الصلاة بل انه لم يعول على نجاسة السبيلين من الصبيان، وذلك لانه استدل بحديث (امامة) رضى الله عنها على استصحاب طهارة الثوب ولم يعول على استصحاب نجاسة السبيلين - ومنه يؤخذ انه قضى

فيهما بالعفو والالحكم بالبطلان استصحابا للاصل في النجاسة
ان كانت مضرّة في حمل الصبيان لان الصبي بعد ولادته لا بد
وان يخرج من سبيله نجس خصوصا اذا بلغ سنا كسن (امامة)
وقت حمله صلى الله عليه وسلم لها فالنجاسة محققة وازالتها
مشكوك فيها، وعليه فلا تبطل صلاة حامل الصبي الا ان تحقق
نجاسة ثوبه وبعد كلام بيننا اشتغلت بمراجعة الكتب والبحث
فيها عن قبض المستحجر للمصلي وعكسه - وبحث كذلك في
العفو عن نجاسة سبيلي الاطفال اذا حملها المصلي - وبعد تلك
المراجعات وانكشاف ما وضح لي وضعت هذه الرسالة ونقلت
فيها ما سئلت عليك من نصوص المتقدمين والمتأخرين ❖ عراقيين
وخراسانيين ❖ وغيرهما وما جادت به قريحتي الكاسده لعلها
تكون سببا مقبولا في اليسر ورفع العسر والخرج فجاءت
والحمد لله رسالة فريدة في بابها ❖ كاشفة ستار ما اشتبه على
المتأخرين مبدئة القول بالعفو عن نجاسة سبيلي الاطفال متى كانوا
صغيرين ❖ مستدلا بقواعد الشرع وقول الاولين ❖ ولقد سميتها

﴿ كشف الستار ﴾ عن حكم صلاة القبايض على المستحجر
 بالاحجار * والله أسأل أن يجعلها من العمل المقبول * ويحيا من
 الناس محل القبول * انه سميع الدعاء وهو حسبي ونعم الوكيل *
 * فأقول وبالله التوفيق لسألكم أقوم طريق * من الفروع التي
 نص متأخرو الشافعية عليها وفيها من الحرج والضيق ما يناقض
 قوله صلى الله عليه وسلم الدين يسر وإن يشاد الدين أحد الأغلبه
 ويخالف قاعدة ﴿ المشقة تجلب التيسير ﴾ وذلك أنهم قالوا لو قبض
 مستحجر على مصل أو ثوبه أو قبض مصل على مستحجر أو ثوبه
 بطلت صلاته - حتى إن بعضهم زعم أنه إذا صلى اثنان (أحدهما)
 مستحجر (والآخر) مستنج بالماء وقبض أحدهما على الآخر أو ثوبه
 بطلت صلاتهما - وقال فريق إذا كان الشخص مستحجرا
 بالاحجار فصلى وقبض على شخص مستنج بالماء بطلت صلاة
 المستحجر المصلي وعلى البطلان بما تأباه نصوص الشرع وقواعد
 الدين * وتخالفه أقوال المتقدمين * ولقد راجعت كثيرا من
 معتبرات كتب الاولين التي يرجع اليها عند الاشتباه * ويعز

وجودها وهي مصدر بيان الاحكام — فلم أجد أحدا منهم ذكر أن
القبض على المستجير أو عكسه مبطل للصلاة، ومباغ ما في جميع
تلك الكتب أن القبض على نحو حبل طرفه طاهر وطرفه الآخر
نجس أو متصل بالنجس أو مشدود بطاهر متصل بنجس
ينجر بجر المصلي أو لا ينجر فيه خلاف على ما سنبينه — وكذلك
حمل النجس مبطل — وفي حمل المستجير خلاف أيضا، وبحث
كثيرا في معتبرات الكتب عما يدل على قياس هذا الحكم
وتحريمه على قاعدة من قواعد الفقه فلم أهتد إلى أصل يرجع
إليه خصوصا أنهم بينوا علة البطلان وهي علة باطلة فاسدة
خارجة عن قواعد الشرع وعن اللغة والعرف حيث عللوا
البطلان بأن المصلي يكون حاملا للنجس فإن القبض على
الشخص أو ثوبه حمل له حتى إذا كان المصلي مستجيرا يكون
حاملا لشخص متصل بنجس * ولست أدري من من أهل
اللغة أو العرف أو الشرع يقول إذا قبض أحد على ثوب غيره
أو شيء من جسده يكون حاملا له قبوض أو محمولا له — وياليت

شعري كيف يكون الشخص اذا قبض على شخص حاملا
 له واذا قبض الشخص عليه يكون حاملا له فهو ان قبض
 أو قبض عليه يكون حاملا محمولا — والبدية تحكم بطلان أن
 يكون الشخص حاملا ومحمولا في آن واحد بعمل واحد
 ومن غير شعور بثقل المحمول وربما كان أحدهما لا يعلم
 بالآخر والأرض تحمل الفبايض والمقبوض — وكل منهما قائم
 عليها بثقله لا يشعر به الآخر — وهل ذلك الفقيه الذي علل
 بطلان الصلاة بالحمل يعد في عرفه القبض حلا حتى لو حلف
 شخص بالطلاق أو يمينانه لا يحمل انسانا قبض على ثوب
 انسان أو قبض انسان على ثوبه تطلق زوجته أو يجب عليه
 كفارة يمين — حاشا الله ان يكون هذا حكما من فقيه يعلم ان
 اللغة والعرف وقواعد الشرع تأبى ترتب الحكم على ما لا يدل
 عليه عرف ولا لغة — وليس ثم دليل شرعي على جعل القبض
 حملا في باب الصلاة دون غيرها، ومن ادعاه فليأت به ان كان
 من الصادقين، وحيث انتفى الدليل الشرعي فبين ان قواعد

اللغة تفرق بين مادتي قبض وحمل من جهة مدلوليهما فقد
يجمعان وقد ينفرد كل منهما ولا يلزم من أحدهما الآخر. — وأما
العرف فلا يحكم الا بالتفرقة بين القبض والحمل وكيف يكون
معقولا أو متصورا ان الحمل لازم القبض وقد يقبض الانسان
على طرف الجدار من الدار — فهل يعد في العرف أو اللغة انه
حامل لتلك الدار كلاثم كلا* واذا كانت علمهم باطله فقد زال المعلول
منها حيث يدور مع علمه وجودا وعدما — ولم يكن هناك نص
من كتاب الله ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا قول
مجتهد ولا نقل فقيه غير أني وجدت تقرير هذا الحكم للإمام
الخطيب في شرحه على المنهاج وقد تبعه الرملي في النهاية وابن
حجر في شرح العباب لا عن نقل وإنما عن قياس باطل فانهم
قاسوا مسألة القبض على المستحجر على مسألة القبض على طرف
جبل طرفه الآخر متصل بنجس — وهالك عبارة الخطيب
بعد بيان مسألة القبض على طرف الجبل. — وذلك انه قال
*ويؤخذ مما مر من انه اذا قبض طرف شيء متنجس انه يضر

أنه لو أمسك المصلي مستجمرا او ملبوسه او أمسك المستجمر
المصلي او ملبوسه انه يضر وهو كذلك * ومثل ذلك في النهاية
وشرح العباب - وقد ثقل هذا الحكم من بعدهم فيما كتبوه ولم
يبحث احد فيه على ما رأيت ولم يلاحظ الفرق العظيم بين
القبض على طرف حبل قد ألحقوه بثوب المصلي وبين القبض
على ما لا يمكن ان يلحق بالثوب والحبل يكون طرفه محمولا وليس
المستجمر كذلك وان حمل المصلي بعض ثوبه فهو لا ينجر بحر
المصلي - ولذلك لزمني ان أثقل ما قاله الاولون في ذلك ثم ابين
الفرق بين المقيس والمقيس عليه لتعلم الحكم ثم اذكر حكم
حمل الصبيان * مستعينا بالملك المنان *

* قال امام الحرمين رضى الله عنه في نهاية المطلب
ولو كان على رأسه طرف من عمامته وكان طاهرا وكان
الطرف الآخر من العمامة نجسا وكان مائتا على الارض
متضمنجا بالنجاسة فالصلاة باطلة فانه قد اتفقت عليه أصحابنا
فان تلك العمامة تعد من ملبوساته وان كان ذلك الطرف بعيدا

عنه . — ولا فرق بين ان يتحرك ذلك الطرف بحركته وبين أن يكون بحيث لا يتحرك بحركته وهو كما لو لبس قيصا طويلا عليه وكان بحيث لا يرتفع طرف ذيله بارتفاعه وكان نجسا فصلاته باطلة — ولو كان بيد المصلي طرف طاهر من جبل والطرف الآخر نجس وهو بحيث لا يتحرك بارتفاعه وانخفاضه ففي المسألة وجهان ﴿ احدهما ﴾ انه لا تصح صلاته كطرف العمامة ﴿ والثاني ﴾ تصح فان العمامة منسوبة اليه لبسا اذا احدى طرفيه مكشور على رأسه — والملبوس وان طال فالمصلي مؤاخذ بطهارته كالتقصيص واذا كان مستمسكا بطرف الحبل فليس الحبل ملبوسه وليس الطرف النجس محموله فانه لا يرتفع بارتفاعه ولو استمسك بطرف عمامة على هذه الصورة لكانت المسألة مختلفا فيها كالحبل * ولو كان شد الطرف الطاهر من الحبل على يده او وسطه والطرف الآخر نجس ملقى على الارض لا يتحرك فقد ذكر العراقيون وغيرهم في هذه الصورة وجهين ايضا فانه ليس للحبل انتساب اليه الا من جهة التمسك — وان شده على

يده او وسطه فهو استيثاق للامساك وليس بلبس ولو كان
طرف الحبل بيده والطرف الآخر ملقى على نجاسة يابسة فهو
كما لو كان ذلك الطرف البعيد نجسا فيخرج على الخلاف المتقدم
فلا فرق بين نجاسة الشيء ووقوعه على الشيء النجس * ولو
تمسك بطرف حبل والطرف الآخر مشدود في عنق كلب
فهو كما لو كان ملقى على نجاسة يابسة - ولو كان الطرف المشدود
على الكلب غير بعيد من المصلي وكان بحيث لو مشى الكلب
به لسكان المصلي حمله فهذه الصورة مرتبة على ما اذا كانت
بعيدة وهي اولى باقتضاء البطلان وفيها احتمال من جهة ان
المصلي ليس حمله ولو كان الطرف الآخر متعلقا بساجور
والساجور في عنق كلب ففي هذه الصورة وجهان مرتبان
على الوجهين فيما اذا كان الحبل يلقي جرم الكلب وصورة
الساجور اولى بالصحة فان بين الكلب وبين طرف الحبل
واسطة وهي الساجور * ولو كان طرف الحبل في عنق حمار
وعلى الحمار نجاسة فهذه الصورة مختلف فيها وهي اولى بالصحة

من صورة الساجور فان الساجور لا يبعد ان يعد جزءاً من
الحبل والحمار ليس جزءاً من الحبل اصلاً ولو كان طرف الحبل
متعلقاً بسفينة فيها نجاسة فان كانت تنجر بالحبل او جرت
فهذه الصورة كصورة الشد على عنق حمار وان كانت السفينة
بحيث لا تنجر بالحبل لكبرها فالوجه القطع بصحة الصلاة
فان الحبل يتعلق بطاهر ووراءه يتعلق بالنجاسة وليست السفينة
جزءاً من الحبل ولا بحيث تنجر بحركة الحبل فكان ذلك كما
لو كان الحبل متعلقاً بباب بيت وفي البيت نجاسة * وذكر
العراقيون اختلافاً في السفينة الثقيلة والحبل فان السفينة على حال
تنجر معه بالحبال وهذا بعيد جداً * وقد زيف العراقيون الخلاف
فيه وان حكوه فالوجه القطع بالصحة ولو كان احد طرفي
الحبل متعلقاً بالكلب بغير واسطة والطرف الآخر تحت
قدم المصلي فتصح صلاته وجهها واحداً فان هذا الطرف في
حكم البساط له * ولو كان الطرف الذي يصلي عليه المصلي طاهراً
وكان الطرف الذي لا يلاقي المصلي ولا يسامته نجساً لم يضر ذلك

وقد قطعنا به فيما تقدم* فعلم مما قدمنا ان كل ما ينسب الى المصلي
ملبوسا فهو مؤاخذ بطهارة جميعه فلو كان طرف منه نجسا
او ملقى على نجاسة لم تصح الصلاة طال او قصر - وان كان
ينسب الى المصلي انتساب البساط ان كان تحت قدمه فانما
يؤاخذ المصلي بطهارة ما يلاقيه او يوازيه - وان كان ينتسب
اليه من جهة الحمل فمن ضرورة ذلك ان يكون رافعه وشأله
وان انتسب اليه بتمسكه به والطرف الآخر نجس فما كان المصلي
شأله ففي هذا الاختلاف والتفصيل والفرق بين ان تكون
واسعة او لم تكن ثم التفصيل بين ان تكون الواسطة الطاهرة
بسا جور او حيوان او صفيحة طاهرة في سفينة وحشوها
نجس اه كلام امام الحرمين في النهاية*

* وعبارة الوسيط للغزالي ﴿ الفرع الثالث ﴾ اذا التقى
طرف عمامته على نجاسة بطلت صلاته سواء كان ذلك الطرف
يتحرك بحركته او لم يتحرك ولو قبض على حبل او طرف عمامته
فان كان يتحرك الملاقى للنجاسة بحركته بطلت صلاته والا

فوجهان لأنه لا ينسب اليه لبس بخلاف العمامة ولو شده على وسطه كان كمن قبض على طرفه ولو كان تحت رجله فلا بأس لأنه ليس حاملا ولا متصلا بنجس* ولو كان طرف الحبل على عنق كلب فهو كما اذا كان على نجاسة ان بعد عنه فان كان قريبا بحيث لو لم يمتلق بالكل لكان هو حامله فوجهان مرتبان واولى بالمنع - ولو كان متعلقا بساجور في عنق الكلب فالولى بالجواز - ولو كان في عنق حمار وعلى الحمار نجاسة فوجهان ويظهر ههنا وجه الجواز اه*.

قال شارحه ابن الرفعة قوله* الفرع الثالث اذا ألقى طرف عمامته على نجاسة بطلت صلاته سواء كان ذلك الطرف يتحرك بحركته أو لم يتحرك* قد وجهه في المذهب وغيره بأنه حامل لما هو متصل بنجاسة* وعبارة الامام ان تلك العمامة تعد من ملبوساته* قال النواوى وهذا لا خلاف فيه في مذهبنا ولو سجد على طرف عمامته ان تحرك بحركته بطلت صلاته وان لم يتحرك صححت بلا خلاف* والفرق أن الشرط أن لا يكون

ثوبه المنسوب اليه ملاقيا لنجاسة وهذه العمامة ملاقية وأما
 السجود فالأمور به ان يسجد على قرار وانما تخرج العمامة
 عن كونها قرارا بالحركة بحركته فاذا لم تتحرك فهي في معنى
 القرار - وليس المراد بالحركة بحركته مطلق حركة بل المراد
 حركة المصلي في انخفاضه وارتفاعه * ومثل مسألة الكتاب اذا
 لبس قميصا طويلا عليه وكان بحيث لا يرتفع طرف ذيله
 بارتفاعه وكان نجسا فالصلاة باطلة * وقوله * ولو قبض على حبل
 او طرف عمامته الخ * البطلان في الحالة الاولى يوجه بانه في
 هذه الحالة ينسب الى أنه متصل بنجاسة * والخلاف في الحالة
 الاخرى حكاه الامام اذ قال ولو كان بيد المصلي طرف طاهر
 من حبل والطرف الآخر نجس وهو بحيث لا يتحرك
 بارتفاعه وانخفاضه ففي المسئلة وجهان (احدهما) لا تصح صلاته
 كطرف العمامة (والثاني) تصح فان العمامة منسوبة اليه لبسها
 اذ احد الطرفين يكون على رأسه - والملبوس وان طال فالمصلي
 مؤاخذ بطهارته كالقميص واذا كان متمسكا بطرف الحبل

فليس الحبل ملبوسه وليس الطرف النجس محمولاً فإنه لا يرتفع
بارتفاعه (قالت) ومن هذا التوجيه أخذ المصنف الجزم بأنه إذا كان
يتحرك بحركته لا تصح صلاته لأنه حينئذ يكون محموله —
وابن الصلاح غفل عن هذا المعنى فقال تخصيص المصنف
الخلاف الذي ذكره فيما إذا كان الطرف لا يتحرك بحركته دون
المتحرك لم نجد من تلقاه عنه — والرافعي قال إن الجزم بالمنع
في الحالة الأولى وتخصيص الخلاف بالحالة الثانية لم أره إلا
للمصنف وإمام الحرمين ومن تابعهما وعامة الأصحاب أرسلوا
الكلام إرسالاً. منهم من جزم بالمنع ومنهم من أثبت الخلاف
والأكثر ممن أشبه كلامهم يدل على أن وجه المنع أرجح
عندهم والله أعلم * وقوله * ولو شده على وسطه كان كمن قبض
على طرفه * هو فيه متبع للإمام لكن صاحب التهذيب جعل
صورة الشد ملحقة بالعمامة على الرأس ولم يحكم فيه خلافاً إذ
قال ولو كان شد الطرف الطاهر من الحبل والطرف النجس
ماقي على الأرض لا يتحرك بحركته فقد ذكر العراقيون

وغيرهم في هذه الصورة وجهين أيضاً فإنه ليس للحبل إليه
انتساب إلا من جهة التمسك وإن شده على يده أو وسطه فهو
استيثاق الإمساك وليس بلبس وإن حكى في القبض باليد
الخلافاً ولا فرق فيما ذكرناه بين أن تكون النجاسة التي
التي عليها طرف العمامة أو الحبل يابسة أو رطبة كما يقتضيه
كلام الإمام * وقوله * ﴿وان كان﴾ أي طرف الحبل الطاهر * تحت
رجله فلا بأس الخ * هو كما قال لما ذكره من التوجيه وهو يشابه
مالو صلى على بساط محل صلاته منه طاهر وباقيه نجس تصح
صلاته سواء تحرك بحركته أو لا خلافاً لابي حنيفة رضي
الله عنه حيث خص الصحة بما إذا كان لا يتحرك بحركته *
وقوله * ﴿ولو كان طرف الحبل﴾ أي الذي هو قابض عليه أو
مشدود بوسطه أو يده أو رجله * على عنق كلب فهو كما لو كان
على نجاسة إن بعد عنه * بحيث لا يعد حاملاً له لو خلا عن
الكلب فيكون فيه الوجهان فيما إذا وضع طرف الحبل على
نجاسة وذلك الطرف يتحرك بحركته إذا السكب عندنا نجس

فهو كما لو وضع الحبل على نجاسة يابسة وقوله ﴿فإن كان قريبا بحيث لو لم يتعلق بالكاب لكان هو حامله فوجهان مرتبان وأولى بالمنع﴾ عبارة الامام قد تخالف بعض ذلك فانه قال ولو كان الطرف المشدود على بعد من المصلي وكان بحيث لو مشى الكاب به لكان المصلي حامله فهذه الصورة مرتبة على ما اذا كانت بعيدة وهذه اولى باقتضاء البطلان وفيها احتمال من جهة أن المصلي ليس حامله اى في الحال ﴿قلت﴾ ووجه المخالفة ان كلام المصنف يقتضى فرض المسئلة فيما اذا كان الكاب قريبا منه بحيث لو كان مكانه نجاسة حقيقية لتحرك الطرف بحركته لكن لثقل الكاب لم يتحرك ذلك الطرف المتصل بالكاب بحركة المصلي فان قلنا عند البعد لا تصح الصلاة فع القرب اولى - وان قلنا تصح عند البعد فهل تصح عند القرب فيه وجهان ينظر في أحدهما الى امكان الحركة وانما صرف عنها ثقل الكاب والثانى الى فقد الحركة فتكون كما في حالة البعد ومثلها جار في حجر ثقيل نجس ربط فيه حبل

وقبض المصلي عليه وكان قريبا بحيث لو كان الحجر خفيفا
 لتحرك ذلك الطرف بحركته وكلام الامام ظاهر سواء على
 هذا. نعم يجوز ان يرد اليه بان نقول مراده بمشي الكعب
 طوعية عند تحرك المصلي فيتحرك الطرف لتحرك المصلي
 بالطوعية لئلا يكن الكعب لم يطع فهل تبطل الصلاة نظرا
 للامكان اولا لعدم الحركة بحركته في الحال فيه ماسف -
 ويكون مراده بكون المصلي حاملة عند مشيه تحركه
 بحركته لانه انما تبطل الصلاة عند اتصال طرف الحبل
 بالنجاسة وتحركه بحركة المصلي لانه يعد حاملا له وبهذا
 التصوير لا يكون ما ذكره المصنف والامام في ربط
 الحبل بعنق الكعب مخالفا لما ساف منهما في وضعه على نجاسة
 فليتأمل * نعم قد يقال كان ينبغي ان يبدأ بالكلام فيما اذا كان
 قريبا ويحكي فيها الوجهين نظرا للعجز في الحال وامكان خلافه
 فان قلنا بالبطلان فعند البعد يكون فيه الوجهان في النجاسة
 غير الكعب وان قلنا بالصحة يتقطع عند البعد بها والله أعلم *

وعند اختصار ما ذكرناه ينتظم في الكلب اذا شد طرف
الحبل في عنقه ثلاثة اوجه ثالثها البطلان عند القرب والصحة
عند البعد* وقوله ﴿ ولو كان متعلقا بساجور في عنق الكلب
فاولى بالجواز ﴾ اراد انا اذا قلنا بعدم البطلان في الصورة
الثالثة كيف كان الحال فبهنا اولى فان قلنا ثم بالبطلان فبهنا
وجهان لوصول حائل طاهر بين الحبل الذي بيده وما هو
متصل بالكلب اى مع اختلاف الاسم انما قلت ذلك احترازا
عما اذا كان الحبل الذي في يده او وسطه قطعتين وقد ربطت
احدهما بالآخرى واتصل ذلك بعنق الكلب فان الذى
يظهر في هذه الصورة ان حكمها كما سلف من غير فرق* واذا
ضم هذا الى ما سلف انتظم في الكلب اربعة اوجه رابعها ان كان
بين ما بيده وعنق الكلب حائل طاهر مستقل باسم
لم تبطل والا بطلت والله اعلم* وقول المصنف رحمه الله تعالى
﴿ ولو كان في عنق حمار وعلى الحمار نجاسة فوجهان ويظهر ههنا
وجه الجواز ﴾ اراد به انا اذا قلنا في مسألة الساجور لا تبطل

صلاته فهمنا اولى والا فوجهان . والفرق كما قال الامام ان
 الساجور لا يبعد ان يعد جزءاً من الحبل والحمار ليس جزءاً
 من الحبل أصلاً * قال الامام ولو كان طرف الحبل متعلقاً
 بسفينة فيها نجاسة وكانت بحيث تتحرك بالحبل لو جرت
 فهذه الصورة كصورة الشد على عنق حمار وان كانت
 السفينة بحيث لا تتحرك بالحبل لكبرها فالوجه القطع بصحة
 الصلاة فان الحبل متعلق بطاهر ووراء متعلق بالنجاسة
 وليست السفينة جزءاً من الحبل ولا بحيث تتحرك بحركة
 الحبل فكان ذلك كما لو كان الحبل متعلقاً بباب بيت وفي البيت
 نجاسة وهذا آخر ما أردنا ذكره من كلام الامام * والذين لم
 يفرقوا من المراوزة بين تحريك الطرف المتصل بالنجاسة في
 اثبات الخلاف بين ان يتحرك ذلك الطرف بحركة المصلي
 أولاً يتحرك ضموا مسألة الكلب الى مسألة النجاسة وحكوا
 فيما اذا كان حبل طاهر طرفه بيد المصلي وطرفه الآخر متصل
 بنجاسة أو بعنق كلب ونحوه ثلاثة أوجه (أحدها) لا تصح

لانه حامل نجاسة (والثاني) هي صحيحة لانها ليست ملاقية بل هي نائية عنه (والثالث) ان كان طرف ما بيده الاخر نجسا أو متصلا بعين النجاسة كما لو كان في عنق كلب أو خنزير فلا تصح وان كان متصلا بشئ طاهر والطاهر متصل بالنجاسة كما في الساجور في عنق الكلب أو كان الحبل في عنق حمار وعلى الحمار حمل نجس اى من غير حائل كجلد ميتة أو خنزير مثلاً فتصح * وممن عزا ذلك القاضى حسين والمصنف الى صاحب التهذيب والذي حكاه النواوى عن الطرفين انه ان شد الحبل الى كلب صغير او ميت لم تصح صلاته لانه اذا مشى انجر معه فهو حامل له وان شده الى كلب كبير لم تصح أيضاً على الاصح لانه حامل لما هو متصل بالنجاسة فهو كالعمامة على رأسه وطرفها على نجاسة ومقابله انها تصح لان للكلب اختياراً وان شده الى سفينة صغيرة لم تصح لانها تنجر بمشيها فكان حاملاً للنجاسة وان كانت كبيرة صحت صلاته على الاصح لانه غير حامل للنجاسة ولا لما هو متصل بالنجاسة اهـ

الى آخر بسطه في هذا المقام *

* وعبرة الرافي في الشرح الكبير ولو قبض طرف
 جبل او ثوب وطرفه الآخر نجس او ملق على نجاسة فإن كان
 يتحرك ذلك الطرف بارتفاعه وانخفاضه بطلت صلاته لانه
 حامل لشيء النجس او لما هو متصل بالنجاسة وان كان لا
 يتحرك فوجهان (أحدهما) تبطل صلاته كما في العمامة لانه
 حامل لشيء متصل بالنجاسة (والثاني) انها لا تبطل لان الطرف
 الملاق للنجاسة ليس محمولا له فانه لا يرتفع بارتفاعه بخلاف
 العمامة فانها منسوبة اليه لبسا والمصلي مؤاخذ بطهارة ثيابه
 وكلام الاكثرين يدل على ان الوجه الاول ارجح عندهم ولو
 كان طرف الحبل ملق على ساجور كلب او مشدودا به
 فوجهان مرتبان على الصورة السابقة وهذه الصورة أولى
 بصحة الصلاة لان بين الكلب وطرف الحبل واسطة وهي
 الساجور فيكون أبعد عن النجاسة * ولو كان طرف الحبل على
 الكلب فهو والصورة السابقة سواء * ولو كان طرف الحبل

على موضع طاهر من حمار وعليه نجاسة في موضع آخر
 فالخلاف فيه مرتب وهذه الصورة أولى بالصحة من صورة
 الساجور لانه قد يعد من توابع الحبل وأجزائه بخلاف الحمار
 هكذا رتب المسائل امام الحرمين وصاحب الكتاب في
 الوسيط وأشار ههنا الى معظم الغرض * واذا تركت الترتيب
 وقلت ما الحكم فيمن أخذ بطرف حبل وطرفه الآخر نجس
 أو متصل بنجاسة حصل في الجواب ثلاثة أوجه أحدها يصح
 والثاني لا والثالث ان كان الطرف الآخر نجسا أو متصلا
 بعين النجاسة كما لو كان في عنق كلب فلا يصح وان كان
 متصلا بطاهر وذلك الطاهر متصل بنجاسة كما لو كان مشدودا
 في ساجور أو خرقة وهما في عنق كلب أو عنق حمار عليه نجس
 فلا بأس به وكذا أورد الخلاف الصيدلاني وتابعه صاحب
 التمهيد * ثم اعرف ههنا أمورا (أحدها) ان فرض صاحب
 الكتاب الصورة فيما اذا قبض بيده على طرف حبل ليس
 لتخصيص الحكم بالقبض بل لو شده بيده أو رجله أو في

وسطه كان كما لو قبض عليه على ان صاحب التهذيب جعل صورة الشد أولى بالمنع حيث ألحقها بمسئلة العمامة ولم يحك فيها خلافا وفي القبض باليد روى الوجوه الثلاثة *

*(الثاني) الفرق بين أن يكون الطرف الملقى على النجاسة يتحرك بحركته وبين أن لا يتحرك في الجزم بالمنع في الحالة الاولى وتخصيص الخلاف بالحالة الثانية لم أره الا للمصنف وامام الحرمين ومن تابعهما وعامة الاصحاب أرسلوا الكلام ارسالا سواء منهم من جزم بالمنع ومنهم من أثبت الخلاف *

(الثالث) اطلق الكلام في السكب وهكذا فعل الشيخ أبو محمد والصيدلاني وابن الصباغ وفصل الاكثر فقلوا ان كان السكب صغيرا أو ميتا وطرف الحبل مشدود عليه بطلت صلاته بلا خلاف لانه حامل للنجاسة ويعنون بانه لو مشى لجره وان كان السكب كبيرا حيا فاصح الوجهين انها تبطل أيضا لانه حامل لشيء متصل بالنجاسة والثاني لا لانه يشي باختياره وله قوة الامتناع واذا كان مشدودا في سفينة

وموضع الشد طاهر وفي السفينة الكبيرة نجاسة فلا بأس كما
لو كان مشدودا في باب دار وفيها نجاسة وحكوا وجهها بعيدا
في السفينة الكبيرة أيضا * ويعرف من هذا الفصل صحة قولنا
من قبل ان قضية كلام الاكثرين ترجيح وجه البطلان * (الرابع)
قوله على ساجور كلب أو عنق حمار عليه نجاسة يفهم ان الشد
ليس بشرط بل يجري الخلاف عند حصول الاتصال والالتقاء
والعراقيون من أصحابنا يطبقوا على التصوير بالشد * ولعل السبب
فيه انهم ينظرون الى الانجرار عند الجر ولا يكون ذلك الا
بتقدير الشد ثم اتفقت الطوائف على انه لو جعل رأس الحبل
تحت رجله صحت صلاته في الصور جميعها لانه ليس حاملا
لنجاسة ولا لما هو متصل بنجاسة وما تحت قدمه طاهر فأشبهه
ما لو صلى على بساط طرفه الآخر نجس اه كلامه بالحرف *
وعبارته في الشرح الصغير ولو قبض رأس حبل أو ثوب طرفه
الآخر نجس أو ملاق للنجاسة وكان ذلك الطرف يتحرك
بحركته بطلت صلاته لانه حامل للشيء النجس أو لما هو ملاق

للنجاسة أو متصل بها وإن كان لا يتحرك فوجهان (أحدهما)
 أن الجواب كذلك كما في العمامة وأوجهها أنها لا تبطل لأن
 الطرف الملاقي للنجاسة غير محمول له ويخالف العمامة فإنها
 ملبوسة وعلى المصلي أن يطهر ثيابه والحكم لا يختص بالقبض
 بل لو شد طرف الحبل في يده أو وسطه كان كذلك بل ألحق
 صاحب التهذيب الشد بصورة العمامة ولم يحك فيها خلافاً مع
 حكايته في القبض ولو كان طرفه على ساجور كلب فالخلاف
 مرتب وهذه الصورة أولى بالصحة اتوسط الساجور بين
 طرف الحبل والكلب ولو كان على عنق حمار وعلى الحمار
 نجس في موضع آخر فالخلاف مرتب وهو أولى بالصحة لأن
 الساجور قد يمد من توابع الحبل والحمار بخلافه وكلام
 الكتاب مطابق في السكاب وسأكت عن الشد في السكاب
 والساجور* والاكثر صوروا بما إذا كان الحبل مشدوداً
 بالسكاب وقالوا إن كان السكاب صغيراً أو ميتاً بطلت صلاته
 بلا خلاف لأنه حامل للنجاسة كأن المراد أنه لو مشى لجره

وان كان كبيرا حيا فوجهان أصحهما ان الجواب كذلك لانه حامل اشئ، متصل بالنجاسة (والثاني) لا لانه له قوة الامتناع وفي الصور كلها لو كان رأس الحبل تحت رجله فلا بأس لان ما تحت قدمه طاهر وليس هو بحامل للنجاسة ولا لما هو متصل بها اهـ * وعبارته في المحرر وكذا (أى لا تصح) لو قبض طرف حبل أو ثوب ملقى على نجاسة ان كان يتحرك بحركته وكذا ان لم يتحرك على أظهر الوجهين اهـ *

وعبارة المتولى في التتمة اذا شد حبلا في رقبة كلب أو حمار عليه نجاسة أو في زورق عليه زقاق خمر فان وضع الحبل على الارض وترك رجله عليه فالصلاة صحيحة ويكون بمنزلة بساط على طرفه نجاسة * وان أمسك الحبل بيده وصلى اختلف أصحابنا فيه على ثلاثة أوجه (أحدها) لا تصح صلاته لانه ينجر معه اذا مشى فكان كعمامة على طرفها نجاسة والطرف الآخر على رأسه (والثاني) تصح لان الحبل ليس من جملة ملبوسه حتى يضاف اليه فصار كمسألة البساط (والثالث) انفصل

فإن كان الحبل مشدودا في موضع نجس لم تصح لأن الحبل
 شيء واحد وطرفه متصل بالنجاسة وإن كان الحبل مشدودا
 في موضع طاهر بان كان في رقبة السكاب قلادة والحبل
 مشدود في القلادة تصح صلاته لأن ما هو متصل به ليس
 متصلا بالنجاسة * (فرع) لو ابتلع خيطا وبقي طرفه خارج فيه
 لم تصح صلاته لأنه إن كان بمضه طاهرا فيجعل الجميع في
 حكم الطاهر وهو متصل بالنجاسة أه كلام المتولى بالحرف
 * وعبرة الشاشي في الحلية قال فإن صلى وفي وسطه حبل
 مشدود إلى كلب كبير لم تصح صلاته في أحد الوجهين وإن
 كان الحبل مشدودا إلى سفينة كبيرة فيها نجاسة والشدة في
 موضع طاهر منها صحت صلاته في أصح الوجهين فإن كان
 في قارورة نجاسة فسد رأسها وحملها في الصلاة لم تصح صلاته
 في أصح الوجهين * ذكر القاضي حسين أنه إذا حمل في صلاته
 رجلا قد استنجى بالحجر لم تصح صلاته وهذا فيه نظر لأن
 هذه النجاسة معفو عنها ولهذا لا تمنع صحة صلاته أه كلامه

بالحرف *

وعبارة الماوردي في الحاوي الكبير قال واذا صلى في
ثوب عليه أحد طرفيه والطرف الآخر فيه نجاسة او عليه
نجاسة فصلاته باطلة والفرق بين البساط والثوب انه حامل
لثوب فصار حاملا للنجاسة الا ترى ان الثوب يتبعه وينجر
معه والبساط لا يتبعه ولا ينجر معه الى ان قال واذا صلى ومعه
علاقة كلب او خنزير فان كانت العلاقة تحت قدمه أجزأته
صلاته* وان كانت بيده او مشدودة ببدنه ففي صلاته وجهان
(أحدهما) جائزة لان للكلب اختيار ينصرف به فلم يكن مضافا
الى النجاسة (والوجه الثاني) ان صلاته باطلة لاتصال النجاسة
به فاما اذا أخذ في صلاته رباط ميتة فان تركه تحت قدمه
فصلاته جائزة وان أخذه بيده او ربط ببدنه فصلاته باطلة
وجهها واحدا بخلاف الكلب الذي له اختيار ينصرف به فلو
امسك بيديه رباط سفينة فيها نجاسة وكانت صغيرة تنصرف
بارادته فصلاته باطلة كما لو أمسك رباط ميتة وان كانت

كبيرة لا يقدر على تصريفها نظر في رباطها فان كان مائى على
نجاسة فصلاته باطلة لاتصال النجاسة به وان كان طرف رباطها
مشدودا بمكان طاهر منها ففي صلاته وجهان أصحهما جائزة
اه كلامه *

وعبارة الرويانى في البحر ﴿ فرع ﴾ لو كانت على رأسه عمامة
وطرفها على موضع نجس لا تجوز صلاته وكذلك لو كان
الطرف الساقط في نفسه نجسا ﴿ وقال أبو حنيفة ان كان لا يتحرك
بحركته تجوز صلاته فنقول هل يؤدي الى ان تلك النجاسة
اذا قربت منه تجوز الصلاة واذا بعدت لا تجوز لانها اذا قربت
وارخى ارسال اليمامة لا تتحرك واذا بعدت ولم يرخ ارسالها
تتحرك بحركته وهذا محال ﴿ فرع آخر ﴾ لو شد كلبا بحبل
وصلى وطرف الحبل معه نظرفان جعل طرف الحبل تحت قدميه
لم تضر صلاته سواء كان الكلب صغيرا او كبيرا حيا او ميتا وان
شد طرف الحبل في وسطه او أمسكه بيديه نظرفان كان الكلب
ميتا او صغيرا يتحرك معه اذا مشى لا تصح صلاته وان كان

كبيراً يمشى بنفسه فالذهب أنه لا تصح صلاته لأنه حامل
لحبل ملاقي النجاسة. ومن أصحابنا من قال لا تبطل صلاته
لان لهذا الكلب اختياراً فهو واقف باختياره. ومن أصحابنا
من قال ان كان مشدوداً على موضع طاهر مثل ان لف على
عنقه خرقة وشد الحبل بتلك الخرقة تجوز صلاته والا فلا
تجوز. وكلا الوجهين ضعيف لان هذا الكلب في العادة تابع له
يمشى بمشيته فهو بمنزلة الميت ﴿ فرع آخر ﴾ لو كان الحبل مشدوداً
في سفينة فيها نجاسة فان جعل الحبل تحت قدميه فلا بأس
وان أمسكه بيده أو شده في وسطه نظر. فان كانت صغيرة
تتحرك معه كيف مشى لا تصح صلاته سواء كان طرف الحبل
مشدوداً في موضع منها لا تصيبه النجاسة او كان مشدوداً
في النجاسة. وان كانت السفينة كبيرة لا تتحرك معه اذا مشى
نظر. فان كان الحبل ملاقياً للنجاسة لا تجوز صلاته * وقال بعض
أصحابنا بخبر اسان فيه وجه آخر انه تجوز صلاته لانه ليس من
لباسه. وهذا غلط ظاهر * وان كان مشدوداً في موضع طاهر

منها فالذهب انه تجوز صلاته لان السفينة ليست منسوبة
تابعة له فانها لا تزول بزواله فلا يكون حاملا للنجاسة . ومن
أصحابنا من غلط وقال لا تجوز لانها منسوبة اليه ومتصلة به
واطلق صاحب الافصاح . وقال فيه وجهان وما ذكره اولى
اه كلامه *

﴿ وعادة المذهب ﴾ وان كان عليه ثوب طاهر وطرفه موضوع
على نجاسة كالعمامة على رأسه وطرفها على ارض نجسة لم
يجز صلاته لانه حامل لما هو متصل بنجاسة ﴿ قال شارحه
النواوي ﴾ هذا الذي ذكره متفق عليه سواء تحرك الطرف
الذي يلاقي النجاسة بحركته في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده
ام لم يتحرك هذا مذهبنا لا خلاف فيه * ولو سجد على طرف
عمامة ان تحرك بحركته لم تصح صلاته وان لم تتحرك صححت
صلاته بلا خلاف * والفرق ان المعتبر في النجاسة ان لا يكون
ثوبه المنسوب اليه ملاقيا لنجاسة وهذه العمامة ملاقية . واما
السجود فالأمور به ان يسجد على قرار وانما تخرج العمامة

عن كونها قرار الحركة بمركتته . فاذا لم تتحرك فهي في معنى
القرار هذا مذهبنا * قال العبدري وهو الصحيح من مذهب
مالك وأحمد وداود * وقال أبو حنيفة ان تحركت بمركتته لم
تصح والا فتصح * ثم قال النووي رضى الله عنه قال المصنف
رحمه الله وان كان في وسطه جبل مشدود الى كلب صغير
لم تصح صلاته لانه حامل للكلب لانه اذا مشى انجر معه
وان كان مشدودا الى كلب كبير فوجهان * (أحدهما) لا تصح
صلاته لانه حامل لما هو متصل بالنجاسة فهو كالعمامة على
رأسه وطرفها على نجاسة * (والثاني) تصح لان للكلب اختيارا .
وان كان الجبل مشدودا الى سفينة فيها نجاسة والشدة في موضع
ظاهر من السفينة . فان كانت السفينة صغيرة لم تجز لانه حامل
للنجاسة . وان كانت كبيرة ففيه وجهان * (أحدهما) لا يجوز لانها
منسوبة اليه * (والثاني) يجوز لانه غير حامل للنجاسة ولا لما
هو متصل بالنجاسة فهو كما لو صلى والجبل مشدود الى باب
دار فيها حشاه * (الشرح) هذه المسائل عند جمهور الاصحاب

كما ذكر . ودلائلها واضحة* والحاصل انه ان شده الى كلب صغير
او ميت لم تصح صلاته وان شده الى كلب كبير لم تصح أيضا
على الاصح . وان شده الى سفينة صغيرة لم تصح وان شده الى
كبيرة صحت صلاته على الاصح . وان شده الى باب دار فيها
حش وهو الخلاء صحت بلا خلاف . وان شده في موضع
نجس من السفينة بطلت صلاته بلا خلاف كما اشار اليه
المصنف . وقد صرح به صاحب الحاوي والبنديجي والشيخ
أبو حامد سواء كانت صغيرة او كبيرة هذه طريقة العراقيين
والأكثرين وهي الصحيحة* واما طريقة الخراسانيين فمضطربة
وقد لخصها الرافعي* ومختصرها انه اذا قبض طرف جبل او
ثوب او شده في يده او رجليه او وسطه وطرفه الآخر نجس
او متصل بنجاسة فثلاثة اوجه . الصحيح بطلان صلاته . والثاني
لا تبطل . والثالث ان كان الطرف نجسا او متصلا بعين النجاسة
بأن كان في عنق كلب بطات . وان كان متصلا بطاهر وذلك
الطاهر متصل بنجاسة بان شد في ساجور او خرقة وهما في عنق

كأنه أو شدة في عنق حمار عليه حمل نجس لم تبطل والاوجه
جارية سواء تحرك الطرف بحركته أم لا كذا قاله الأكثرون
وقطع إمام الحرمين والغزالي ومن تابعهما بالبطلان إذا تحرك
وخصوا الخلاف بغير المتحرك . وقطع البغوي بالبطلان في
صورة الشد وخص الخلاف بصورة القبض باليد واتفقت
طرق جميع الأصحاب على أنه لو جعل طرف الجبل تحت
رجله صحت صلاته في جميع الصور * وقول المصنف * دار فيها
حش * هو بفتح الحاء وضمها لغتان مشهورتان الفتح أشهر وهو
الخلاء وأصله البستان وكانوا يقضون الحاجة فيه فسمى موضع
قضاء الحاجة حشا كالعائط والعذرة فان العائط في الأصل
المكان المطمئن والعذرة فناء الدار أه كلام النواوي في شرح
المهذب *

* وعبارته في الروضة * ولو قبض طرف جبل أو ثوب
أو شدة في يده أو رجله أو وسطه وطرفه الآخر نجس أو متصل
بالنجاسة فثلاثة أوجه أصحها تبطل صلاته . والثاني لا تبطل .

والثالث ان كان الطرف نجساً أو متصلاً بعين النجاسة بان كان في
 عنق كلب بطلت وان كان متصلاً بطاهر وذلك الطاهر متصلاً
 بنجاسة بان شذ في ساجور أو خرقة وهما في عنق كلب أو شد
 في عنق حمار عليه حمل نجس لم تبطل والا وجه جارية سواء تحرك
 الطرف بحركته أم لا كذا قاله الجمهور * وقطع امام الحرمين
 والغزالي ومن تابعهما بالبطلان اذا تحرك وخصوا الخلاف بما لا
 يتحرك * وقطع البغوي بالبطلان في صورة الشد وخص الخلاف
 بصورة القبض باليد * قال أكثر الاصحاب ان كان الكلب صغيراً
 أو ميتاً وطرف الحبل مشدود به بطلت الصلاة قطعاً . وان
 كان كبيراً حياً بطلت على الاصح . وان كان الحبل مشدوداً في
 موضع طاهر من سفينة فيها نجاسة فان كانت صغيرة تنجر
 بجره فهي كالكلب . وان كانت كبيرة لم تبطل على الصحيح
 كما لو شده في باب دار فيها نجاسة اهـ *

﴿وعبارته في التحقيق﴾ ولو قبض طرف حبل أو ثوب
 أو ربطه في يده أو رجليه أو وسطه وطرفه الآخر مربوط في

كلاب ميت أو صغير وكذا كبير في الاصح أو سفينة صغيرة
لا كبيرة في الاصح أو موضع نجس من دار وغيره لم تصح صلاته
ويقال تصح في وجهه ويقال ان اتصل بطاهر ثم الطاهر بنجس
لا بعين النجس ويقال ان لم يتحرك الطرف بحركته ويقال تصح
في القبض لا الربط ولو ربطه بدار فيها حش أو تركه تحت رجله
صحت قطعاً ولو تنجس ببعض بساط أو حصير وصل على طاهر
منه وتحرك الباقي بحركته أو على سرير فوق نجاسة يتحرك
بحركته صحت اه *

﴿وعبارته في المنهاج﴾ قال ولا تصح صلاة لاق ببعض
لباسه نجاسة وان لم يتحرك بحركته ولا قابض طرف شيء
على نجس ان تحرك وكذا ان لم يتحرك على الاصح اه كلام
الزاوي بالحرف *

﴿قال الاسنوي في المهمات﴾ قوله (أى الرافى)
ولو قبض طرف حبل أو ثوب بيده أو شده في وسطه وطرفه
الآخر نجس أو ماقى على نجاسة فوجهان ﴿أحدهما﴾ تبطل صلاته

كما في العامة وكلام الاكثرين يدل على انه أرجح ﴿والثاني﴾
 لا لانه ليس محمولا وخصص الامام والغزالي هذين الوجهين
 بما اذا لم يتحرك الطرف الملقى على النجاسة وجزما بالمنع عند
 تحركه ولم أر ذلك الا لهما ولمن تابعهما وعامة الاصحاب ارسلوا
 الكلام ارسالا وجعل صاحب التهذيب صورة الشد أولى
 بالمنع من القبض انتهى موضع الحاجة ملخصا * وفيه أمران
 ﴿احدهما﴾ ان الرافعي أيضا في المحرر قد صحح البطلان فقال
 انه أظهر الوجهين لكن خالفه في الشرح الصغير فقال أوجه
 الوجهين انهما لا تبطل ولم يذكر ترجيحاً غيره ﴿الامر الثاني﴾
 ان هذا الارسال الذي حكاه الرافعي عن الاكثرين لا يلزم
 منه ان يكون ذهابا منهم الى تعميم الخلاف بل حاصله اطلاق
 يحتمل ان يكون المراد به التعميم وان يكون المراد به التقيد كما
 ذهب اليه الامام والغزالي ولم يبين الرافعي هنا ذلك وقد بينه
 في الشرح الصغير والمحرر فانه جزم فيهما بالتقيد ولم يحك
 الخلاف الا مع عدم الحركة. وقد اختصر النواوي في الروضة

هذا الكلام على غير وجهه فانه عبر عن قول الرافعي ﴿ والوجهان
 ارسلهما الا كثرون ﴾ بقوله الا كثرون قالوا انه لا فرق بين
 ان يتحرك بجر كته أم لا وهو غلط لما تقدم ثم انه يوهم الواقف
 عليه ان الرافعي ناقض كلامه مع انه ليس كذلك فاعلمه (وقوله)
 وان كان طرف الحبل ملقى على ساجور كلب أو مشدودا فيه
 وجهان مرتبان على الصورة السابقة وأولى بالصحة لان بين
 السحاب وطرف الحبل واسطة وهي الساجور فيكون أبعد
 عن النجاسة ولو كان طرف الحبل على موضع طاهر من حمار
 وعليه نجاسة في موضع آخر فعلى الخلاف في الساجور وأولى
 بالصحة منه لان الساجور قديم من توابع الحبل واجزائه بخلاف
 الحمار واذا تركت الترتيب وقلت ما الحكم اذا أخذ بطرف حبل
 طرفه الآخر نجس أو متصل بنجاسة حصل في الجواب ثلاثة
 أوجه ﴿ أحدها ﴾ تصح ﴿ والثاني ﴾ لا ﴿ والثالث ﴾ ان كان
 الطرف الآخر نجسا أو متصلا بعين النجاسة كما لو كان في
 عنق كلب فلا تصح وان كان متصلا بشيء طاهر وذلك

الظاهر متصل بنجاسة كما لو كان مشدودا الى ساجور أو خرفة
وهما في عنق كلب أو كان في عنق حمار وعليه حمل نجس فلا
بأس انتهى فيه أمران ﴿أحدهما﴾ ان ما ذكره من حصول ثلاثة
أوجه فقط تبعه عليه في الروضة وليس كذلك بل الحاصل
أربعة لانه ذكر ثلاث مسائل ﴿أحدها﴾ ان يكون طرف الماء خوذ
نجسا أو متصلا بنجاسة ﴿الثانية﴾ ان يكون طرفه على ساجور
كلب أو مشدودا بساجور ﴿الثالثة﴾ ان يكون طرفه على موضع
ظاهر من حمار وعلى ذلك الحمار نجاسة في موضع آخر وجعل
الثانية أولى بالصحة من الاولى والثالثة أولى بذلك من الثانية
فتحصل أربعة أوجه ﴿أحدها﴾ تصح في الثلاثة ﴿والثاني﴾
تبطل فيها ﴿والثالث﴾ تبطل في الاولى والثانية وتصح في
الثالثة ﴿والرابع﴾ تبطل في الاولى فقط وتصح في الثانية
والثالثة * واعلم انك اذا لمحت ما نقله الرافعي عن التهذيب في
الشدة كثرت الأوجه لان تلك الأربعة المتقدمة تجرى في
الاخذ والشدة ويأتي خامس وهو انه لا تصح مع الشدة وتصح مع

الاخذ في الثلاث ووجه سادس وهو انه لا تصح مع الشد
وتصح مع الاخذ في المسئلة الثالثة فقط وسابع انه لا تصح
مع الشد وتصح مع الاخذ في الثانية والثالثة فقط ويأتي على
ما فهمه النواوى من ان الخلاف عند الاكثرين يجرى فيما تحرك
وما لم يتحرك وجوه أخرى. فيقال الثامن ان تحرك بحركته
لا تصح والا فتصح في الثالثة والثانية فقط الى ان قال ﴿ الامر
الثاني ﴾ ان النواوى قد صحح في أصل الروضة البطلان في مستأى
الساجور والجمار وهو صحيح مأخوذ من كلام الرافعى . فانه قال
عقب ذلك وأطلق يعنى الغز الى الكلام فى الكلب وهكذا نقل
الشيخ أبو محمد والصيد لاني وابن الصباغ وفصل الاكثرون .
فقالوا ان كان الكلب صغيرا أو ميتا وطرف الحبل مشدود
عليه بطلت صلاته بلا خلاف لانه حامل للنجاسة ويعنون به
انه لو مشى الكلب لجره وان كان الكلب كبيرا حيا فاصح
الوجهين انها تبطل أيضا لانه حامل لشيء متصل بالنجاسة
﴿ والثاني ﴾ لا لانه يمشى باختياره فله قوة الامتناع هذا كلامه *

وهذا الكلام الذي نقله الرافعي عن الاكثرين يقتضى الصحة
 فى مسئلتى الساجور والجمار كما تقدم ذكره . وذلك لان الرافعي
 قد تكلم فيما صورته الغزالي * والغزالي انما فرضها فى الجبل
 المشدود بالساجور لا بالكب نفسه فلزم القول به فى نظائرها
 كلها سواء كان حيوانا أم لا . فان العلة هى اتصاله بنجس * قوله
 وان كان الجبل مشدودا بالسفينة وموضع الشد طاهر وفى
 السفينة نجاسة فان كانت صغيرة تنجر بالجر فهى كالسكب
 وان كانت كبيرة فلا بأس وفيها وجه بعيد انتهى * وصورة
 المسئلة كما قاله فى الكفاية ان تكون السفينة فى البحر فان
 كانت فى البر لم تبطل قولا واحدا صغيرة كانت أو كبيرة اه
 كلام الاسنوى فى المهمات *

﴿وعبارة ابن العماد﴾ فى كتابه التعقبات قوله ولو قبض طرف
 جبل أو ثوب بيده أو شده فى وسطه وطرفه الآخر نجس أو
 ملقى على نجس فان كان ذلك الطرف يتحرك بحركته بارتفاعه
 وانخفاضه بطلت صلاته لانه حامل للشئ النجس أو لما هو

متصل بالنجاسة وان كان لا يتحرك فوجهان (أحدهما) تبطل
 صلاته وكلام الاكثرين على انه أرجح وخص الامام والغزالي
 الخلاف بما اذا لم يتحرك الطرف الملقى على النجاسة وجزما
 بالمنع عند تحركه ولم أر ذلك الا لهما وعامة الاصحاب ارسلوا
 الكلام ارسلوا وجعل في التهذيب صورة الشدأولى بالمنع انتهى*
 وما نقله عن الامام والغزالي قد جزم به في المحرر فجزم بالتقييد
 وتبعه في المنهاج . فقال ولا قابض طرف شيء على نجس ان
 تحرك بحركته وكذا ان لم يتحرك في الاصح وصحح في الشرح
 الصغير انها لا تبطل اذا لم يتحرك . قلت قال الفقيه الغزالي أخذ
 ذلك من قولهم اذا كان حبل وطرفه الاخر نجس ففي بطلان
 صلاته وجهان ويؤخذ أيضا من تفصيل الاكثرين في السكب
 بين ان يكون صغيرا او ميتا وبين ان يكون كبيرا حيا فان
 كان الاول بطلت صلاته بلا خلاف وان كان كبيرا فاصح
 الوجهين البطلان وجزمهم بالبطلان في الميت والصغير لعله
 عند التحرك بحركته . واما عند البعد فلا شك في الحاقه بما

إذا وضع الحبل على نجاسة ولم يتحرك والله أعلم * قوله ولو كان
طرف الحبل ملقى على ساجور كلب أو مشدودا فيه وجهان
مرتبان على الصورة السابقة وأولى بالصحة لأن بين الحبل
والنجاسة واسطة وهي الساجور فيكون البعد عن النجاسة . ولو
كان الحبل على موضع طاهر من حمار وعليه نجاسة في موضع
آخر فعلى الخلاف في الساجور وأولى بالصحة * وإذا تركت
الترتيب قلت في الجواب ثلاثة أوجه (أحدها) تصح (والثاني)
لا (والثالث) أن كان الطرف الآخر نجسا أو متصلا بنجس لم
تصح وإن اتصل بشيء طاهر واتصل ذلك الطاهر بنجس
صح انتهى * وما ذكره من جعل الخلاف ثلاثة أوجه ليس
كذلك فإنه جعل مسألة الحمار أولى بالصحة من الساجور وحينئذ
فيحصل أربعة أوجه (أحدها) تصح في الثلاث (والثاني) تبطل
فيها (والثالث) تبطل في الأولى والثانية وتصح في (الثالثة) والرابع
تبطل في الأولى خاصة لأن تلك الأربعة المتقدمة تجرى في
الأحد والشد ويأتي خامس أنه لا تصح مع الشد وتصح مع

الآخذ في الثلاث ووجه سادس وهو لا تصح مع الشدو تصح مع الآخذ في الثالثة فقط وسابع لا تصح مع الشدو تصح مع الآخذ في الثانية والثالثة فقط ويأتى إذا قلنا بتعميم الخلاف فيما يتحرك وفيما لا يتحرك اوجه اخرى . فيقال ان تحرك بحر كته لم تصح والا فتصح في الثالث والتاسع ان تحرك بحر كته لم تصح والا تصح في الثالثة والثانية * وقوله وان كان الجبل مشدودا بالسفينة وموضع الشد طاهر وفي السفينة نجاسة فان كانت صغيرة تنجر فهي كالسكاب وان كانت كبيرة فلا بأس وفيها وجه بعيد انتهى * وصورة المسئلة كما قال في الكفاية ان تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل صلاته قطعا صغيرة كانت او كبيرة . قلت في هذا نظر لانها اذا كانت صغيرة يمكن جرها على البر فاشبهت الخشبة الصغيرة اذا اتصل بها وهي نجسة والله أعلم اه كلام بن العماد في التعقبات * (وعبارة أبي اسحق الشيرازي في التنبيه) قال واجتناب النجاسة شرط في صحة الصلاة فان حمل نجاسة في الصلاة او

لأقاهها ببدنه أو ثيابه لم تصح صلاته . وقال في القديم ان صلى
ثم رأى في ثوبه نجاسة كانت في الصلاة لم يعلم بها قبل
الدخول اجزأته صلاته اه *

قال شارحه ابن الرفعة في الكفاية بعد كلام طويل
مانصه . ومنها اذا شد كلبا بحبل وطرف الحبل بيده
قد اطلق ابن الصباغ في صحة صلاته وجهين خصهما
القاضي أبو الطيب بما اذا كان الكلب كبيرا حيا وجزم
بالبطالان فيما اذا كان متيا او صغيرا حيا * وصرح الماوردي
والقاضي الحسين بالخلاف في الصغير الحي والكبير من
جهة ان للكلب اختيارا * ونصه الامام بما اذا كان لا يتحرك
بحركة المصلي ولم يتعرض غيره لذلك . وحكى المراوزة وجهها
آخر ان الحبل ان كان مربوطا في ساجور والساجور في عنق
كلب بطلت . وقالوا ان خلاف يجري فيما لو امسك حبل
مربوطا في عنق حمار وعلى الحمار نجاسة لكن بالترتيب واولى
هنا بالصحة وربط الحبل في يده او وسطه فيما ذكرناه كالمسك

باليده والبنغوي جزم في الشد بالبطلان . وحكى الخلاف في
المسك باليد ولا خلاف في انه لو وضع الحبل تحت رجله
وصلى ان صلاته صحيحة لفقد الحمل . ومنها لو شد حبالا في
سفينة فيها نجاسة وكانت السفينة في الماء فقد اطلق ابن
الصباغ فيما اذا امسك الحبل بيده في البطلان وجهين وخصهما
القاضي ابو الطيب بما اذا كانت السفينة كبيرة ولم يلاق شئ من
الحبل النجاسة . وقال ان الاصح الصحة وجزم القول بالبطلان
فيما اذا كانت السفينة صغيرة بحيث تنجر بجره لها او كبيرة
وطرف الحبل يلاق النجاسة * وما اطلقه ابن الصباغ اليه يميل
كلام العراقيين حكاه الامام عنهم فانه حكى الخلاف فيما لو
امسك بيده حبالا وطرفه نجسا لكنه لا يتحرك بحركته
والقاضي الحسين حكى الخلاف فيما لو امسك طرف عمامة
ظاهر او طرفها الآخر نجس ولم يقيد به بعدم التحرك بحركته
ولو كانت السفينة في البر او كان قد وضع الحبل تحت رجله
وهي في البحر لم تبطل قولا واحدا صغيرة كانت او كبيرة اهـ

كلام الكفاية *

* (وعبارة القمولى في البحر شرح وسيط الغزالي) قال لو
 قبض بيده على طرف حبل او عمامة او ثوب او شدة بيده أو
 رجله أو وسطه وطرفه الآخر نجس أو ماقى على نجاسة فوجهان
 * أحدهما * تبطل صلاته لانه حامل لشيء متصل بالنجاسة ككافي
 العمامة * والثاني * انه لا تبطل لان الطرف الملاقى للنجاسة ليس
 محموله فانه لا يتحرك بحركته بخلاف العمامة فانها معدودة من
 ملبوسه . والمصلي مأمور بطهارة ملبوسه * قال الرافعي وكلام
 الاكثرين يدل على ترجيح هذا الوجه . وخص الامام
 والمصنف ومن تابعهما الوجهين بما اذا كان الطرف لا يتحرك
 بحركته في صلاته وقطعا بالبطلان فيما اذا كان يتحرك بحركته
 لانه حامل للنجاسة او لما هو متصل بها * وقطع البغوي بالبطلان
 في صورة الشد وخص الوجهين بصورة القبض باليد ولو
 كان طرف الحبل أو العمامة تحت رجله صحت صلاته بلا خلاف
 لانه ليس حاملا للنجاسة ولا لما هو متصل بها وما تحت

قدمه طاهر فهو كما لو صلى على بساط طرفه الآخر نجس * ولو كان
طرف الحبل ونحوه في صورتي القبض والشد مشدودا بعنق
الكب او مائى عليه فطريقان ﴿أحدهما﴾ طريقة الخراسانيين
والماوردي وابن الصباغ في مسئلة الشد وهي المذكورة في
الكتاب انها من الصور السابقة ففيها الوجهان فلو كان طرف
الحبل على ساجور الكب او مشدودا فيه وجهان مرتبان
على الوجهين فيما اذا كان في عنقه واولى بالصحة لان بين الحبل
وطرف الكب واسطة وهي الساجور فيكون ابعد عن
النجاسة ولم يفرقوا بين الكب الكبير والصغير ولا بين الحي
والميت بل صرح القاضى حسين باجاء الخلاف في الصغير
الحي والكبير وكذا الماوردي قال الامام والمصنف ولو كان
الحبل على موضع طاهر من حمار حامل لنجاسة فوجهان
مرتبان على صورة الساجور واولى بالصحة لان الساجور قد
يعد من توابع الحبل واجزائه بخلاف الحمار ويتلخص من
هذه الطريقة ثلاثة اوجه ﴿أحدها﴾ تبطل ﴿والثاني﴾ لا تبطل

﴿والثالث﴾ ان كان الطرف متصلا به النجاسة كأن كان في
 عنق كلب بطلت صلاته وان كان متصلا بطاهر وذلك الطاهر
 متصلا بالنجاسة بان شد في ساجور أو خرقة وهما في عنق
 كلب او عنق حمار عليه نجس لم تبطل ﴿والطريقة الثانية﴾
 وهي التي اوردتها جمهور العراقيين وهي الصحيح - انه ان كان
 الحبل مشدودا في كلب صغير او ميت بطلت صلاته قطعا لانه
 حامل للنجاسة بمعنى انه لو مشى لجره . وان كان الكلب كبيرا
 حيا فوجهان ﴿أحدهما﴾ لا تبطل لان للكلب اختيارا وقوة
 امتناع وأصحهما البطلان لانه حامل لشيء متصل بالنجاسة وأطبق
 هؤلاء على تصوير المسئلة في الشد ولم يتعرضوا للاتصال به من
 غير شد قال الرافعي ولعل السبب فيه انهم ينظرون الى الانجرار
 عند الجر ولا يكون ذلك الا مع الشد ولو كان الحبل مشدودا في
 سفينة فيها نجاسة وموضع الشد طاهر . فان كانت صغيرة تنجر
 بالجر فهي كالكلب . وان كانت كبيرة فوجهان ﴿أحدهما﴾
 لا تبطل كما لو كان مشدودا في باب دار فيها حش او نجاسة اخرى

﴿وثانيهما﴾ تبطل لأنها منسوبة إليه . واطلق ابن الصباغ فيها وجهين من غير فرق بين صغيرة وكبيرة * وقال المصنف في البسيط السفينة كالحمار الذي عليه نجاسة . ولو وضع الجبل تحت قدمه لم تبطل وإن كانت السفينة صغيرة . وكذا لو أمسك الجبل وهي في الأرض * وقول الغزالي في الوسيط ﴿فإن كان يتحرك الملاقى للنجاسة بحركته﴾ أي في قيامه وقعوده * وقوله ﴿لأنه لا ينسب إليه لباس﴾ هو توجيه عدم البطلان * وقوله ﴿ولو شده على وسطه﴾ لا يختص شده على وسطه فلو شده في يده أو رجله كان الحسب كذلك * وقوله ﴿ولو كان طرف الجبل على عنق كلب فهو كما لو كان على نجاسة إن بعد منه وإن كان قريباً بحيث لو لم يتعلق بالسكب لكان هو حامله فوجهان مرتبان وأولى بالمنع﴾ هو كلام مشكل *

﴿قال الشيخ أبو عمرو﴾ وهذا قد يخفى تصويره من حيث أن الوجهين المرتب عليهما مخصوصان عنده بما إذا كان الطرف لا يتحرك بحركته وذلك يستدعي أن يكون الطرف

الذى على عنق الكلب لا يتحرك بحركة المصلى مع كونه قريبا
منه فنفرضه فيما اذا كان في رأس ذلك الطرف شيء ثقيل يمنعه
من التحرك بحركته اه كلام القمولى بالحرف *

** وقال الرملى فى شرحه على المنهاج * ما نصه ان ربط
الحبل بحمار فيه ما فى الساجور من الخلاف والاصح فيه
البطلان اه *

** وقال ابن حجر فى التحفة * انه لو أمسك الجلام دابة
وفىها نجاسة ضر اه *

هذا قليل من كثير وبعض من كل واصل وفرع ومتقدم
ومتأخر اقتصرت عليه لما فيه من الكفاية وهى نصوص
كتب لم يطالع عليها كثير من فحول الرجال * ولم يظفر بها كل
من أراد تحقيق المقال * والحمد لله على هذه النعم خصوصا فى
عصرنا هذا الذى لعبت بالكتب فيه ايدى الضياع * وخلت
منها جميع البقاع * فلم يبق من كتب الاولين شئ يذكر وكتب
التأخرين ليس منها الا القليل المستعمل وما عداه جهل حتى

الاسم * فضلا عن الرسم * واقد تركت ما هو أكثر مما لم يطالع
 عليه أهل هذا العصر الذي كلفت فيه الهمم بل ضاعت ولم يكن
 فيه من كتب الأولين شيء مذكور * ولا من كتب المتأخرين
 الا نزر يسير * ولقد تركت ما هو الاكثر مما لم يطالع عليه
 أهل هذا الزمان وان كان ما اقتصرت عليه كثيرا لمثل هذه
 الرسالة غير أنني انما ذكرت كل ذلك مع ان بعضه يغني في
 بيان الاحكام لأن هذه النصوص لا يخلوا أكثرها من
 الايراد عليه . فبعضهم قرر في الحكم غير المراد * وبعضهم فهم
 ما يوجب عليه الايراد * الا على ما فهمته من عبارة امام الحرمين
 فانها خالية من الابهام ليس عليها شيء من الاعتراض وان
 كادوا ان يجمعوا على انتقاد ما لم يكن مرادا ولم تدل عليه
 عبارته وان كانوا هم سادة التحقيق * وما لكو ازمة التدقيق *
 وما لم يكن واردا عليه شيء سقته لاثبات الطريقتين فلذلك
 التزمت ان أبين موضع ما اشتبه عليهم وان كنت لست في
 العير ولا في النفير * ومتي ظهرت لك عبارة الامام تعلم ما في كل

عبارة نقلتها من غير ان أصرح باسم صاحبها في الانتقاد الا
 ما دعت شدة الحاجة الى ذكر اسمه تأديبا مع رجال أفلهم علما
 يننى وبينه بعد المشرقين فهم في أعلى درجات العلم والفهم
 راجحون * وأنا وأمثالي عن بلوغ أقل مراتبه مقصرون
 ومحجوبون * واذا علمت شروط وقيود القبض على ما اتصل
 بالنجس تعلم الصحيح والاصح في الحكم عند العراقيين
 والخراسانيين وتميز طريقة كل فريق * وحينئذ تعرف حكمة نقل
 كل نص من هذه النصوص وبالله التوفيق * ثم بعد ذلك أنقل
 بعض ما قيل في حمل المصلي الصبيان وما جادت به قريحتي
 الكاسدة مستعينا بالملك الوهاب *

* اعلم وفقك الله ان طريقة الخراسانيين لم تفرق بين ان
 يكون طرف الحبل نجسا أو ملقى على النجاسة أو مشدودا بها
 ولم يفرقوا في النجس بين ان يكون مغلظا أو غير مغلظ
 فالنجس عندهم سواء بالنسبة لما يبطل الصلاة ولم يفصلوا في
 الكلب بين ان يكون كبيرا أو صغيرا حيا أو ميتا كذلك . ولذلك

قال امام الحرمين ولو كان بيد المصلي طرف طاهر من حبل
والطرف الاخر نجس وهو بحيث لا يتحرك بارتفاعه وانخفاضه
الى ان قال ولو كان طرف الحبل بيده والطرف الاخر ملقى
على نجاسة يابسة فهو كما لو كان الطرف البعيد نجسا. وقال ولو
تمسك بطرف الحبل والطرف الاخر مشدود في عنق كلب
فهو كما لو كان ملقى على نجاسة يابسة * وهذه العبارة تفيد بصريح
لفظها ان الطرف الملقى على النجس أو المشدود على الحيوان
النجس حكمه حكم الطرف النجس من غير تفصيل في الشد
على الحيوان النجس بين كونه حيا أو ميتا كبيرا أو صغيرا. والعلة
التي ذكرها الخراسانيون في وجه البطلان انه حامل لما هو
متصل بالنجس. وصريح هذه العلة تعميم الحكم في كل نجس
دون اختصاص الكلب بالحكم. فذكر الشد على الكلب انما
هو للتشثيل لا للتقييد بكونه كلبا * اما طريقة العراقيين فانهم
اتفقوا مع الخراسانيين في كل ما ذكر الا في التفصيل في
النجس بين كونه كلبا كبيرا حيا أو غيره من النجاسات على

رأى أكثرهم وجعل صورة الشد على الكلب الكبير الحى
تخالف صور الشد بغيره من كل نجس . وعلموا بان الكلب
الكبير له قوة الامتناع فعارضت الملة فى البطلان فلا ينسب
الى المصلى بخلاف غيره ولم يذكر أحد من الخراسانيين صورة
الكلب الكبير الحى بتخصيص الحكم فهم عاملون بعموم
الملة ولم يجعلوا لها معارضا * هذا ما يؤخذ من كلام امام الحرمين
وغيره من الخراسانيين كالغزالي والفوراني والصيدلاني والمتولي
ممن رأينا نصه منهم * اما العراقيون كابى حامد الاسفراينى
والموردى وأبى اسحق الشيرازى والشاشى وغيرهم ممن رأينا
كتبه فقد فصلوا فى كتبهم بين ان يكون الشد على كلب كبير
حي أو ميت أو صغير . ومنهم من اقتصر على ما فى الملة من ان
للكلب اختيار وقوة الامتناع وذلك يستدعى ان يكون الكلب
حيا كبيرا * وهناك طائفة تنقل عن العراقيين والخراسانيين
كالرويانى فيمن قبل الشيخين ومن بعدهما من كل المتأخرين فانهم
ينقلون عن كتب المذهب سواء * وتارة وهو القليل يذكر ان

النقل عن طائفة وفي الكثير لا يذكر أن النقل من غير بيان
 الطائفة سواء ذكروا من نقلوا عنه من غير بيان طائفته أولم
 يذكره بالاسم فتي علمت ذلك فاعلم أن كل من أورد التقييد
 في كلام الخراسانيين على العموم أو في كلام إمام الحرمين على
 الخصوص بالتفصيل في الكلب بين الكبير الحلي وغيره فقد
 خلط طريقة في أخرى ولم يميز بينهما * ثم اعلم أن إمام الحرمين
 رضي الله تعالى عنه في عبارته المتقدمة قيد الطرف الآخر النجس
 بعدم تحركه بارتفاع المصلي وانخفاضه وبين أن فيه وجهين ففهم كل
 من كتب حتى الغزالي أن حكم المفهوم بعمومه مخالف للمنطوق
 فظنوا أن الطرف إذا كان يتحرك بحركته تبطل الصلاة
 مطلقا قولاً واحداً * فقال الغزالي ولو قبض على جبل أو طرف
 عمامته. فإن كان يتحرك الملاقى للنجاسة بحركته بطلت صلاته
 والأفوجهان * وقال غيره أن إمام الحرمين جزم أو قطع بالبطالان
 في صورة ما إذا كان الطرف النجس يتحرك بحركته وفهم
 أن هذا مخالف لما قاله عامة الأصحاب. والحال أن إمام الحرمين

رحمه الله تعالى قيد للتفصيل في مفهوم الحكم وترتب بعض
 صور المفهوم في الحكم وبنائه على صورة المنطوق فبين ان
 صورة ما اذا كان الطرف الآخر يمكن تحركه بحركة المصلي
 تكون الصورة مرتبة على ما اذا كان الطرف لا يتحرك. وذلك
 انه قال ولو كان الطرف المشدود على الكلب غير بعيد من
 المصلي وكان بحيث لو مشى الكلب به لكان المصلي حاملة
 فهذه الصورة مرتبة على ما اذا كانت بعيدة وهي أولى باقتضاء
 البطلان. وفيها احتمال من جهة ان المصلي ليس حاملة اه كلامه *
 فهذا المنطوق هو بعينه بعض المفهوم من قوله بحيث لا يتحرك
 بارتفاعه وانخفاضه فان مفهومه عام يشمل ما اذا كان الطرف
 يتحرك وتحرك فعلا وارتفع الطرف النجس على المصلي بارتفاعه
 وما اذا لم يتحرك فعلا فلم يرتفع على المصلي. فذكر صورة ما اذا
 كان الشد على كلب غير بعيد الخ فانه في هذه الحالة في قوة
 ان يتحرك بالفعل بحركات المصلي لان صورة ما اذا مشى
 الكلب أقل مشى يكون المصلي حاملة يلزم منه ان المصلي اذا

رفع يده ارتفع السكب فيكون حامله ومتى ارتفع النجس
بالفعل فالبطالان قولاً واحداً حيث يكون من باب حمل النجس *
أما إذا لم يتحرك بالفعل بل كان في قوة المتحرك عند التحرك
ففيه وجهان * فإذا فرضنا مثلاً أن صورة الشد على السكب
القريب إذا رفع المصلي مثلاً يده للهيأت وهو قابض طرف
الحبل بأحدى يديه بعد أن كبر من غير رفع فانه قبل رفعه
للهيأت في صلاته خلاف لكن إذا رفع يده بطلت الصلاة
قولاً واحداً لانه برفعه يده يكون رافعاً للسكب فهو حينئذ
حامل للنجس * ومما يعين ما فهمناه من عبارته قوله في آخرها
وإن انتسب إليه بتمسكه الخ فانه لم يذكر صورتي ما إذا كان
يتحرك الطرف أولاً يتحرك حيث ذكر صور الخلاف وليست
هذه منها فيقتضى اتفاقهما في الحكم صحة وبطلاناً متى كانت
الصور داخلة في مسألة التمسك فن كتب لم يلاحظ أن
المفهوم فيه تفصيل وأن صورة الاتصال بالاستمسك ستكون
منطوقاً وانه إنما قيد أولاً للاحتراز عن دخول صورة لم تكن

من صور الاستمسك التي فيها الخلاف ولاجل ان يرتب الحكم في صورة الاستمسك بما فيه قوة التحرك على ما لم تكن فيه تلك القوة ولم يلاحظ المعترض على كلامه ان هذا المنطوق يناقض قوله ان امام الحرمين جزم او قطع بالبطلان في صورة ما اذا كان يتحرك الطرف بحركته الخ الصادق بصورة ما اذا كان فيه قوة التحرك ولو لم يتحرك بالفعل كما اذا قبض طرف الحبل وكان الطرف الآخر قريبا من المصلي وشد فيه كلب واحرم بالصلاة ولم يرفع يده عند التكبير واستمر قابضا زمنا ثم تركه والقاه مع ان كلام الامام يفيد في مثل هذه الصورة حكاية الوجهين . وانما جعل ذلك اولى بالبطلان من صورة ما اذا كان الكلب بعيدا لا يتحرك لورفع يده مثلاً فتدبر* وبهذا تعلم ان الامام سوى بين ما اذا كان الطرف نجسا او ملقى على نجس او كان مشدودا في نجس وان تصويره الشد بالكلب انما هو للتمثيل لا للتقسيد كما تقدم وانه رحمه الله تعالى حكى الوجهين في صورة ما اذا كان يتحرك الطرف لو تحرك المصلي

ولكنه لم يتحرك او اذا تحرك ولم يرتفع فلم يكن المصلي حاملة
 بالفعل * ويمكن حمل كلام الغزالي في تصريحه بان صورة تحرك
 الطرف موجبة للبطلان على التحرك فعلا الذي يلزم منه الرفع
 بالفعل لا فيما فيه قوة التحرك فقط . فان البطلان في الاولى
 قطعي بخلاف الثانية فان فيها احتمال عدم البطلان * ويؤيد ذلك
 ذكره الوجهين في مسألة شد الحبل في عنق الكلب القريب
 مع كون الطرف المشدود يتحرك بحركته بالقوة وعليه يكون
 منطوقه الاول بعض مفهوم كلام امام الحرمين المقطوع فيه
 بالبطلان . وعليه يتحد كلام الغزالي مع كلام امام الحرمين * وقد
 وقع لابن الرفعة في المطلب انه اطلع على نسخة من نهاية المطالب
 فيها تحريف فاطال الكلام في الجمع بين كلام الغزالي وامام
 الحرمين في صورة الشد على الكلب القريب فالنسخة التي
 وقعت له قد جاء فيها ولو كان الطرف المشدود على الكلب
 على بعد * والصواب النسخة التي اطلعنا عليها فان عبارتها هكذا
 ولو كان الطرف المشدود على الكلب غير بعيداه وشتان بين

قوله على بعد وقوله غير بعيد فكلام الغزالي في الشد على
 الكلب القريب وكذلك كلام الامام فيه على النسخة التي
 بيدنا ولا شك انها الصواب لان قوله غير بعيد من المصلي
 وكان بحيث لو مشى الكلب به لكان المصلي حمله يقتضي
 ان الكلام في الشد على الكلب القريب دون البعيد ولان
 حكم الشد على الكلب البعيد قد اخذ من قوله بحيث لا يتحرك
 بحركة المصلي وبعد اعتباره الشد على الكلب كالقاء الطرف
 على النجس وهو كالطرف النجس سواء في الحكم لا يمكن
 ان يكون كلامه الاخير في الشد على الكلب البعيد لان قوله
 على بعد يساوي قوله بحيث لا يتحرك فيكون في ذلك تكرار
 ولا يظهر معنى لقوله فالحكم مرتب واولى بالبطلان الخ * فعلم
 ان النسخة التي وقعت لابن الرفعة غير صواب * ومما ذكر تعلم
 ان ما فهمه كثير من المصنفين في كلام الامام من القطع
 بالبطلان فيما اذا تحرك الطرف النجس او الملقى على النجس
 لم يكن صوابا فانهم ان عنوا به المتحرك بالفعل الذي ارتفع

النجس فيه على المصلي فالقطع المذكور لا خلاف فيه بين
 الاصحاب ولكن هذا الحمل بعيد عن ظاهر كلامهم وان عنوا
 به المتحرك بالقوة بحركة المصلي لو حصلت لتحرك وارتفع
 فقيه الوجهان كما صرح بذلك الامام في صورة ما اذا كان
 الكلب غير بعيد فكلام الامام وكذا الفزالي ان حملنا كلامه
 على ما بيناه لم يخالف كلام الاصحاب في كلا المسئلتين اى
 القوة والفعل فلا وجه لاعتراض المعترضين هذا ما ظهر
 لذهنى القاصر فتأمل* ثم اعلم ان امام الحرمين عبر فيما اذا كان
 الحبل متصلا بطاهر والطاهر متصل بنجس بما يفيد
 التصوير بالشد او ما فى معناه وذلك انه قال ولو كان الطرف
 الآخر متعلقا بساجور والساجور فى عنق كلب الخ* وقال ولو
 كان طرف الحبل فى عنق حمار وعلى الحمار نجاسة الخ . وقال ولو
 كان طرف الحبل متعلقا بسفينة فيها نجاسة الى آخر عبارته* فقوله
 متعلقا بساجورا وسفينة يقتضى ان يكون هناك استمسك*
 وكذا قوله طرف الحبل فى عنق حمار يفيد استمسك طرف

الحبل أيضا برقة الحمار . وقد ادعى عليه بعضهم انه قال ولو
كان الحبل مابق على ساجور كلب او على حمار او على سفينة
فظن ان الشد الذي يكون فيه استمسك بالطاهر المتصل
بالنجس ليس بقيد وان الخلاف كما يكون فيما اذا استمسك
بالطاهر المتصل بالنجس يكون فيما اذا التقي عليه فقط من غير
استمسك وهذا انما هو من سبق القلم وان تبعه على ذلك
كثيرون فان مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه واتفاق
أصحابه وقواعده تبطل تلك الدعوى فانهم مجمعون بمافيهم من
فهم هذا الفهم على أنه لو صلى على طرف بساط طاهر طرفه
الآخر نجس او باطنه نجس على صحة الصلاة بلا خلاف
وبدن المصلي في ذلك يلاقي ذلك الطرف الطاهر من البساط
وكذا ثوبه ولم يقل أحد يبطلان الصلاة ان لاقى بدن او ثوب
المصلي ذلك الطاهر ففهما كان الحال لا يمكن ان يكون حكم
محمول المصلي الملقى على الطاهر كساجور او عنق الحمار اشد من
حكم ثوبه وبدنه وقد أجمعوا على وجوب طهارة ثوب المصلي

وبدنه ومحموله واففقوا على وجوب طهارة ما يلاقيه بدن المصلي
وثوبه مهما طال . واختلفوا فيما يلاقيه المحمول . فمنهم من ألحقه
بالثوب فحكم ببطالان الصلاة ان لاقى نفس النجس . ومنهم
من جعله دون الثوب في الحكم فلم يحكم ببطالان الصلاة ان
لاقى الطرف النجاسة ولا قاتل بأن المحمول اذا اتصل بنجس
يكون حكمه اشد من الثوب فكيف يكون حينئذ معقولا
عدم اعتبار الشد او الاستمساك في طرف الحبل المحمول طرفه
الاخر للمصلي بالطاهر المتصل بالنجس وان مجرد الالتقاء عليه
مبطل للصلاة مع ان حكم الثوب والبدن غير ذلك كما علمت
فتعلم ان من اطلق وعمم بجعل مطلق الاتصال واللقاء بالطاهر
المتصل بالنجس سبق قلم وان تبعه كثير كما هو ظاهر من بعض
النصوص المتقدمة وكما فعل شيخ الاسلام في شرح الروض .
وقد تبعه عليه الخطيب في شرح المنهاج * ثم بعد كتابة هذا
رأيت حاشية ابن قاسم على شرح البهجة كتب ما نصه قوله
ظاهره البطلان وصححه في اصل الروضة . اعلم ان البطلان

يتوقف على الشد نحو الساجور كما قيد به في الروضة والارشاد وهو ظاهر بل لا محيص عنه ومما يمينه ان الحبل الذي حمل طرفه والقي طرفه الآخر على الساجور او على موضع طاهر من الزورق او الحمار الحامل للنجاسة من غير شد ولا ملاقاة للسكاب ولا للنجاسة التي بالزورق أو الحمار لا يزيد على كمه الطويل اذا ألقاه على حصير ظاهرها طاهر وأسفلها متنجس او على حجير طاهر الظاهر نجس الاسفل بل لا يساوى الكم المذكور بل لا يقرب منه مع ان عاقلا لا يقول بالبطلان في هذه الحالة أعني القاء الكم المذكور على ما ذكر كما هو من اوضح الواضحات بل من الواضح ان من صلى على حصير طاهر الأعلى متنجس الأسفل صحت صلاته مع ان ثوبه المحمول له بل اعضاءه أيضا تقع عليها في سجوده وقعوده ولا شك ان اتصال ثوبه به فوق اتصال الحبل المحمول له به كما ان اتصال النجاسة بالحصير فوق اتصال النجاسة بنحو الساجور فتدبر ذلك اه *

ثم اعلم ان امام الحرمين رضى الله عنه رتب المسائل بعضها على بعض فجعل منها ما هو اولى بالبطلان ومنها ما هو اولى بالصحة فجعل صورة ما اذا كان طرف الجبل قريبا وشده بالكاب اولى بالبطلان مما رتب عليه وهو ما اذا كان الطرف بعيدا وكان طرفه نجسا ملقى على الارض بحيث لا يتحرك بارتفاع المصلى وانخفاضه على قول البطلان منه الذى هو الارجح وجعل صورة الشد في الساجور اولى بالصحة من صورة الشد على نفس الكاب على القول بالصحة فيه وهو سر جوح وصورة الشد في رقبة الحمار الذى عليه نجس اولى بالصحة من صورة الشد على الساجور وجعل الشد بالمكان الطاهر من السفينة التى تبحر بجبل واحد كمصورة الشد في رقبة الحمار على وجهي الصحة والبطلان وجعل صورة الشد بالمكان الطاهر من السفينة التى لا تبحر بجبل واحد بل تبحر بأجبال وفيها نجس مقطوعا بصحتها* ومما سلكه في التعبير بأولوية البطلان وأولوية الصحة يحتمل

انه أراد بما نص فيه على أولوية البطلان انه اختاره وما نص فيه على أولوية الصحة انه اختارها والا لما عبر في صورة بأولوية البطلان وفي غيرها بأولوية الصحة فكان يذكر الصورة التي ذكر أنها أولى بالبطلان ويرتب عليها غيرها مما هو دونها في البطلان بان يحمل كل صورة أولى بالصحة أو كان يمسك الحالة فيجعل أولى صورة بالصحة أصلاً ويبني عليها ما يمدها ويجعلها أولى منها بالبطلان فمن صنيعه يعلم انه اختار ما ذكرناه* ويؤيد هذا انه عند ما بين ان الشد في عنق الحمار أولى بالصحة من صورة الشد في الساجور ذكر ان العلة امكان جعل الساجور جزءاً من الحبل وبين ان الحمار ليس جزءاً من الحبل أصلاً ومقتضى هذه العلة ان الملاحظة في ترتيب الحكم مبنية على ان المحمول متصل بنفس النجس أو منفصل عنه بظاهر متصل بالنجس فمن لاحظ ان الساجور جزء من الحبل اعتبر ان الحبل متصل بنفس النجس ومن لاحظ ان الساجور لم يكن من الحبل وانه ظاهر متصل بالنجس اعتمد الصحة وليس

الحال كذلك في مسئلة الشد على رقة الحمار * ومنه يعلم ان الملاحظة
 في الاتصال بنفس النجس أو بغيره هي الملاحظة عند
 الخراسانيين. وكذلك مسئلة السفينة التي تنجر بالحبل الواحد
 اذا كان الشد بالمكان الطاهر منها ولم يلاحظ الخراسانيون
 التفصيل بجر السفينة بحركات المصلي بل من راعى منهم انها
 تنجر بالحبل المحمول وانه يكفي في جرها سواء بحركات المصلي
 أو بما هو أقوى منها لا حظ ان السفينة تكون تابعة للحبل
 والحبل طرفه محمول للمصلي وطرفه الآخر متصل بمتصل بنجس
 فحكم بالبطان بناء على قاعدته من ان المحمول متى اتصل بطاهر
 وكان الطاهر متصلاً بنجس يمكن ان يتحرك بالحبل المحمول
 طرفه في ذاته امتنعت عنده صحة الصلاة ومن لاحظ ان ذلك
 الحبل انما اتصل بطاهر ولم يتصل بنجس حكم بصحة الصلاة
 سواء تحركت السفينة بارتفاع المصلي وانخفاضه أو لم تتحرك
 واتفق الخراسانيون على ان السفينة متى لم يمكن جرها بالحبل
 المحمول طرفه على صحة الصلاة لانها لا تنسب اليه ولا للمحمولة

ولا تؤثر على ذلك المحمول وان كان يمكن جرها في ذاتها
 باكثر من ذلك الجبل المحمول طرفه لانها تكون في حكم
 ماله قرار فان بعض السفن يزيد على بعض حتى وصلت بعض
 السفن في هذا العصر في كبرها الى حدانه اذا ركب فيها
 الانسان يظن انه في قرية كبيرة فالسفينة ان كبر حجمها حتى
 لا تجر بالحبل الواحد كان حكمها عندهم حكم الدار فقطع
 الخراسانيون بصحة الصلاة وزيف العراقيون الخلاف فيها
 وكذلك يؤخذ ترجيح صحة الصلاة عند الخراسانيين في صورة
 ما اذا كان الحبل متصلا بطاهر متصلا بنجس من قول الغزالي
 ولو كان في عنق حمار وعلى الحمار نجاسة فوجهان ويظهر ههنا
 وجه الجواز وهذا صريح فيما قلناه هذا هو ترتيب الخراسانيين
 وبعض الخراسانيين قد اقتصر في الصور كما فعل المتولي في
 التهمة وهي تشمل ما في الابانة للفراني . فقال ان الشد بالنجس
 فيه ثلاثة اوجه بدون تصحيح واحد منها لسن الامام النووي
 رضى الله تعالى عنه قال في الروضة ولو قبض طرف جبل أو

ثوب أو شدة في يده أو رجله أو وسطه وطرفه الآخر نجس
أو متصل بالنجاسة فتلاثة أوجه أصحها تبطل صلاته الى ان قال
والاوجه جارية سواء تحرك الطرف بحركته أم لا كذا قاله
الجمهور الى ان قال قال أكثر الاصحاب ان كان الكاب
صغيرا أو ميتا وطرف الحبل مشدود به بطلت الصلاة قطعاً
وان كان كبيراً حياً بطلت على الأصح وان كان الحبل مشدوداً
في موضع طاهر من سفينة فيها نجاسة . فان كانت صغيرة تنجر
بجره فهي كالكاب . وان كانت كبيرة لم تبطل على الصحيح
كما لو شدة في باب دار فيها نجاسة انتهى كلامه * ومنه تعلم انه
في صدر عبارته صدر بطريقة الخراسانيين ونسب ذلك الى
الجمهور . وفي عجز عبارته نقل عن طريقة العراقيين ونسبه لاكثر
الاصحاب ولم يبين طريقة العراقيين من طريقة الخراسانيين
ولذلك كان ظاهر صدر عبارته يخالف عجزها لان قوله ثلاثة
أوجه يشمل جميع الصور التي جاءت في عجز عبارته . وقد قال
في جميعها أصحها البطالان والعجز يفيد الصحة فيما ذكر فيه

الصحة ولكنه يبين في شرح المذهب ان قوله فثلاثة أوجه هي
طريقة الخراسانيين . وبين طريقة العراقيين تبعا لما قاله صاحب
المتن هناك غير انه نسب طريقة الخراسانيين الى تلخيص
الرافعي رحمه الله مع ما فيها من قوله أصحها البطلان ومقتضاه
ان الخراسانيين صححوا بطلان الصلاة فيما اذا كان حاملا
لطرف الحبل والطرف الآخر نجس أو متصل بالنجس أو
مشدود بطاهر متصل بالنجس أنجر بحبل واحد أو لم ينجر*
وقد علمت مما بيناه من كلام امام الحرمين وغيره ان الخراسانيين
لم يتمدوا البطلان في جميع الصور بل ظاهر عباراتهم يشعر
باعتقاد التفصيل . ولم أر واحدا ممن ذكر ثلاثة وجوه قال ان
أصحها البطلان غير الامام النووي رحمه الله تعالى ولقد رأيت
كثيرا صرح كما صرح الرافعي رضي الله تعالى عنه بان فيها ثلاثة
أوجه ﴿أحدها﴾ تبطل ﴿والثاني﴾ لا ﴿والثالث﴾ التفصيل
ولم يذكر هذا التصحيح . ورأيت بمضهم نقل عن الامام النووي
ذلك من غير ذكر التصحيح . ولعل ذلك مبني على نسخ وقمت

لهم لم يذكر فيها هذا التصحيح ولكن نسخة الروضة التي
بيدي نسخة قديمة صحيحة وكذلك نسخة شرح المذهب التي
بيدي نسخة قديمة صحيحة وهما متفقتان على ذكر هذا التصحيح.
فإن كانت النسخة الأخر لا تفيد فالتظاهر أنها أولى بالحكم
لموافقتها لما يؤخذ من نصوص الأولين *

﴿ ثم اعلم ﴾ أن إمام الحرمين حكى وجهين فيما إذا كان
طرف الجبل نجسا عند العراقيين وغيرهم. فقال ولو كان شد
الطرف الطاهر من الجبل في يده أو وسطه والطرف الآخر
نجس ماقى على الأرض لا يتحرك فقد ذكر العراقيون وغيرهم
في هذه الصورة وجهين أيضا * ثم إن الشيخين وغيرهما قالوا
فيما اعترضوا به على إمام الحرمين أن تخصيص الخلاف بصورة
طرف الجبل النجس بكونه بحيث لا يتحرك بارتفاعه وانخفاضه
والقطع بالبطلان فيما إذا تحرك لم يقله إلا هو والغزالي . وقالوا
إن عامة الأصحاب أرسلوا الكلام إرسالاً فمنهم من جزم بالمنع .
ومنهم من حكى الخلاف . وهذا الذي ذكره يقتضى أيضا

ان الخلاف عند عامة الاصحاب فيما اذا كان طرف الحبل نجسا
وطرفه الاخر بيد المصلي سواء تحرك بحركة المصلي بارتفاعه
وانخفاضه أو لم يتحرك أصلا. وظاهر قولهم ان عامة الاصحاب
ارسلوا الكلام ارسالا ان يراد من الاصحاب العراقيون
والخراسانيون * ومنه تعلم ان قول من قال فاما اذا أخذ في
صلاته رباط ميتة فان تركه تحت قدمه فصلاته جائزة واذا
أخذه بيده أو ربطه ببدنه فصلاته باطلة وجهها واحدا وقول
الامام النواوي رحمه الله تعالى وان شدة في موضع نجس من
السفينة بطلت صلاته بلا خلاف كما أشار اليه المصنف يعنى
به أبا اسحق صاحب المذهب وقد صرح به صاحب الحاوى
والبندينجى والشيخ أبو حامد سواء كانت صغيرة أو كبيرة
وان هذه هى طريقة العراقيين يخالف ما سلف من قول امام
الحرمين ان هذه الصورة فيها خلاف عند العراقيين وغيرهم
وهو مثبت فيقدم على النافي ويخالف قولهم ان عامة الاصحاب
ارسلوا الكلام الخ وليس ثم فرق بين كون طرف الحبل نجسا

ويبين شدة على النجس فيكونه نجسا اذا لم يكن أشد من ربطه
في النجس فلا يكون أقل منه فيلزم حمل الكلام على بعضه
ودفع التناقض خصوصا من الشخص الواحد في كتاب واحد
في سوداية واحدة على نفي الخلاف القوي عند العراقيين فلا
ينافي ان يكون هناك خلاف ضعيف فلم يكن القصد نفي
الخلاف مطلقا فان الخلاف ثابت كما تقدم وان أشكل عليه
قولهم ان عامة الاصحاب ارسلوا الكلام ارسالا لان ذلك يشعر
بقوة الخلاف فتدبر كما انه وقع في الكفاية ما لم يكن مراد من
جعله صور الشد بالسفينة كلها متى كانت في البر كصورة وضع
الحبل تحت الرجل وهي في البحر وذلك صادق بما اذا شد الحبل
بالمكان النجس من السفينة وقد حكم بالصحة في جميع الصور
على السواء بلا خلاف وهو من سبق القلم فان شد الحبل على
النجس سواء في الخلاف ولا فرق فيه بين ان يكون في السفينة
او غيرها ولا فرق في كون السفينة في البحر او في البر وانما
هذا الفرق يظهر في ما اذا كان الشد بالمكان الطاهر من

السفينة وفيها نجس فانه يكون هناك فرق وذلك انهم فصلوا
بين كون السفينة تنجر بجر المصلي اولا تنجر . واذا كانت
السفينة في البر وهي باقل حجم تسع ركبا من الناس لا يمكن
ان تنجر بحركات المصلي ولذلك شرط بعضهم كون السفينة
في البحر وبمضهم قال البحر ليس بقيد بل مثله ما لو كانت
في البر وكانت تنجر بجر المصلي وهذا الخلاف لا معنى له
لانها لو كانت في البر لا يمكن جرها بجر المصلي الا ان كانت
على صورة سفينة لا يمكن الركوب فيها وكلام الفقهاء في
السفينة التي يركب فيها لو اراد الشخص الركوب بالفعل فعلى
ذلك لا يكون ما في الكفاية من عدم الخلاف اذا شد
بالسفينة عاما بل هو خاص بما اذا كان الشد بالمكان الطاهر
منها وهي لا تنجر بجبل واحد ولا بجر المصلي بل انها تكون
بحال لا تنجر معه أصلا لما قد علمت ان العراقيين حكوا وجهها
بالبطان اذا كان الشد بالمكان الطاهر من السفينة الكبيرة
وان زيفوه والسفينة سواء كانت في البحر او في البر هي بحال

تجر معه بالأحبال لأنهم لم تكن ذا قرار فتأمل *

فيتلخص من مجموع هذه النصوص ومما هو معلوم ان
 ثوب المصلي يجب ان يكون طاهرا مما لم يعف عنه باتفاق
 العراقيين والبخاريين سواء طال او قصر تحرك بحركة
 المصلي او لم يتحرك . وكذلك يجب ان يكون بدن المصلي طاهرا
 الا ما حرر جواب العفو عنه باتفاق الطائفتين . وكذلك موضع
 الصلاة يجب ان يكون طاهرا باتفاق الا ما عفى عنه وان كل ما
 حمله المصلي حملا حقيقيا يجب ان يكون طاهرا الا ما عفى عنه
 كالنجاسة في باطن الحيوان الحى او ما اختلف فيه كالنجاسة
 المستترة بشرطها وفي حمل المستحجم خلاف عندهما والصحيح
 البطلان اما اذا قبض على نحو طرف حبل فان كان طرفه
 الآخر نجسا او ابقى على النجس او مشدودا على النجس وكان
 بعيدا عن المصلي لا يتحرك بحركته ففيه خلاف . الصحيح عند
 غير الرافعى وعنده في غير الشرح الصغير البطلان . اما اذا
 كان يتحرك الطرف بحركة المصلي ولكنه لم يرتفع عليه فعلا

ولم يرفعه ففيه خلاف . وان رفع النجس فعلا في أى جزء من الصلاة فالبطالان قولاً واحداً اما اذا كان طرف الحبل طاهراً وشد بطاهر اتصل بنجس . فان كان ينجر بالحبل الواحد ففيه خلاف عند الخراسانيين . والصحيح الصحة عندهم . وان كان لا ينجر بالحبل الواحد فالوجه القطع بالصحة عندهم والخلاف فيه مزيف عند العراقيين وان حكوه . اما اذا كان ينجر بجزء المصلى ففيه خلاف عند العراقيين . والصحيح البطلان . واذا كان لا ينجر بجزء المصلى ولكنه يجر في ذاته ففيه خلاف وان كان ضعيفاً . اما اذا شد الحبل بمكان طاهر متصل بنجس وهو بحال لا ينجر مطلقاً كالشد بالمسكن الطاهر من باب بيت فيه نجس فلا خلاف في الصحة عند العراقيين والخراسانيين . واذا كان طرف الحبل طاهراً وألقى على طاهر متصل بنجس فلا خلاف في صحة الصلاة . ومن حكاه فقد سبق قلمه . اما طريقة التفصيل في الشد بالكب الكبير الحى وغيره من كل نجس فهي طريقة العراقيين خاصة والبطالان

في هذه الصورة عندهم أصح هذا كله في الطرف المتصل
 بالنجس أو المتصل بطاهر متصل بنجس* أما الطرف الآخر
 المقبوض عليه من المصلي فيؤخذ من النصوص انه يلزم ان
 يكون جبلا أو ثوبا أو ماشابه ذلك مما يكون ملحقا بالثوب
 حتى يكون له حكم الثوب وان يكون طاهرا فاذا كان
 متنجسا بطلت الصلاة قولا واحدا لانه يكون حينئذ حاملا
 للنجس ويلزم ان يكون مستمسكا بالمصلي بنحو القبض أو الشد
 بحيث يكون تابعا للمصلي في حركاته واذا مشى تبعه فلو وضع
 الطرف الطاهر على المصلي من غير هذا الاستمسك بحيث
 لو ركع أو سجد أو غير ذلك وقع عن المصلي فلا يكون مبطلا
 للصلاة سواء كان الطرف الآخر نجسا أو متصلا بالنجس
 بشد أو من غير شد وسواء كان النجس قريبا أو بعيدا فلا
 بطلان قولا واحدا ما لم يرتفع الطرف النجس على المصلي
 فعلا كما تقدم*

فان قات ان ما ذكرته من ان حمل الطرف الطاهر

من الحمل من غير استمساك لا يجعل خلافا في صحة الصلاة
ينافيه قولهم في بيان علة البطلان انه حامل لما هو متصل بنجس
وان كانوا متفقين على التصوير بالقبض أو الشد لان صريح
هذه العلة ان البطلان انما جاء من جهة حمل شيء متصل
بنجس وهذا يقتضي ان تصويرهم الحمل بالقبض او الشد انما
هو تمثيل لما يتحقق به الحمل والا فالباطل هو حمل المتصل
بالنجس . وهذا حاصل مع وجود الاستمساك وعدمه *

قلت ان ما اعترضت به وهم باطل لوجوه كثيرة نذكر
منها احد عشر وجها يغني الواحد منها في اثبات ما قلناه عن
تلك الشبهة التي قامت من ذكرهم تلك العلة مطلقة (الاول)
انهم يبنوا وجوب طهارة الثوب والبدن والمحمول باتفاق بلا
خلاف * اما الثوب فلقوله جل ذكره وثيابك فطهر فاجبوا
طهارة الثوب وان لا يلاقى نجسا * واما البدن فقد قاسوه على
الثوب فحكموا بوجوب طهارة البدن وعدم ملاقاته للنجس *
واما المحمول فلانه ملحق بالثوب فاذا حمل نجسا بمعنى ان النجس

استعمل على المصلي يكون ملحقاً بثوبه لان طهارة الثوب
والبدن معاًهما ان لا يصاحب المصلي نجساً في صلاته وحمل
النجس مصاحبة له فهو بمنزلة الثوب والبدن ولذلك اتفق علماء
مذهبنا على اشتراط طهارة المذكورات ولم يوجد خلاف
بينهم اما اذا لم يكن الثوب نجساً ولا البدن ولا المحمول، حملاً
حقيقياً ولكن انتسب الى المصلي طاهر اتصل بنجس بان
كان ذلك الطاهر كطرف جبل قبض عليه او شدة بدنه
وكان طرفه الآخر نجساً او متصلاً بنجس ولم يرتفع فيه النجس
على المصلي في اى جزء من اجزاء صلاته فقد اختلفوا فيه فمن
راعى انه لا يجب الا طهارة الثوب والبدن والمحمول حكم بصحة
الصلاة فيما اذا كان طرف الجبل نجساً أو ملاقياً للنجس سواء
بالالتقاء عليه أو بالشد فيه مما لا عدم البطلان بان ما اتصل
بالنجس لم يكن ثوباً ولا بدنأولم يكن النجس محمولاً ومن حكم
البطلان راعى ان محمول المصلي المنسوب اليه بالقبض عليه
باليد أو بشده على بدنه يكون له حكم الثوب فمتى اتصل بالمصلي

اتصال استمساك وارفع عليه كان حكمه حكم الثوب فالجمل
المحمول طرفه الطاهر لم يكن الحكم فيه ببطلان الصلاة اذا
كان طرفه نجسا الا من جهة الحاقه بالثوب وأقل ما في الثوب
استمساكه بالمصلي مع حمله له فيتبعه في حركاته وسكناته ولا
يلتحق به الا ما كانت فيه صفة من صفاته وأقل صفة هي
صفة الاستمساك مع الحمل ولاجل ذلك اتفقت كلمتهم على
التصوير بالقبض أو الشد لتحقق صفة المشابهة وهي الاستمساك
بالمصلي استمساك حمل . اما اذا كان الطرف الطاهر لم يكن
مستمسكا بالمصلي بحيث لو قام أو ركع أو سجد لسقط الطرف
الطاهر عنه فانه لا يشبه الثوب بحال ولا يلتحق به لانه في حكم
المنفصل والثوب في حكم المتصل والمشابهة انما جاءت من جهة
الاتصال . اما مجرد الحمل فلا يجعل شبهة للمحمول بالثوب لانه
لا ينسب الى المصلي ولا يتبعه فلم تكن فيه صفة من صفات
الثوب فثبت ان كل ما لم يشابه الثوب في اتصاله بالمصلي ونسبته
اليه نسبة كنسبة الثوب لا يلتحق بالثوب وان تصويرهم الحمل

بالقبض او الشد وما شابههما انما هو للتقييد لا للتمثيل ﴿ثانيا﴾
 من لم يعبر من الفقهاء بالقبض او الشد لم يعدل عنه الى التعبير
 بالحمل بل عبر بما هو اخص منه. وذلك انه عبر بما يلزم القبض
 باليد على الطرف او شده بالبدن فقال ولو استمسك بطرف
 حبل والاستمسك بطرف الحبل لا زمه القبض عليه او شده
 على البدن وانت خير بان الحمل اعم من الاستمسك بطرف
 الحبل او القبض عليه او شده على البدن فمدوله عن التعبير
 بالاخص الى المساوى له دون الاعم يقتضى ان مازاد من
 الافراد عن الاخص مقصود اخراجه من الحكم لان
 التنصيص على الخاص لا يشمل جميع افراد العام بخلاف
 التنصيص على العام فانه يشمل جميع افرادة فلو كانت جهة
 العموم ملحوظة ما عدل عن التعبير بها الى التعبير بما هو
 الاخص لما يلزم عليه من خروج بعض افراد العام عن حكمه
 وهو غير جائز فلا يمكن ان يتفق الفقهاء على التعبير بما هو
 الاخص مرادين به ما هو الاعم فان ذلك يعد نقصا في

التنصيص او عيا في التأليف فكيف يتفق أهل المذهب
على النقص في التنصيص او العيب في التأليف وهم ارفع من
ان يتفقوا على هذا الخطأ فثبت ان تعبيرهم بما هو الاخص
مقصود وان جهة العموم لم تكن مرادة ﴿ ثالثاً ﴾ قال امام
الحرمين ما نصه . ولو كان شد الطرف الطاهر من الحبل
على يده او وسطه والطرف الآخر ماقى على الارض . فقد
ذكر العراقيون وغيرهم في هذه الصورة وجهين فانه ليس
للحبل انتساب اليه الا من جهة التمسك وان شده على يده او
وسطه فهو استيثاق للامساك وليس بلبس انتهى * ومنه تعلم
ان جهة الاستمسك هي الملحوظة في الحكم حيث عبر بان
الحبل ليس له انتساب الى المصلى في صورة الخلاف الا من
جهة الاستمسك فنفي كل انتساب للمصلى الا من جهة التمسك
وهي جهة الخلاف بين القائل بعدم البطلان لانه هذا
التمسك او الاستيثاق منه لا يجعل الحبل ثوبا وبين القائل
بالحاقه بالثوب فبالخلاف بين الفريقين مبنى على ان الاستمسك

والاستيثاق منه هل يجعل للمستمسك به شبهة بالثوب اولا يجعل له هذا الشبه فمن راعى ان الاستمسك لم يكن في قوة انتساب الثوب للمصلي جعل المستمسك به غير مشابه للثوب ومن اعتبر الاستمسك مشابها للباس الثوب الحق به * ومنه تعلم ان جهة الاستمسك هي جهة الخلاف ومقتضى هذا انه متى اتقى الاستمسك اتقى الخلاف فلا يقول واحد منهما بشبه المحمول بغير استمسك من الثوب . فثبت من هذا ان الاستمسك ملحوظ للفقهاء دون الحمل ﴿ رابعا ﴾ عمن بعضهم الشد باليد والرجل والوسط وجعل حكمه حكم القبض باليد فلو كان التصوير بالقبض باليد او الشد على البدن للتمثيل لا للتقليد ما كان هناك حاجة الى ذكر الشد بعد ذكر القبض ولم يكن ثم موجب للتعميم في الشد وتسوية صورته في الحكم لان التمثيل لا يقتضى تعميما ولا تخصيصا فاذا كانت جهة الحمل هي المقصودة للفقهاء ماسووا بين الشد والقبض وما عمووا في الشد دون ان يذكروا صورة من صور الحمل ليس فيها قبض ولا شد

﴿خامسا﴾ قد اتفقوا على ذكر التفصيل في الطرف النجس أو المتصل بالنجس بين كونه يتحرك بحركة المصلي وكونه لا يتحرك بارتفاعه وانخفاضه في الصلاة كما ان العراقيين فصلوا بين كون الطاهر المتصل بالنجس ينجر بجر المصلي أولا ينجر وهذا التفصيل كالصریح في لزوم استمسك الطرف الآخر بالمصلي بحيث يكون تابعاً له في حركته وذلك أنه اذا لم يكن الطرف الطاهر مستمسكاً بالمصلي بنحو قبض أو شد لا يمكن التفصيل في الطرف الآخر بين كونه يتحرك أولاً يتحرك ينجر أولاً ينجر بحركات المصلي بارتفاعه وانخفاضه . فإن هذا التحرك والتفصيل فيه لا يمكن حصوله ولا يمكن فرضه الا ان كان الطرف الآخر منسوباً للمصلي يتبعه في حركته بارتفاعه وانخفاضه . اما اذا لم يكن مستمسكاً بالمصلي فلا يمكن فرض التحرك في الطرف الآخر وعدمه . فثبت من هذا ان استمسك المصلي بنحو الحبل مقصود الفقهاء ﴿سادساً﴾ ذكر امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما اختلاف المرتب المار ذكره فيما

إذا شد الحبل بالكب القريب الذي إذا مشى يكون المصلي حاملا له وهذا صريح أيضاً في ملاحظة استمسك المصلي بالطرف الطاهر لانه لا يتصور ان يفرض أنه بمشى الكب يكون المصلي حاملا له الا اذا كان الطرف الطاهر مستمسكا به .
 اما اذا لم يكن مستمسكا بالمصلي فانه اذا مشى الكب سقط الحبل عن المصلي فقولهم اذا مشى الكب لكان المصلي حاملا لازمه أن يكون الطرف الآخر مستمسكا بالمصلي لا ينفصل عنه بمجرد الحركة . فثبت أن الاستمسك ملحوظ . وأن مجرد الحمل لا يغني عنه ﴿ سابعا ﴾ ذكر الماوردي في الفرق بين البساط والحبل الذي قبض المصلي على طرفه ان البساط لا يتبع المصلي اذا مشى والحبل يتبعه ومقتضى هذا الفرق أن الحبل يكون مستمسكا بالمصلي استمسكا يجعله تابعا له وان جهة البطلان انما هي في تبعية المحمول للمصلي وانتسابه اليه حتى اذا مشى كان معه وان كل ما لم يكن كذلك بأن لم يتبع المصلي في مشيه لا يكون مبطلا اذا اتصل بنجس والحبل اذا لم يكن مستمسكا

بالمصلى كان حكمه حكم البساط وهو عدم الخلاف في صحة الصلاة متى لم يلاق منه بدن المصلى وثوبه ولم يحاذها شيء نجس . وهذا كالصريح أيضاً في عدم وجود خلاف اذا كان طرف الحبل محمولا للمصلى ولم يكن مستمسكاً به . ومنه تعلم ان الاستمسك غاية قصد الفقهاء في ذكر الخلاف * ثامناً * تقدم ان صاحب التهذيب فرق بين القبض على طرف الحبل وشده بالبدن وجعل صورة الشد بالبدن اقوى في نسبة الحبل الى المصلى والحاقه بالثوب . فلم يذكر فيها خلافاً في البطلان وجعل الخلاف في صورة القبض باليد ومقتضى هذا الصنيع ان الاستمسك ملحوظ للفقهاء ويختلف نظرهم اليه بين قوته وضعفه فان كان قويا الحقوه بالثوب بلا تردد وان كان اقل منه ترددوا فيه فاذا لم يكن استمسك أصلاً فالبدنية تحكم انه لا يوجد خلاف في صحة الصلاة حيث لا يوجد استمسك قوى ولا ضميم ولو كان مجرد الحمل مقصوداً للفقهاء ما وجد خلاف في قوة الاستمسك وضعفه لان الحمل حاصل في الصورتين

على السواء فوجود الخلاف المذكور يبين ان جهة الاستمسك
 هي الماحوطة لاجهة الحمل ﴿تاسعا﴾ قد تبين لك مما تقدم انهم
 اختلفوا فيما اذا لف بعنق الكلب خرقة وشد فيها حبل فبعض
 الخراسانيين جعل الخرقة كالحبل وبعضهم لم يعتبرها جزءا من
 الحبل والعراقيون اتفقوا على أن حكمها حكم الساجور من
 غير الخرقة مع أن الخرقة لو كانت مشدودة بالحبل ولفت
 بعنق الكلب لم يختلف أحد من العراقيين ولا الخراسانيين
 في اعتبار الحبل متصلا بعين النجس والفرق ان الخرقة لما
 لفت برقبة الكلب اولا اعتبرت انها منفصلة من الحبل وانها
 تابعة للكلب ومنسوبة اليه فكان هذا الخلاف ومقتضى ذلك
 ان نسبة الشيء معتبرة في نظر الفقهاء فكما ان الخرقة اذا
 لفت بعنق الكلب تعتبر منسوبة اليه كذلك الطرف الطاهر
 اذا قبضه المصلي او شده ببدنه يعتبر الحبل منسوباً اليه وليس
 الامر كذلك في مجرد الحمل ﴿عاشرا﴾ قد اتفقوا على التعبير
 في رفع النجس على المصلي بالحمل واتفقوا في حمل الطاهر على

التعبير بالقبض او الشد فالاتفاق بين عموم الفقهاء على المغايرة
 في التعبير يقتضى أنهم ارادوا جهة عموم الحمل في النجس وجهة
 خصوص القبض او الشد في الطاهر المتصل بالنجس وذلك
 يشعر ان جهة العموم والخصوص ملحوظة في كل الحادى
 عشر قال الرافعى في الكبير والقمولى في البحر . وقال غيرهما
 مانصه وليس الحكم خاصا بصورة القبض باليد بل مثله ما
 اذا شده على يده او رجله او وسطه وهذا يقتضى ان التعبير
 بالقبض او الشد لم يكن المراد منه التمثيل لتصوير مطلق حمل
 لان الرافعى ومن تبعه ارادوا ان يدفعوا توهم ارادة خصوص
 القبض فسووا بينه وبين الشد فلو كان مطلق الحمل مرادا لدفعوا
 توهم تخصيص القبض في الحكم بما هو اعم منه لا بما يساويه في
 الخصوص ومن ذلك تبين ان قول من قال في العلة انه حامل
 لمتصل بالنجس لم يكن مراده مطلق حمل ولكنه عني به الحمل
 المذكور في التصوير وهو الحمل مع الاستمسك بالقبض او الشد
 ونحوهما والله اعلم فاستمسك بهذا التحقيق فهو بالقبول حقيق

وهي كان طرف الحبل على هذه الصورة يلزم أن يكون الطرف
محمولا للمصلى ولذلك قال امام الحرمين وان انتسب اليه
بتمسكه به والطرف الآخر نجس فما كان المصلى شائله ففي
هذا الاختلاف والتفصيل بين أن تكون واسطة او لم تكن
ثم التفصيل بين أن تكون الواسطة الطاهرة بساجور او
حيوان الخ فان ذلك يقتضي ان طرف الحبل يكون محمولا
بالفعل كما ان اجماعهم على التصوير بالقبض او الشدو الطرف
الآخر نجس الخ يلزمه الحمل فاذا فقد شرط الحمل يظهر ان لا
يكون خلاف في الصحة وعليه اذا فرضنا ان طرف الحبل كان
مشدودا في سقف وطرفه الآخر مرسل الى الاسفل فقبض
عليه المصلى وتحامل عليه ان لا يقول أحد بالبطلان لانه لم
يكن حاملا لنجس ولا لما هو متصل بالنجس فان الحمل في
هذه الصورة مفقود وقد عالج العراقيون والخراسانيون
البطلان في صور الاستمسك بانه حامل لما هو متصل
بالنجس وصريح العلة أنه اذا لم يكن هناك حمل لا بطلان ولم

يوجد في هذه الصورة حمل. وكذلك يقال فيما اذا كان طرف
 جبل نجسا وشد من طرفيه في جدارين متقابلين شدا محكما
 ولم يجعل في الجبل أقل ارتخاء مثل ربط الجبل لوضع الثياب
 عليه مع أحكام الشد فلو قبض المصلي على الطاهر من الجبل
 فلا بطلان لا نتفاء الحمل فليس كل قبض يلزمه حمل كما ان كل
 حمل لا يلزمه استمسك بقبض ولا غيره * هذا ما يمكن فهمه
 من القيود التي ذكروها ولم أجد فيها نصا فان ظهر غير ذلك
 للمطلع فليحذر الحكم بما لا يخالف القواعد كما أني لم أجد نصا
 في صورة ما اذا قبض المصلي على طرف جبل كبير جدا بحيث
 لا يمكن الرجل والاثنين بل ربما ولا الثلاثة ان يحملوه كبعض
 الاحبال التي تستعمل في السفن الكبيرة المسمى في اصطلاح
 المصريين باللبان فثل هذا الجبل لوضع في الارض مثلا
 وجره عدد من الرجال لا يستطيع جره فهل اذا كان طرفه
 الآخر نجسا تبطل الصلاة بحمل الطرف الطاهر منه لانه
 حامل لطاهر متصل بنجس او لا تبطل لان هذا الجبل لا

ينسب اليه في العادة والعرف وانه اذا مشى لا يمشى معه ولا
ينجر بجره لم أر في ذلك نصا غير أني أميل الى عدم البطلان
لان ظاهر كلام الفقهاء أنهم يريدون بالحبل الحبل الذي
ينسب للمصلي وينجر بجره عادة أخذا من أمثلتهم ومن
الفرق فيما اذا كانت الخرقعة في عنق الكلب او اتصلت
بالحبل اولا ومن الفرق الذي ذكره الماوردي بين البساط
والحبل كل ذلك يرجع عدم البطلان فليجرر وحيث تمهد
كل ذلك تعلم ان الشد على الساجور فيه تفصيل على طريقة
العراقيين فانه ان كان الحبل في عنق كلب كبير لا ينجر بجر
المصلي يتعين على المعتمد الحكم بالصحة وان كان في عنق كلب
ينجر بجر المصلي او فرضناه ميتا سواء كان كبيرا او صغيرا
فالبطلان لان الكبر مقول فيه بالتشكيك لما علمت من تفصيل
العراقيين بين الشد بالطاهر المتصل بنجس في كونه ينجر بجر
المصلي اولا ينجر واعتماد البطلان فيما ينجر والصحة فيما لا ينجر
وقد وضح لك مما تقدم ان الامام الزاوي رحمه الله صرح باعتماد

هذه الطريقة ومن هذا تعلم ان اطلاق المتأخرين الصعبة أو
البطلان فيه اطلاق في محل التقييد فاعلمه فان قلت يخالف
ما ذكرته من التفصيل بين كون السكب يمكن جره وبين
ما لم يمكن جره قول الروياني في البحر ومن أصحابنا من قال ان
كان الحبل مشدودا على موضع طاهر مثل ان لف على عنقه
خرقة وشد الحبل بتلك الخرقة تجوز صلاته والا فلا تجوز
وكلا الوجهين ضعيف لان هذا السكب في العادة تابع له
يمشي بمشيته فهو بمنزلة الميت اه *

وكذلك يناقض دعوى التقييد التي ذكرتها قول الاسنوي
في المهمات ان النووي قد صحح في أصل الروضة البطلان في
مسألتى الساجور والجمار وهو صحيح مأخوذ من كلام الرافعي
فانه قال عقب ذلك واطلق يعني الغزالي الكلام في السكب
وهكذا نقل الشيخ أبو محمد والصيدلاني وابن الصباغ وفصل
الاكثرين الى أن قال وهذا الكلام الذي نقله الرافعي عن
الاكثرين يقتضي الصحة في مسألتى الساجور والجمار اه

قلت ان قول الروياني مبني على أنه فرض ان الكلب الكبير
 يمكن جره بجر المصلي لو فرضه ميتا ولم يلاحظ ان بعض السكالب
 ربما زاد جسمه عن حد تحركه بحركة المصلي كما شاهدت
 ذلك بنفسى فى بلاد الافرنج فانى رأيت الكلب يجر عربة النقل
 وجسمه لو كان ميتا لا ينجر بجر المصلى ولم يكن لشد الحبل
 بالطاهر المتصل بالنجس حكم خاص يلاحظ فيه جهة التشديد
 بل وجدنا الامر معكوسا فان بعضهم راعى كون الشد فى نفس
 الكلب الحى الكبير ليس كشده بكل نجس لقوة امتناع
 الكلب فاذا لم نلاحظ جهة ذلك وجعلنا حكم الكلب الحى
 الكبير كحكم كل نجس فانه يكون داخلا فى قاعدة أن الشد
 بالطاهر المتصل بالنجس فيه هذا التفصيل * والرويانى نقل هذه
 القاعدة ولم يخصصها بغير الكلب بل تنصيصه على الساجور فى
 رقبة الكلب الكبير لبيان جعله ككل نجس دون ان يراعى قوة
 امتناعه أو مشيه باختياره ولذلك قال انه تابع فى المادة للمصلى بمشى
 بمشيه وقال انه بمنزلة الميت ولم يكن مراده استثناء الشد بالساجور

من قاعدة الشد بالطاهر المتصل بنجس ولم أر واحدا جعل لصورة
الشد بالساجور حكما غير حكم كل متصل بطاهر اتصل بنجس
الا من جعل الساجور كجزء الحبل من الخراسانيين فما ذكره
الروائي انما هو نص للرد على من يعتبر أن للسكب قوة
الامتناع وليس ذلك تخصيصا لشد الحبل بالطاهر بما عدا الشد
بالساجور * اما كلام الاسنوي في المهمات ففضلا عن اضطرابه
فان دعوى تصحيح النواوي البطلان في أصل الروضة في
مسألتى الساجور والحمار لا تسلم له لانه ان عني بهذا التصحيح
ما صرح به من ذكر ثلاثة أوجه وقوله أصحها البطلان فقد
علمت ما فيه مما تقدم على ان عجز عبارته في الروضة تنافي تصحيح
البطلان في مسألتى الساجور والحمار ولم يكن صدر عبارته
خاصا بهاتين المسألتين فان قوله ﴿ ثلاثة وجوه أصحها البطلان ﴾
يشمل ما اذا كان الحبل مشدودا بطاهر والطاهر متصل
بنجس على العموم الصادق بما اذا كان الشد على طاهر متصل
بنجس لا ينجر بجر المصلي وهو صرح بخلافه ولم يكن في هذه

العبارة تنصيص على مسألتى الساجور والجار بمخصوصهما فان
 كان أخذ ذلك من عموم كلامه فكان يعممه في كل ما اتصل بشد
 في طاهر متصل بنجس ولو كان الشد في المسكان الطاهر من
 السفينة الكبيرة لصدقه عليها وان كان خصص السفينة الكبيرة
 بحكم عدم البطالان لتنصيصه عليها في عجز عبارته فليس تنصيصه
 عليها لتخصيصها بالحكم بل لدخولها تحت قاعدة التفصيل
 بالانجرار وعدمه فكل ما قيل في السفينة الكبيرة يقال فيما
 تحققت فيه صفة عدم الانجرار بجر المصلى لدخوله في عموم العلة
 وان لم ينص على الافراد هذا فضلا عن كون النواوى رحمه الله
 بين في شرح المذهب ان تلك الطريقة هي طريقة الخراسانيين
 وانها غير صحيحة وان الصحيح هو طريقة العراقيين التي لا تحكى
 الثلاثة وجوه وهي طريقة التفصيل بين كون المشدود بالطاهر
 المتصل بالنجس ينجر بجر المصلى أولا ينجر بجره* وعلى ذلك يتبين
 لك ان النواوى لم يعتمد في مسألتى الساجور والجار البطالان
 بمخصوصهما هذا فضلا عن الاضطراب فيما عراه الى الرافعى

وقوله فانه قال عقب ذلك وأطلق يعنى الغزالي الخ فان هذا
الاطلاق لا دخل له في مسألة الساجور ولا مسألة الحمار وذلك
الاطلاق والتقيد فيما اذا شد الحبل بنفس الكلب من غير
ساجور فتدبر هذا* ويظهر ان ابن الهادي في التعقيبات لا حظ
ان في كلام الاسنوى مالا يرضى فلم يقله مع انه يقل ما قبل
هذه العبارة من كلامه بالحرف وحذف هذه برمتها والله
سبحانه وتعالى اعلم*

اما الشد على رقبة الحمار فقد علمت ان الخراسانيين لم
يجعلوه كمسألة الشد على الساجور في مرتبة واحدة وأنه ليس
كل من قال بالبطلان في مسألة الساجور يقول بالبطلان في
مسألة الحمار وان اعتماد الخراسانيين فيه الصحة وكذلك عموم
كلام العراقيين يفيد ذلك ولم يصرح أحد من الطائفتين
باتماد البطلان فيه على ما تقدم في الساجور. اما عند العراقيين
فلانه طاهر متصل بنجس لا ينجر بجر المصلى واما عند
الخراسانيين فلانه بين النجس والمحمول الطاهر واسطة لا تعد

جزاً من الحبل ومتى ظهرت لك هذه النصوص ووضح لديك
 ما انهم من القيود والشروط وأردت بعد ذلك ان تخرج
 مسألة القبض على المستجمر أو ثوبه أو قبض المستجمر على
 المصلي أو ثوبه على مسألة القبض على طرف حبل طرفه
 الآخر نجس أو يلاقي نجسا وجدت بونا عظيما بين المسئلتين
 وذلك انهم أجمعوا على تصوير الاتصال بواسطة الحبل بالقبض
 أو الشد على نحو طرف حبل أو ثوب. وقد علمت اشتراط
 ان يكون محمولا بالفعل بحيث انه لو تركه المصلي لسقط عنه
 الى الارض مثلاً وقد تقدم ان مرتبة الشد على الساجور ليست
 كمرتبة الشد على رقبة الحمار عند الخراسانيين وذلك ان من
 جعل الساجور جزءاً من الحبل حكم ببطلان الصلاة لان
 الحبل يكون متصلاً بنفس النجس وقد صرحوا بان الحمار
 لا يمكن ان يكون جزءاً من الحبل أصلاً ويؤخذ من قولهم
 حبلاً ومن كلام ابن الرفعة وغيره ان حكم الحبل واحد سواء
 كان قطعة واحدة أو كان من قطع ربط بعضها ببعض فقولهم

لا يبعد ان يكون الساجور جزءاً من الحبل والحمار ليس جزءاً
أصلاً يحتمل ان يكون ذلك مفيداً تخصيص الحبل بالحكم دون
غيره من كل موصل فان الحبل اذا كان قطعاً كان حكمه حكم
ما اذا كان قطعة واحدة فيفصل فيه بين كون طرفه نجساً أو
متصلاً بنفس النجس أو شد بطاهر متصل بنجس واذا اتصل
بغير حبل كان الحكم التفصيل بين كون ما اتصل به اذا كان
متصلاً بنجس ينجر بجر المصلى أولاً ينجر عند العراقيين
واعتباره متصلاً بطاهر متصل بنجس مطلقاً عند الخراسانيين
على ما تقدم فلم يكن حكم الحبل المركب من جملة قطع حكم
الحبل اذا كان اتصاله بشيء غير حبل وهذا يستلزم كون الحبل
وما في معناه له خصوصية لا تكون لغيره في الحكم فلم يكن
حكم غير الحبل مما كان متصلاً بالنجس حكم الحبل في ذلك
وعليه يكون التصوير بالحبل أو الثوب مخصوصاً بهما ويلتحق
بهما ما في معناه مما يشبه الحبلية والثوبية دون ما لم يكن فيه
هذا الشبه * ويحتمل ان يكون تصويرهم القبض أو الشد بنحو

الحبل انما هو للتمثيل فقط للمحمول وعليه يكون كل محمول
 موصل للنجس على السواء متى كان يمكن حمله حمل الثوب
 والحبل مستمسكا بالمصلي استمسك الثوب وحينئذ يكون معنى
 قولهم ان الساجور لا يبعد ان يكون جزءاً من الحبل والجار
 ليس جزءاً أصلاً ان المحمول هو الحبل فكل ما لم يكن حبلاً
 في المثال لم يكن محمولاً وما لم يكن محمولاً لا يكون له حكم
 المحمول وشأن المحمول فعلاً ان يمكن حمل جميعه كالحبل المادى
 والثوب ويرجع ذلك الى موصل يمكن حمله حمل الحبل والثوب
 المتعارفين عند الاطلاق خصوصاً انهم الحقوا ذلك بالثوب
 الملبوس للمصلي وجعلوا حكمه على المعتمد كحكمه وذلك
 يقتضى وجود الشبه بينهما فى الحمل والاستمسك والمراد بالمحمول
 ما يحمل حمل الثوب لا ما يحمل بقوة المستطيع لانه لا ينسب
 للمصلي الا اذا كان كذلك شأن الحبل والثوب المتعارفين حتى
 ينسب اليه عادة وعرفاً * ومما يؤيد هذا قولهم ان المراد من
 تحرك طرف الحبل تحركه بحركات المصلي فى صلاته . قال امام

الحرمين بحيث يتحرك بأرتفاعه وانخفاضه ومثله كلام الرافعي .
 وقال ابن الرفعة المراد حركة المصلي في انخفاضه وارتفاعه .
 وقال القمولى وقول الغزالي * فان كان يتحرك الملاقى للنجاسة
 بحركته * أى في قيامه وقعوده اهـ * ومعلوم ان مثل هذا التحرك
 لا يمكن حصوله الا ان كان المحمول خفيفا يتحرك بمثل حركات
 المصلي في صلاته * ويؤيد ذلك أيضا جعلهم الشد على الخرقة
 الملفوفة في رقة الكلب من باب الشد على طاهر متصل
 بنجس خصوصا على طريقة العراقيين على ما تقدم تفصيله مع
 ان الخرقة مشابهة للحبل ولها حكمه فلو كانت مربوطة به
 ابتداء وشد بعد ذلك وهى متصلة بالحبل على رقة الكلب
 لكان هذا من باب الشد على النجس بلا خلاف وهذا يقتضى
 النسبة العرفية فكل ما كان منسوبا الى المصلى تابعا له يمشى
 بمشيئه يعتبر التفصيل فيه بين كون طرفه الآخر نجسا او
 متصلا بالنجس الى غير ذلك . وما لم ينتسب الى المصلى فى
 العادة والعرف هملا ومالا ينجر بجره ليس له حكم المحمول

ولا التفصيل فيه . فعلى الاحتمال الاول وهو أن الحكم خاص
بالجبل وما شابهه في الحبلية مما يلحق بالشوب لشبهه به في الجملة
لو قبض على نحو عصي بيده وكانت مائلة في يده بحيث يكون
حاملها فعلا وكان طرفها الآخر يلاقى نجاسة لا تبطل صلاته
ولكنه بعيد جدا . وعلى الاحتمال الثاني تبطل صلاته وهذا هو
الظاهر المتبادر الى الفهم لتوفر الشروط وهي الحمل الفعلى
والاستمساك بالمصلي والنسبة اليه في العادة والعرف وكونها
تمشى بمشيه فاتصالها والحالة هذه بالنجاسة مبطل على المعتمد
﴿فان قلت﴾ ان اتفاق معظم الفقهاء على التعبير بالقبض او الشد
على البدن لا يقتضى لزوم الحمل الفعلى بمعنى الرفع والاستعلاء
على المصلى حقيقة بل يراد مطلق حمل سواء كان حملا حقيقيا
او حكما . فاذا قبض على شئ سمي حامله حكما بدليل قول
الامام الرافعى في الكبير ولو قبض طرف جبل او ثوب
وطرفه الآخر نجس او ملق على نجاسة فان كان يتحرك ذلك
الطرف بارتفاعه وانخفاضه بطلت صلاته لانه حامل لاشئ

النجس او لما هو متصل بالنجاسة اه * وقول صاحب المذهب
وان كان في وسطه حبل مشدود الى كلب صغير لم تصح صلاته
لانه حامل للكلب لانه اذا مشى انجر معه اه * فقد عبر
الرافى بأنه حامل للشيء النجس وكذا صاحب المذهب قال انه
حامل للكتاب مع أنه لم يحمل حملا حقيقيا فعليا الا طرف
الحبل الطاهر والنجس والكلب على الارض لم يستعمل على
المصلى استعلاء الحمل ومع ذلك قد أطلقا عليه اسم الحامل
للنجس وهذا صريح في جعل القبض حملا في باب الصلاة .
وعلى هذا جرى الخطيب والرملى وابن حجر في اعتبار
القبض حملا *

﴿قلت﴾ ان اعتبار الحمل الحكمي لا يكون الا مع وجود حمل
حقيقي فاذا قبض طرف حبل او شده في بدنه كان حاملا لهذا
الطرف حملا حقيقيا فيجعل أنه حامل لكل الحبل ولا يكون ذلك
وطرفه مشدود بنجس الا بفرض انه حامل ما هو مشدود فيه
طرف الحبل . اما اذا لم يكن هناك حمل حقيقي فلا يفرض ان

هناك حملا أصلا هذا بشرط امكان حمل المتصل بالحبيل حملا
 حقيقيا كما هي الصورة وهذا ان حملنا كلام الرافي وصاحب
 المذهب وغيرهما على اعتبار الحمل الحكمي فلا يكون معناه
 الا ما ذكر أخذنا من تصويرهم ذلك بالقبض على طرف حبيل
 او شده على يده او وسطه وهذا لا يقتضى ان كل قبض
 لازمه حمل ولو حكما والا لصح اطلاق حمل الحائط اذا قبض
 عليه شخص وهو باطل على أنه لم يطلق أحد من الفقهاء
 القبض على الحمل ولم يكن عندهم الحمل منقسما الى حقيقي وحكمي
 من غير ان يوجد رفع فعلا ولو في ما اتصل بما سمي محمولا حكما
 بل معنى الحمل في اللغة والعرف واحد وهو الرفع والاستعلاء
 على الحامل بحيث يكون الحمل مانعا من السقوط عن الحامل
 له وكلام الرافي وصاحب المذهب فيما اذا كان النجس قريبا
 من المصلي بحيث اذا رفع المصلي يده القابض بها ارتفع النجس
 فعلا كما تقدم تفصيل ذلك في بيان كلام امام الحرمين عند قوله
 وان كان الكلب غير بعيد من المصلي وكان بحيث لو مشى

الكلب به اسكان المصلي حامله اه فاننا قلنا ان ذلك صادق
 بما اذا رفع المصلي النجس فعلا وبما اذا لم يرفعه فان صورة ما
 اذا مشى الكلب أقل مشى لا يمكن اذا رفع المصلي يده الا ان
 يكون المصلي حامله على ما تقدم بيانه . فكللام الرافعي وصاحب
 المذهب مفروض في النجس القريب الذي يمكن ان يرتفع فعلا
 فاذا ارتفع بالفعل يكون المصلي حاملا للشئ النجس ورافعا
 للكلب واذا لم يرتفع فعلا يكون حاملا لما هو متصل بالنجس
 فقولهما حامل للنجس أو لما هو متصل بالنجس لم يكن معناه
 التخيير في توجيه البطلان وانما هو للتنويع وبيان الاحوال
 والتوزيع فقولهما حامل للنجس راجع بصورة ما اذا ارتفع
 النجس فعلا . وقول الرافعي حامل لما هو متصل بالنجس راجع
 لصورة ما اذا لم يرتفع أصلا ولم يتحقق فيه حمل ولذلك قال الرافعي
 بعدهما وان كان لا يتحرك فوجهان ﴿ أحدهما ﴾ تبطل صلاته
 كما في العمامة لانه حامل لشئ متصل بالنجاسة اه . وقال صاحب
 المذهب وان كان مشدودا الى كلب كبير فوجهان أحدهما لا

تصح صلاته لأنه حامل لما هو متصل بالنجاسة اه فلم يعبر
 الرافعي فيما اذا كان الطرف بعيدا بأنه حامل للنجاسة كما عبر
 في القريب وذلك أنه في صورة البعد لا يمكن وقوع حمل عين
 النجس ولذلك لم يعبر بحمل النجاسة لأنه هناك اذا كان طرف
 الحمل نجسا يمكن وقوع حمله بخلافه هنا . وكذلك قول صاحب
 المذهب يرجع لهذا فان السكاب ان كان صغيرا يمكن وقوع حمله
 بخلاف الكبير ولذلك لم يعبر في الكبير بحمله للنجاسة كما عبر في
 الصغير . وحينئذ يتخلص أنهما فيما يمكن حصول حمل النجس
 عبرا بأنه حامل للنجاسة وفيما لا يحصل الحمل عبرا بأنه حامل
 لما هو متصل بالنجاسة . وهذا يشهد بالفرق بين الصورتين ولم
 يدل على أن الرافعي ولا صاحب المذهب ارادا بالحمل الحمل
 الحقيقي والحمل الحكمي فلم يكن كلامهما دليلا على تسمية
 القابض حاملا ولا ان الفقهاء عموما خاصا في اصطلاحهم بل
 انما استعمل الفقهاء المعاني اللغوية في اصطلاحهم على حقيقتها
 اللغوية في هذا الباب . ومما يؤيد هذا ويثبت امور ﴿ الاول ﴾

تصويرهم القبض او الشد بطرف نحو الحبل فان القبض على
الطرف يلزم منه الحمل وكذلك الشد سواء كان على اليد او
الرجل او الوسط كل ذلك لازمه حمل لغوى فكما ان الثوب
مستمسك بالمصلى ومستعل عليه كذلك ما ألحق به يلزم ان
يكون كذلك **ثانياً** ان عبارة امام الحرمين لم تدع مجالاً
للاشتباه في ذلك حيث قال وان انتسب اليه بتمسكه به والطرف
الاخر نجس أو ملق على النجس فما كان المصلى شائله ففي
هذا الاختلاف والتفصيل اهـ . وهذا من صريح النصوص على
لزوم حمل الطرف الطاهر من الحبل حملاً حقيقياً حتى يوجد
الاختلاف فيه فان قوله فما كان المصلى شائله ففيه الاختلاف
والتفصيل صريح في اشتراط الشيل ولم يطلق أحد الشيل على
القبض ونحوه . وحقيقة الشيل الرفع **ثالثاً** قولهم لو مشى
السكاب لكان المصلى حمله يقتضى وجود رفع الطرف الاخر
لانه اذا لم يكن الطرف محمولاً لا يوجد حمل حيث لم يعتبر الحمل
حاصلاً لمجرد القبض بل شرط لتصوير الحمل مشى السكاب

ومشييه اذا لم يكن الطرف الآخر محمولا لا يحدث حملا. فاذا
 فرضنا أن المصلي قبض طرف الحبل من غير أقل رفع بأن لم
 تحط يده عليه وكان ملقى على الارض ومشى السكاب لا يكون
 المصلي حاملا له وتكون صورته كصورة وضع الحبل تحت
 الرجل فانه في الحالتين لم يوجد الاحبس وعدم اطلاق بدون
 حمل فالحمل في تصوير حمل السكاب لو مشى يانزم ان يكون
 الطرف فيه محمولا وحينئذ يوجد حمل للسكاب فثبت لزوم الرفع
 لوجود الخلاف ﴿رابعاً﴾ ان قولهم لو قبض طرف حبل وكان
 الطرف الآخر مشدودا في الموضع الطاهر من السفينة الكبيرة
 وكان فيها نجس فالوجه القطع بالصحة انما قصدوا تصوير الحمل
 بالرفع لا مطلق قبض والا لقالوا لو قبض على الموضع الطاهر من
 السفينة التي لا تجر بالحبل ولم يشترطوا القبض أو الشد في الطرف
 المصاحب للمصلي ﴿خامساً﴾ اتفق الفقهاء على تصوير شد الحبل
 المقبوض طرفه في باب الدار التي فيها نجس انه لا يبطل الصلاة
 قولاً واحداً بخلاف وجعلوا القطع بالصحة فيما اذا كان الشد

بالموضع الطاهر من السفينة الكبيرة. وحكوا الخلاف فيما
اذا كانت السفينة صغيرة على ما تقدم تفصيل ذلك وفي كل
هذه الصور جعلوا هذا من باب حمل الطاهر المتصل بطاهر
متصل بنجس وصرحوا بالبطلان اذا كان المحمول متصلا
بالنجس حتى قال صاحب الحاوي وصاحب المهندب وأقره
النواوي ان البطلان لا خلاف فيه فلو كان القبض حملا في
اصطلاح الفقهاء وقبض المصلي على باب الدار وكان طاهرا
ومتصلا بالنجس لحكمنا ببطلان الصلاة قولاً واحداً
بلا خلاف عند من يقول بذلك بل يمكن ان يقال لو قبض على
طرف حائط طاهر طرفه الآخر نجس ان صلاته تبطل بلا
خلاف لانه حامل طاهرا متصلا بنجس مع انه ما أظن ان
عاقلاً يقول ذلك ويلحق باب البيت أو الحائط بالثوب ويكون
له ما للثوب. واذا استرسلنا في اقامة البراهين على بطلان اعتبار
القبض حملاً لطال الحال. ويمكن ان يقال ان كل ما قلناه في
اثبات الاستمسك يقال في اثبات الحمل بمعنى الرفع لا القبض

ويألت شعري ما يقول المجادل فيما اذا حلف شخص بالطلاق
ثلاثا انه لا يحمل انسانا وقبض على انسان أو ثوبه أو قبض
انسان عليه أو على ثوبه هل زوجته تطلق منه ولا تحل له حتى
تنكح زوجا غيره لدلالة اللغة على ذلك أو اذا حلف يمين بالله
انه لا يحمل انسانا وفعل شيئا من ذلك أو فعل معه تجب عليه
كفارة يمين لدلالة العرف على ذلك فان قال بعدم وقوع
الطلاق ولا وجوب كفارة يمين يكون معترفا بان اللغة والعرف
لا يجملان القبض حملا وان قال بواحد منهما فهو مخالف لدين
رب العالمين ولا يعقل شيئا من قول الاولين والمتأخرين وحسبنا
الله ونعم الوكيل * اذا حلف انه لا يحمل شيئا من الحبل وقبض
على طرفه أو شده على شيء من بدنه فانه يحنث في الصورتين
لدلالة اللغة والعرف وليس الحال كذلك اذا حلف ان لا يحمل
شيئا من باب الدار فقبض عليه ومتى علمت لزوم كون المحمول
مرفوعا كله أو بعضه على المصلي ومستمسكا به ومنسوبا اليه
كنسبة الثوب وكونه اذا مشى المصلي مشى معه وينجر بجره

يتضح لك جليا بطلان قول من قال يبطلان الصلاة اذا قبض المصلي على بدن أو ثوب المستجمر أو قبض المستجمر على بدن المصلي أو ثوبه وذلك لانه لو قبض على ثوب المستجمر لم يكن الثوب منسوباً للمصلي في العادة والعرف ولم يكن المصلي حاملاً للثوب بل الثوب منسوب للإبسه وهو الحامل له كما ان الخرقة اذا لفت بعنق الكاب تعد منسوبة اليه ولو رفعها الحبل بعض الرفع ان شد فيها فنسبة الثوب للمستجمر أشد من نسبة الخرقة الى الكاب ولم يكن المصلي حاملاً للثوب لا بالفعل ولا في العرف ولو فرضناه رفع بمضه بالحمل وترقينا وقلنا انه رافع للثوب فهو حامل له فان الثوب طاهر متصل ببدن المصلي الطاهر وهو متصل بالنجاسة والمستجمر لا ينجس بجر المصلي ولا يتبعه في ارتفاعه وانخفاضه ولا يمشي بمشيه ومشيه مشى اختيار له ولو فرضناه ميتا فهو لا يتبع المصلي فاذا لا يمكن الحكم ببطلان الصلاة على معتمد المذهب من الطريقتين ان قبض المصلي على ثوب المستجمر على أى صورة كانت وبأى وضع

كان * اما اذا قبض المصلي على شيء من بدن المستحجر فلا يتوهم متوهم ان الصلاة تبطل بعد وقوفه على وجوب مراعاة القيود المذكورة فان المستحجر لم يكن محمولا للمصلي برفعه له واستعلانه عليه بحيث لو تنحى عنه لسقط عن مركزه ولا يمكن عده منسوباً اليه نسبة الثوب لافي المادة ولا في العرف ولا يمكن جره بجر المصلي كما تقدم فهو على أي صورة كانت لا يمكن تصويره بصورة يلتحق فيها بثوب المصلي فيعطى حكمه * اما اذا قبض المستحجر على ثوب المصلي أو بدنه فلا يمكن كذلك تصوير بطلان الصلاة بحال فان المصلي لم يكن رافعا للمستحجر ولم يكن المستحجر مستغنياً عليه ولا يمكن كذلك تصوير انه منسوب اليه كنسبة الثوب ولا ينجر بجره *

وبهذا تعلم ان قياس القبض على المستحجر أو ثوبه أو قبض المستحجر على المصلي أو ثوبه على قبض نحو طرف حبل أو شدة شيء من بدن المصلي اذا كان طرفه الآخر نجساً أو متصلاً بنجس قياس مع الفارق لما بين المقيس والمقيس عليه

من البون الشاسع والشبه البعيد والتباين السكلى وان من قاس
 هذا القياس لم يراع القيود والشروط التى أوضحناها وغره
 ظاهر متن المنهاج مما لم يكن مرادا حيث قال ولو قبض طرف
 شئ فذكر القبض على طرف شئ وهو عام صادق حتى
 بطرف الجدار ففهم من فهم ان القبض على كل شئ اتصل
 بالنجس مبطل وراعى فى قياسه ان جهة القبض هى المرادة
 وان كل مقبوض على السواء ولم يلاحظ ان المراد من القبض
 ما يتحقق معه حمل بشروطه كالقبض على نحو طرف الحبل
 الذى ان قبضه كان حاملا لما ينسب للمصلى ويمشى معه
 اذا مشى ويتحقق بثوبه فلم يكن عموم القبض مرادا للفقهاء
 بل خصوص قبض نحو طرف الحبل ليتحقق لازمه وهو
 الحمل مع الاستمساك بشرط نسبته للمصلى وجره بجره له وهذا
 الظاهر لم يكن مرادا لنفس الامام النواوى لان مبسوطات
 كتبه بينت لزوم التقييد فى الشئ بأنه نحو طرف حبل كما هي
 عبارة المحرر الذى هو أصل المنهاج ومن الغريب ان هذا

التقييد لم ينب عن فطانة هؤلاء الأئمة الاعلام فانهم اتفقوا
 كلمة على مراعاة هذا التقييد عند الكلام على طرف الشيء
 فقيد الامام الخطيب رحمه الله تعالى طرف الشيء بنحو طرف
 جبل وكذلك قيد الامام الرمي غفر الله له الطرف بنحو طرف
 الجبل والامام ابن حجر رضى الله تعالى عنه فعل مثل ذلك
 ولكن العصمة لا تكون الا لله ورسوله - وغير الرسل ممن خلقهم
 الله تعالى غير معصومين عن الاشتباه والخطا مهما كانت
 مرتبتهم في العلم والعقل سنة الله التي فطر الناس عليها . فالامام
 الخطيب بعد أن قيد المطلق الذي راعى فيه عدم ارادة جهة
 عمومته وخصه بما هو مراد من جهة الخصوص غفل عن
 ذلك وقاس حكما على ما لم يكن . ما حوذا فجعل مطلق قبض
 على مطلق شيء مبطلا متى كان الشيء متصلا بنجس وتبعه على
 ذلك من لا تخفى عليهما دقائق الفقه ولهما من التحقيق ما يميز
 على كثير ممن ارتفع ذكره في الآفاق فكلم من شاردة جمعوها
 وكم من مطلق قيدوه ومقيد اطلقوه مع دقة المدرك وحسن

التعبير وكأن أجسامهم عجبت بمسائل الفروع فلم يغب عن ساعي مداركهم خطأ غيرهم فأصاحوه وبينوا لنا أحكام الشرع بطريق البسط والاجمال وحلوا لنا عويصات المسائل التي لولاهم ما هتدينا الى ادراك مبهمها وما فهمنا مشكلها وما ميزنا بين متشابهها فهم رجال قد من الله بهم نعمة منه على مذهبنا هادين مبينين مرشدين جزاهم الله عنا وعن دينه خير الجزاء ورفع درجاتهم مع المقربين والأبرار انه سميع الدعاء ولا تظن أيها المطالع ان مثل هؤلاء الأئمة الاعلام ينقص مقدارهم او تقل الثقة في تقاليم او يشك في دينهم اذا هم اشتبه عليهم بعض الاحكام فانه قليل نادر بالنسبة لما لا يدخل تحت حد ولا حصر وطهارة ذممهم لم تجعل للمتأمل مجالا لاخذ حكم على غير وجهه فما كان لغيرهم لم يعزوه الى أنفسهم وما كان لهم بينوه حتى لو فاتتهم ضرورة من الضروريات استدركها من بعدهم ممن تصدى لمعرفة الاحكام فادراك قاصر الفهم مثلى بطلان هذا القياس انما أخذته من تقييدهم المطلق وتبيينهم

المبهم فهم ان فاتهم بديهي الحكمة يعلمها جل شأنه فادراكها
انما يكون من معنى قولهم ومعرفة انما هي من تحريرهم
فلاجل أن يعلم الانسان انه مهما بلغ من الكمال*فليس له من
العصمة مجال* وانه ان ادرك العظيم فاته الحقير اظهارا لعظم
قدرته تعالى الله علوا كبيرا*ومما تفرع على هذا القياس أنهم
اشتبه على بعضهم ما اذا قبض الخطيب على شيء من المنبر وكان
به عاج في موضع آخر هل تبطل خطبته لانه قابض على متصل
بنجس اولا تبطل لانه لم يحمل النجس فرفع بذلك السؤال
الى الرمي بما هو لفظه (سئل) عن خطيب حال خطبته مسك
حرف منبر كبير ثابت كالجدار وفي جانب ذلك الحرف عاج
بعيد عنه فهل تصح خطبته ام لا كقابض طرف شيء على
نجس لم يتحرك بحركته فان صلاته لا تصح*فاجاب بانه تصح
خطبته كما تصح صلاة من صلى على سرير قوائمه في نجس
او على حصير مفروش على نجس او بيده جبل مشدود في
سفينة فيها نجاسة وهي كبيرة لا تنجر بحره لانها كالدار اما

إذا كانت صغيرة تنجر بحجره فإن صلاته لا تصح إلى أن قال
وإنما بطلت صلاة القابض المذكور في السؤال لحمله ما هو
متصل بنجاسة ولا يتخيل في مسئلتنا أنه حامل للمنبر اهـ * وقد
سئل الإمام ابن حجر بما لفظه قبض الخطيب حرف المنبر
المعوج ونحوه فهل تبطل خطبته فأجاب بقوله أن وضع يده
عليه من غير قبض لم يؤثر كما لو جعلها على حبل متصل بكعب
وإن وضعها مع قبض فتارة يكون صغيرا بحيث ينجر بحجره
فتبطل خطبته كما لو قبض حبلًا متصلًا بسفينة صغيرة فيها
نجس وتارة يكون كبيرًا بحيث لا ينجر بحجره فلا يؤثر كالسفينة
الكبيرة ولا فرق في النجاسة التي عليه بين زرق الطير وغيرها
لأنه حمل ما فيه زرقها وهو لا يعفى عنه في الصلاة كما أفهمه
كلام بعض المتأخرين تبعًا لبعض المتقدمين وإن عفى عن الوقوف
والصلاة عليه والفرق بينهما لا شيء لكن اعتمد بعض مشايخنا
العفو عنه في الثوب والبدن والمسكن وهو حسن لو ساعده
عليه نقل اهـ ٠ وأنت عليم بأنهم متى اعتبروا القبض حملًا وإن

المقبوض من المنبر كالحبل سواء لا يمكن اعتبار الجر بحر
المصلي وعدمه لما قد تقرر ان الحبل اذا اتصل بالنجس وقبض
عليه المصلي بطلت صلاته على الصحيح حتى ان النواوى تبع
صاحب المذهب وصاحب الحاوى وغيرهما . وقال ان البطلان
بلا خلاف . امامسئلة التفصيل والفرق بين كون السفينة تنجر
بحر المصلي اولا تنجر فانهم انما فرضوا ذلك فيما اذا اتصل
الحبل بشده بطاهر واتصل الطاهر بنجس على ما تقدم فبعد
اعتبارهم القبض على طرف المنبر كالقبض على طرف الحبل
لا يمكن اعتبار هذا التفصيل فذكره يدل على الاشتباه في
حكم المسئلة ولم يكن فيها الا ما بيناه من عدم اعتبار القبض
الا اذا كان معه حمل على التفصيل السابق والله يقول الحق
وهو يهدى السبيل . هذا ما ظهر لقاصر النظر فان كان صوابا
فمن الله وان كان خطأ فمن نفسى وانما الاعمال بالنيات *
اما حكم حمل الصبيان فاني كنت كتبت في هذه الرسالة شيأ
منه وقد منعنى مانع من اتمامه فتركت الكتابة مدة من السنين

ولما كنت اكتب في شرحي للام **﴿مرشد الانام ابرام الامام﴾**
وجاء الكلام على حديث امامة كتبت ما فتع به الرحمن فجاءت
كتابة تروق الناظر فيها فأردت ان أنقلها هنا بالحرف تسميا لهذه
الرسالة وابدلت ما كنت سطرته فيها من قبل لبيان حكم حمل
الصبيان فان الحكم متحد فيها وان اختلفت العبارة وهاك نص
ما كتبتاه عند ذكر الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
﴿باب طهارة الثياب﴾

قال الربيع بن سليمان قال الشافعي رحمه الله قال الله
عز وجل (وثيابك فطهر) فقميل يصلي في ثياب طاهرة وقيل
غير ذلك والاول أشبه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن
يفسل دم الحيض من الثوب فكل ثوب جهل من ينسجه
أنسجه مسلم أو مشرك أو وثني أو مجوسي أو كتابي أو لبسه
واحد من هؤلاء أو صبي فهو على الطهارة حتى يعلم ان فيه
نجاسة. وكذلك ثياب الصبيان لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلى وهو حامل امامة بنت ابي العاص وهي صبية عليها

ثوب صبي والاختيار أن لا يصلي في ثوب مشرك ولا سراويل ولا ازار ولا رداء حتى يغسل من غير أن يكون واجبا وإذا صلى رجل في ثوب مشرك أو مسلم ثم علم أنه كان نجسا أعاد ما صلى فيه وكل ما أصاب الثوب من غائط رطب أو بول أو دم أو خمر أو محرم ما كان فاستيقنه صاحبه وأدركه طرفه أو لم يدركه فعليه غسله وإن أشكل عليه موضعه لم يحزه الا غسل الثوب كله ما خلا الدم والقيح والصدید وماء القرع . فإذا كان الدم لمعة مجمعة وإن كانت أقل من موضع دينار أو فلس وجب عليه غسله لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل دم الحيض وأقل ما يكون دم الحيض في المعقول لمعة . وإذا كان يسيرا كدم البراغيث وما أشبهه لم يغسل لأن العامة أجازت هذا . قال الشافعي والصدید والقيح وماء القرع أخف منه ولا يغسل من شيء منه الا ما كان لمعة . وقد قيل إذا لزم القرع صاحبه لم يغسله الا مرة والله سبحانه وتعالى اعلم اه كلام الام * وعبرة مرشد الانام * ابرام الامام *

اعلم ان طهارة الثوب معتبرة في صحة الصلاة في الجملة
 حكى عن ابن عباس انه قال ليس على الثوب جنابة ومعناه
 لا يجب به اجتناب على الثوب* وحكى عن ابن جرير انه سئل
 عن رجل صلى وفي ثوبه اذى فقال اقرأ على الآية التي فيها
 غسل الثياب والدليل على اعتبار الطهارة في الثياب قوله عن
 وجل وثيابك فطهر. وقال رسول الله صلى عليه وسلم لاسماء
 بنت أبي بكر رضى الله عنهما في دم الحيض يصيب الثوب
 حثيه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء ثم صلى فيه فامرها بتقديم
 الغسل. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزهوا من البول
 فان عامة عذاب القبر منه اه* واما الثياب التي تأتي من بلاد
 الكفار فقال الحسن البصري في الثياب ينسجها المجوسى لم
 ير الحسن بها بأسا أى قبل ان تغسل* وقد أجازها الشافعى
 والسكرانيون وكره ذلك ابن سيرين كما رواه ابن أبي شبة
 وقال معمر رأيت الزهري يلبس من ثياب اليمن ماصبغ بالبول.
 قال الحافظ ابن حجر العسقلاني ان كان لا جنس فمحمول على

انه كان يغسله قبل لبسه وان كان للعهد فالمراد بول ما يؤكل
لحمه لانه كان يقول بطهارته . وصلى على بن أبي طالب في
ثوب خام غير مقصور قبل ان يغسله * وروى البخاري عن
المغيرة بن شعبة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في
سفر فقال يا مغيرة خذ الاداة فاخذتها فانطلق رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى توارى عني فقضى حاجته وعليه جبة
شامية فذهب ليخرج يده من كمها فضاقت فأخرج يده من
أسفلها فصبيت عليه فتوضأ وضوءه للصلاة ومسح على خفيه
ثم صلى والجبّة الشامية من نسج الكفار القارّين بالشام
لأنها اذ ذاك كانت دارهم . ولو حمل المصلي في صلاته صبيا قد
غسل منه السبيلان بالماء كان جائزا اذا لم يكثر عمله لما روى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل امامة بنت
أبي العاص فكان اذا سجد وضعها واذا قام رفعها فاما اذا أزيات
النجاسة من سبيليه بحجر أو غيره مما يستنجى به فلا تصح
الصلاة لان العفو عن نجاسة . موضع الاستنجاء لاجل الحاجة

ولا حاجة ان يحمل في صلاته نجاسة وعلى هذا لو حمل طيرا
 في صلاته أو سنورا لم تصح صلاته لان السبيل الذي تخرج
 منه النجاسة نجس لا محالة وهو مستغن عنه كذا في التتمة .
 وقال النووى في شرح المذهب لو حمل المصلي مستجمر ابالاحجار
 لم تصح صلاته في أصح الوجهين لانه غير محتاج اليه . وحديث
 امامة رضى الله عنها محمول على انها كانت قد نجست بالماء ولو
 حمل من عليه نجاسة معفو عنها ففيه الوجهان لما ذكرناه
 ويقرب منه من استنجى باحجار وعرق موضع النجوة فتلوث
 به غيره ففي صحة صلاته وجهان لكن الاصح هنا الصحة لغير
 الاحتراز منه بخلاف حمل غيره والله أعلم * وعبارته في التحقيق
 (فرع) لو حمل حيوانا طاهرا صحت صلاته أو مذبوحا فلا وكذا
 طائر ونحوه متنجس المخرج ورجل مستنج بأحجار ومن عليه
 نجاسة يعفى عنها في الاصح ولو وقع في ماء قليل أو مائع
 فالأصح ينجسه مستنج دون طائر وفارة ونحوهما اهـ * وقال
 الرافعى في الكبير ومن النجاسات الواقعة في مظنة العذر

والعفو الاثر على محل النجس اذا استنجى بالحجر فهو معفو عنه
وان كان ذلك المحل نجسا . اما كونه معفوا عنه فلما سبق من
جواز الافتصار على الحجر . واما كونه نجسا فلان المطهر هو
الماء فلو خاض في ماء قليل نجس الماء لان العفو رخصة وتخفيف
والخوض في الماء مما تندر الحاجة اليه ولو حمل المصلي من
استنجى بالحجر ففي صحة صلاته وجهان (أحدهما) تصح لان
ذلك الاثر واقع في محل العفو فلا عبرة به كما لو صلى المحمول
معه وكما يعنى عنه من الحامل وأصحهما انها لا تصح لان العفو
عنه من المستجمر انما كان للحاجة ولا حاجة به الى حمل الغير
فصار كما لو حمل شيئا اخر نجسا وينسب القول الاول الى الشيخ
أبي على والثاني الى انقفال * ويجرى الوجهان فيما اذا حمل المصلي
من على ثوبه نجاسة معفو عنها ويقرب منهما الوجهان فيما لو
عرق وتلوث بمحل النجس غيره لكن الاصح ههنا العفو
لتمتد الاحتراز بخلاف حمل الغير ولو حمل طيرا أو حيوانا
آخر لا نجاسة عليه صحت صلاته ولا نظر الى ما في باطنه من

النجاسة لانها في معدنها الخلقى فلا يعطى لها حكم النجاسة كما
 في جوف المصلى وما قدمناه من الفرق بين المصلى والمحمول
 يتقدح ههنا لكن روى انه صلى الله عليه وسلم حمل امامة
 بنت ابي العاص في صلاته وهى بنت بنت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم زينب فلذلك قلنا بالصحة . وهذا اذا كان الحيوان
 المحمول طاهر المنفذ فان لم يكن فهو جزء طاهر تنجس بماء
 يخرج من النجاسة فهل تصح الصلاة فيه وجهان (أظهرهما) عند
 الغزالي انها تصح ولا مبالاة بذلك القدر اليسير (والثاني) لا تصح
 كما لو كان جزء آخر منه نجسا . وهذا أظهر عند امام الحرمين
 ولم يورد في التتمة سواء الوجهان جاريان فيما لو وقع هذا
 الحيوان في ماء قليل أو مائع آخر وخرج حيا هل يحكم بنجاسته
 لنجاسة المنفذ لكن الظاهر ثم العفو لان الحمل لا تعرض
 الحاجة اليه الا على سبيل الندور وصيانة الماء وسائر المائعات
 عنها مما يشق وأيضا فان الطيور لم تزل تخوض في المياه
 الكثيرة والقليلة وكان الاولون لا يحترزون عنها ولو حمل

بيضة صار حشوها دما وظاهرها طاهر ففي صلاته وجهان
 حكاهما القفال وغيره (أحدهما) تصح صلاته كما لو حمل حيوانا
 طاهر الظاهر لأن النجاسة في الصورتين مستترة خفية وأظهرهما
 أنها لا تصح كالنجاسة الظاهرة إذا حملها بخلاف باطن الحيوان
 لأن للحياة أثر في درء النجاسات التي ترى أنها إذا زالت نجس
 جميع الأجزاء أما البيضة فهي جماد ويجرى هذا الخلاف فيما
 إذا حمل عنقودا استحال باطن حباته خمرا ولا رشح على ظاهرها
 وكذلك في كل استتار خافي ولو حمل قارورة مصممة الرأس
 بصفر ونحوه وفيها نجاسة فظاهر المذهب وهو المذكور في
 الوجيز أن صلاته تبطل لأن الاستتار هنا ليس بخافي بخلاف
 البيضة والحيوان وعن أبي علي ابن أبي هريرة أنها تصح لأن
 النجاسة باطنة لا يخرج منها شيء فاشبهت ما في البيضة وباطن
 الحيوان ولو حمل حيوانا مذبوحا بعد غسل الدم عن موضع
 الذبح فالذي قاله الأئمة أن الصلاة باطلة بخلاف الحمل في حال
 الحياة ولم يذكرها هنا الخلاف المذكور في البيضة ونحوها

وذلك جواب منهم على ظاهر المذهب والا فالنجاسة مستترة
ههنا أيضا خاتمة. ويجوز ان يحمل منافذ الحيوان فارقا والله
اعلم اه *

* أقول ومن هذا تعلم ان الرافعي حكم بان العفو عن حمل
الصبي الذي لم يغسل سبيله بالماء وجه صحيح حيث قابله بان
عدم العفو هو اظهر في حمل الحيوان متنجس المنفذ عند الامام
فيكون العفو ظاهرا عند الامام وهو اظهر عند الغزالي
والحيوان المذكور شامل للصغير من الآدميين وان كان يؤخذ
من الاستدراك السابق في الفرق بين حمل الحيوان ووقوعه
في الماء جعل العفو في الحمل خلاف الظاهر ويقال عليه ان
التعليل المذكور للفرق لا يظهر في حمل الصغير لكثرته
البلوى بحمل الصغير من الآدميين دون غيره من الحيوان
والنواوى أيضا تبعا للمتولى جزم بعدم العفو ولم يستدل بحديث
أمامة ولا غيره على نجاسة سبيلي الاطفال لاحتمال غسلهما
بالماء وأنت خير بأن الشرع لم يطلب غسل سبيلي الاطفال

من الاولياء طلبا خاصا ولم يكن ممهودا في زمن من الازمان
وقد تكرر فعل النبي صلى الله عليه وسلم بحمل امامة والحسن
والحسين رضى الله عنهم وحديث الحسين شاهد ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يعلم حاله اذ كان ساجدا وخرج الحسين
وعلا ظهره الشريف ولم يكن معه من قبل حتى يعلم حاله . وفعل
النبي صلى الله عليه وسلم هو فعل تشريع ودليل علي جواز
ما فعله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والدليل يحتمل على
الكثير الغالب لا على القليل النادر خصوصا اذا كان القليل
غير ممهود بالمرّة ففعل النبي صلى الله عليه وسلم بين أن حمل
الصبيان في الصلاة جائز غير مبطل لها ولم يكن معروفا عند
الصحابة أنهم يفسدون للاطفال محل النجوة حتى يحملون فعله
صلى الله عليه وسلم على ما هو متعارف ولو في بعض الاحيان
ولا ينبغي ان يكون فعله صلى الله عليه وسلم محل إيهام وإيقاع
في معصية لانه صلى الله عليه وسلم لو كان حمله لامامة والحسن
والحسين لانهم نجوا بالماء وهو أمر خفي لم يكن معروفا ولم

بينه لأدى ذلك الى ظن او اعتقاد كثير من الصحابة جواز حمل الصبي مطلقا. فاذا كان حمله مطلقا مبطلا للصلاة فيكون متلبسا بعبادة فاسدة وهو محرم باتفاق وحاشا النبي صلى الله عليه وسلم ان يقع منه مثل هذا الابهام فاحتمال ان امامة والحسن والحسين كان مغسولا لهم بالماء احتمال بعيد جدا لا ينبغي ان يعتمد به في منع الاستدلال بالاخبار من جهة اطلاق حمل الصبيان وهذا الذي تميل اليه نفسى وتطمئن وعليه ارى ماقاله الغزالي من العفوصوا بابا* والذي يدل عليه ان الشافعى رضى الله عنه تكلم في هذا الباب على ثياب الصبيان ولم يتكلم على سبيلى واحد منهم وهو يقتضى القطع بالفعل وذلك لانه استصحب الاصل في طهارة ثياب الصبيان ولم يتعرض لاستصحاب الاصل ولم يحكم ببطالان الصلاة مع نجاسة السبيلين لان الصبي لا بد وان يخرج من سبيليه خارج فيكون السبيلان متنجسين يقينا وغسلهما غير محقق فالاصل في سبيلى الاطفال النجاسة فلو كان حمل الصبيان فى الصلاة مبطلا لها

لنجاسة السبيلين ما نص الشافعي على عدم بطلان الصلاة
 بحمل الصبيان من جهة استصحاب الاصل في الثوب ويترك
 استصحاب الاصل في نجاسة السبيلين اللهم الا ان يكون
 حاكما بالغفو عنهما * ولك ان تقول ان دعوى احتمال نجو
 امامة بالماء لا يخلو حالها اما ان يكون هذا الاحتمال حصل لنا
 وله صلى الله عليه وسلم او حاصل عندنا دونه . فان كان الاول
 وان الاحتمال عندنا وعنده عليه الصلاة والسلام وانه لم يكن
 متحققا من حال امامة وانما حملها بمجرد احتمال نجوها بالماء
 لزم عليه ان يرتفع اليقين بالشك فان الاصل في السبيلين
 التنجيس لان من بلغ سنا كسن امامة وقت حملها صلى الله
 عليه وسلم لا بد وان يكون خرج من سبيله نجس بل خروج
 النجس من سبيلي الاطفال متحقق ومتكرر في كل يوم وفي
 كل ليلة فنجاسة السبيلين امر محقق واحتمال الغسل مشكوك
 فيه * فان قلنا ان هذا الاحتمال يرفع حكم اليقين بطلت تلك
 القاعدة وهي ان اليقين لا يزال بالشك بل لا بد في ارتقائه من

يقين آخر ومقتضى هذا ان احتمال النجوى لا يفيد تلك الدعوى صحة
 ﴿ فان قلت ﴾ لا نخرج الحكم على تحقق نجاسة السبيلين
 والشك في طهارتهما بل نخرجه على أن الاصل في العبادة الصحة
 والشك حاصل في المبطل كما قالوا في مسألة الهرة اذا اكلت
 فأرة ثم غابت غيبة يحتمل معها ولوغها في ماء كثير فانهم
 حكموا ان ورودها على الماء القليل بعد هذه الغيبة لا ينجس
 الماء القليل لان طهارة الماء هي الاصل والتنجيس مشكوك
 فيه لاحتمال ان يكون فيها طهر بورود ماء كثير *

﴿ قلت ﴾ ان القول بعدم تنجس الماء القليل عند غيبة
 الهرة لم يكن هو المتفق عليه بل ان مسألة الهرة فيها ثلاثة
 أقوال قول بالعفو ولو لم تغب ولو لم تلغ في ماء مطلقا وهو
 اختيار الغزالي وقول بعدم العفو عن فها حتى نتحقق انها شربت
 من ماء كثير فنحكم على فها بالطهارة والقول بانها متى غابت
 غيبة يحتمل معها انها شربت من ماء كثير لا نحكم بنجاسة الماء
 القليل اذا شربت منه . فعلى القولين الاولين لا اشكال لوضوح

الحكم والفرق بين مسألة الهرة وسبيلي الاطفال وعلى الثالث
فقد بان لك انهم شرطوا لعدم نجس الماء القليل غيبة الهرة
غيبه يحتمل معها ان تكون وردت ماء كثيرا ومقتضاه انه
اذا لم تغب او غابت ولم يحتمل في غيبتها ولوغ الماء الكثير
فما زلنا نعتبر فيها نجسا غير معفو عنه على هذا القول فلو
فرضنا ان هرة اكلت فارا وكانت عادتها ان لا تخرج من
البيت وهو لم يكن فيه ماء كثير او كانت عادتها ان تخرج الى
مكان ليس فيه ماء كثير فلا نحكم بعدم نجاسة الماء القليل
ولا بالعفو عن فيها ولا بطهارته لانتفاء الاحتمال لان المراد
بالاحتمال في كلام الفقهاء الاحتمال القريب لا الاحتمال البعيد
فلا يفرضون في مسألة الهرة ان شخصا أخذها وذهب بها
الى مكان بعيد فيه ماء كثير أو انها خالفت عادتها وخرجت
الى مكان ليس من عادتها ان تقطع في المسير عشر مسافته
مثلا فالعبرة في الاحتمال بالاحتمال القريب دون البعيد وليس
الامر كذلك في سبيلي الاطفال بعد العلم ان العادة عدم

النفس فيه وان الشرع لم يطلب غسل سبيلي الاطفال وان
 حمله صلى الله عليه وسلم لامامة تكرر. وكذلك ثبت حمله
 للحسن والحسين رضي الله عنهما فاحتمال النجس بالماء في كل
 مرة حمل فيها صلى الله عليه وسلم احتمال بعيد لا يعتمد به
 وليس كاحتمال غيبة المهرة فثبت الفرق بينهما على ان الشافعي
 رضي الله عنه انما استدلل بحديث امامة على اعتبار الاصل
 دون الغالب في المبطل بمعنى انه اعتبر أن الاصل في ثياب
 الاطفال الطهارة واحتمال التنجيس شك فيها ولم يكن
 غرض الشافعي رحمه الله تعالى اعتبار العبادة صحيحة حتى
 يثبت حصول مبطل لها كما فرض في الاعتراض على ان من
 رواية حديث امامة خرج علينا حاملا امامة فصلى وهي
 تقتضي انه حملها قبل ان يلبس بالصلاة فلم تكن الصلاة
 معقودة حتى يقال ان الاصل في الصلاة الصحة والشك حاصل
 في البطلان فاقبل في الثوب يقال في السبيلين وهو اعتبار الاصل
 المتحقق فيهما على ان معارضة الاصل في ثياب الاطفال انما هي

معارضة بالغالب فان الغالب في الاطفال عدم الاحتراز عن
 النجس وليس الامر كذلك في نجو السبيلين بالماء فان الغالب
 عليهما عدم النجس بالماء فلم يعارض الاصل غالب كما هي الصورة
 في ثياب الاطفال فالحكم بتنجيس سبيلي الاطفال هو الاصل
 ومعارضة بالقليل النادر وهو لا يغير الحكم. هذا ان قلنا بان
 حال امامة كان غير معلوم عنده صلى الله عليه وسلم وهو أحد
 الاحتمالين. اما اذا قلنا بالثاني وهو انه صلى الله عليه وسلم كان
 يعلم ان امامة نجيت بالماء لزم على ذلك بطلان استدلال الشافعي
 رضي الله عنه بحديث امامة على اعتبار الاصل في طهارة الثوب
 حتى يثبت خلافه وذلك لانه يقال اذا كان النبي صلى الله
 عليه وسلم حمل امامة في صلاته لانه يعلم ان سبيلها طاهر ان
 لغسلها بالماء كذلك يقال انه حمها لعلمه صلى الله عليه وسلم ان
 ثوبها طاهر غير نجس فالحمل مع صحة الصلاة انما كان لعلمه صلى
 الله عليه وسلم بطهارة السبيلين والثوب لا لا اعتبار الاصل
 حتى يثبت خلافه. وأنت تعلم ان استدلال الشافعي بهذا الحديث

انما هو لا اعتبار الاصل دون الغالب فيكون حينئذ مذهب الشافعي رحمه الله اعتبار الحكم بظاهر الحال لا بما خفي عن الرجال * وكذلك لك ان تقول ان العفو عن سبيلي الاطفال انما هو لمشقة الاحتراز فان كثيرا من الاطفال يعلو ظهر المصلي ويشق الاحتراز عن ذلك كما يشهد بذلك الحس والعيان فيمكن تخريج العفو عن نجاسة سبيلي الاطفال على قاعدة المشقة تجلب التيسير *

﴿فان قلت﴾ انما قدرنا احتمال نجو السبيلين فرارا من مخالفة قواعد الشرع لان حمل النجس في الصلاة جاء على خلاف الاصل من وجوب طهارة بدن وثوب المصلي ومحموله فان حمل النجس في الصلاة مبطل لها فاضطررنا الى تقدير الاحتمال حتى لا نكون حكمنا بما يوجب مخالفة قواعد الشرع كما اذا جاء نص من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم مخالفا لغيره بظاهره فاننا اضطرر الى التأويل جمع بين الدليلين بخلاف ما جاء موافقا في الدلالة لغيره بظاهر نصه فاننا لا نحتاج

معه الى تأويل بل نأخذ بظاهر النصين من غير تأويل في أحدهما وليس الامر كذلك في تقدير احتمال علمه صلى الله عليه وسلم بطهارة الثوب فان الصلاة مع الثوب الطاهر الاصل صحيحة موافقة لقواعد الشرع فلم تكن في حاجة الى التأويل بتقدير أى احتمال كان لعدم الحاجة اليه *

﴿ قلت ﴾ ليس الامر كما توهمت فانه بتقدير هذا الاحتمال تكون خالفت قواعد المذهب وذلك انك مهما تكلفت تكون مخالفا لقاعدة اليقين لا يزال بالشك وهي احدى القواعد الخمس التي ترجع جميع أحكام الفقه اليها وهي مستخرجة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وبعدم تقدير هذا الاحتمال تكون عاملا بقواعد الدين وذلك ان الحكم بطهارة ثوب المصلى مأخوذ من قوله جل ذكره وثيابك فطهر والحكم بوجوب طهارة البدن مأخوذ من القياس الاولوى وكذلك وجوب طهارة المحمول مأخوذ من القياس على طهارة الثوب والمخالفة هي

التناقض وشرطه كما لا يخفى عليك ان يكون هناك دليلان
متساويان في الدلالة والشبوت بان يكون كل منهما نصا في
مدلوله وثابتا بطريق صحيح مساويا لطريق الآخر مع اقتضاءهما
وحدة الحكم والمحل والزمن بحيث لا يمكن الجمع بينهما * اما
اذا أمكن الجمع بينهما باى تأويل يحتمله الدليل وجب المصير
اليه للعمل بالدليلين اما اذا لم يتعارضوا وأمكن حمل أحدهما على
الآخر ولو بتخصيصه بلا تأويل قدم ذلك على التأويل فقد
نص علماء الاصول على ان ذكر فرد من افراد العام بحكم فان
كان بحكم العام يبقى العام على عمومه وعمل بهما لعدم التناقض
وان ذكر بغير حكمه كان تخصيصا للعام ببعض افراده ولا
يرتكبون التأويل فيه ولا يعدون ذلك تناقضا في الدليلين
بحسب ظاهرهما فيحتاج لا ارتكاب التأويل لوجود المندوحة
عنه وهنا وان كان القياس أن يكون محمول المصلى طاهرا علي
وجه العموم غير معفو عن نجاسته الا ان الدليل قضى بالعفو
عن نجاسة سبيلي الاطفال بخصوصه بدلالة جملة صلى الله

عليه وسلم لامامة في صلاته وسبيلها سبيلا حيوان قضت
العادة فيهما بالتنجس فصح ذلك أصلا يقينا لا يزول بالشك
وكل احتمال فيه لا يفيد الا شكاً ولزمك على قولك ان تقول
بطهارة الماء القليل اذا لاقى السبيلين اللذين اعتبرت النجاسة
أصلا فيهما لمجرد احتمال النجس وهو خلاف قاعدة الشرع فما
أردت أن تفر منه وقعت فيه * وان قلت بتنجسه تناقضت في
تقرير الحكم وكل ما أدى الى التناقض باطل *

﴿ فان قلت ﴾ انا لا نحكم في جميع الاحوال باحتمال طهارة
سبيلي كل صبي حتى يأتي ما نقوله في هذا الجواب وانما ذكر
احتمال النجس هو في حادثة حديث امامة بخصوصه فلا يرد
اضطرار تناقض الحكم لانه متى كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم عالما بطهارة السبيلين لا نقول بنجاسة الماء القليل بالملاقاة
ولا يرتفع يقين بالشك حيث كان مبناه يقينا آخر *

﴿ قلت ﴾ ان فرض الاحتمال في حادثة معينة لا يدفع
ما يبناه من مخالفة قاعدة اليقين لا يزول بالشك أو حصول

التناقض وذلك لانه متى حكمت بطهارة السبيلين لزم اذا فرضنا ان امامة رضى الله عنها بعينها لاقت بسبيلها الماء القليل ان لا تنجسه أو تنجسه مع الحكم بطهارة السبيلين ولا يلزم ان يكون ذلك واقعا بالفعل في حديث امامة اذ يمكن فرضه لان أحكام الفقه كما تكون للحوادث الواقعية تثبت في الامور الفرضية . فاذا فرضنا ان امامة رضى الله عنها لاقت الماء القليل عقب حمله صلى الله عليه وسلم لها ولم يرها عليه السلام ورأيناها مع علمنا انها لم تحدث بعد حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم لها فانا ان حكمنا بطهارة الماء ارتفع اليقين بالشك * وان قلنا بنجاسته مع الحكم بالطهارة في حملها وقت الصلاة وجد التناقض بعينه *

﴿ فان قلت ﴾ ان طهارة الثوب اصل متأصل ونجاسة السبيلين حادثة والحكم بناء على الكثير الغالب فاقل احتمال يكفي للحكم بعدم اعتبارها وليس كذلك طهارة الثوب لقوة الاصل المتأصل ﴿ قلت ﴾ ان الحكم بنجاسة السبيلين لم يكن مبناه الغالب

المفيد للظن بل مبناه المتحقق المفيد لليقين لان كل ما صح تخلفه
ولو نادرا أفاد ظنا وكل ما لم يتخلف في العادة أفاد يقينا كما اذا
وقع ثوب لف فيه ثوب آخر في ماء نجس وكان طبع الثوب
الاول ان لا يمنع نفوذ الماء الى الثوب الداخل ومكث في الماء
زما يكفي للتحقق من وصول الماء الى الثوب الداخل فانا نعلم
علما جازما ان الماء لاقى الثوب الداخل ولو لم نشاهد بللا فيه
لعدم بحثنا عنه فنعلم في هذه الحالة بنجاسة الثوبين بناء على
اليقين المحقق من العادة فكذلك خروج النجس من السبيلين
أمر محقق من العادة ولم يحصل فيه خاف في طبيعة كل حيوان
بالفطرة التي فطره الله سبحانه وتعالى عليها . فلا نحكم في مسألة
الثوب بالطهارة الا اذا تحققنا غسله بالماء فلو اختلط بثوب
طاهر ولم يتميز عنه وغسلنا أحدهما ولم نتحققه انه النجس فلا
نحكم بطهارتهما معا لاحتمال ان النجس قد صادفه الغسل فيكونان
طاهرين أحدهما لطهارة أصله والاخر لاحتمال غسله بل لا نحكم
الا بطهارة ما تحققنا غسله وما زلنا نحكم على الآخر بالنجاسة

حتى يتبين انه الطاهر اصاله أو تطهر بالغسل فلا فرق حينئذ
بين ان تكون النجاسة والطهارة أصلا متأصلا أو تكون
طارئة على الاصل بل العبرة بما ثبت به الحكم فيبقى أصلا
حتى يثبت خلافه بيقين سواء في ذلك أكان الاصل أصلا
متأصلا أو حادثا طارئا *

﴿فان قلت﴾ يلزم على ما قلته ان نحكم بالنجاسة على
سبيلي كل شخص من الناس حتى نراه غسلا بالماء فلو حمل
المصلي شخصا في صلاته لا يعلم انه غسل بالماء بطلت صلاته
وهو خلاف ما قالوه فانهم ذكروا الخلاف في حمل المستحجر
ولم يذكروه في غيره لانه ان كان معلوما عدم نجوه مطلقا
حكم بالبطالان بلا خلاف وان جهل حاله حكم بالصحة بلا
خلاف وهذا غير ما قلته *

﴿قلت﴾ لم يكن المراد من قولنا لا بد من التحقق من
ازالة النجاسة العلم بذلك علما جازما موافقا للواقع بل يراد به
العلم ولو كان مستندا الى ظن قوى متى كان الظن مبنيا على

دليل يحدث اعتقادا فينزل منزلة العلم اليقين وحال المسلم يقتضى انه متمسك بدينه فيحمل على انه غسل سبيليه بالماء اذا كانت العادة الغالبة الغسل به فان الحال قائم ان كل واحد يفعل المأمور به ولو كان على سبيل الندب عنده ليدخل من لم ير وجوب الغسل ولا الاستحجار بالاحجار كالحنفى فانه يراه سنة . وهذا انما أفادنا ظنا ولكننا ظن قوى استند الى دليل هو طلب الشارع فحصل به اعتقاد كما اذا اجتهد فى أحد الاثنتين فانه متى قوى الظن المستند الى دليل عنده كفاه ذلك في استعمال أحد المائتين الذى رآه طاهرا ويجوز لغيره ان يجتهد ويستعمل الماء الاخر ولا نحكم بطلان صلاة واحد منهما الا اذا اقتدى أحدهما بالاخر لوجود الظن المستند الى دليل وكما اذا تنجس ثوب ولم يتحقق غسله بالماء فانه لا يجوز له ان يصلّى فيه لمجرد احتمال ان واحدا من بيته مثلا غسله من غير دليل على هذا الاحتمال . اما اذا كانت عادة أهل بيته غسل الثوب ووجد ما يؤيده هذه العادة ككونه وجد

الثوب نظيفا بعد ان لم يكن كذلك فانه يحكم بطهارة الثوب
 لوجود ذلك الظن المستند للدليل ولا عبرة باحتمال ان الثوب
 نظف بغير الماء اذا لم تكن به عادة عنده ولو كان ممكنا في
 ذاته لبعد هذا الاحتمال وكذلك لو أخبره غير عدل أو صبي
 غير مكلف ان الثوب أصابه نجس أو انه طهر من النجس
 وصدق خبره عمل به مع ان من أخبره لا تقوم به حجة مع
 الانكار لان العبرة هنا بالاعتقاد المستند الى دليل في الجملة
 فيعتبر لرفع ما كان ثابتا قبل وهو موصل لليقين لانه اعتقاد
 مستند لدليل بخلاف مجرد الاحتمال أو الاعتقاد من غير
 دليل فانه لا يعتد به ولا يعول عليه. اما غير المسلم أو من كان
 معاه ما انه لا ينبغي نفسه فلا زلنا نعتبر نجاسة سبيله حتى يثبت
 خلاف ذلك كما قلنا في سبيلي الاطفال. اما اذا كانت العادة
 استعمال الاحجار وحدها في الاستحجار فلا يبعد ان يكون
 الخلاف فيه كالخلاف فيمن حمل مستحجرا يعلم استحجاره *
 ﴿فان قلت﴾ ان ما ذكرته يقتضي الفرق بين المستحجر

وغير المستحجر أصلا في الحكم وإن حمل غير المستحجر في الصلاة مبطل لها بلا خلاف والصبي غير مستحجر أصلا ومقتضى ذلك أن يكون غير معفو عن سبيليه والا لزم التناقض **قلت** قد بان لك مما تقدم أن هناك خلافا في المستحجر بالأحجار من جهة صحة الصلاة مع حملها بخلاف غيره وذلك لأن المستحجر مأمور بالاستحجار أو بالغسل والاستحجار لا يطهر المحل ولكن عفى عنه بالنسبة إليه فمن لاحظ أنه معفو عن محل النجس منه قضى بصحة الصلاة مع حمله لعدم أمره بغير ذلك . ولو كانت النجاسة باقية وإن لاقت ماء قليلا نجسته ومن لاحظ أن العفو إنما هو في حقه خاصة حكم بالبطلان والصبي غير مأمور بغسل سبيليه ولا بالاستحجار فلم يكن المصلي حاملا لنجس طاب الشارع إزالته بخلاف المكلف ولا يقال إن طلب الشارع الاستحجار من المكلف لأنه مأمور بالصلاة وهي لا تصح مع النجس فالأمر بالنجس لم يكن مطاوبا لذاته بل لصحة الصلاة والصبي لم يكن مأمورا بها حتى يكلف هو أو وليه إزالته .

النجس لأننا نقول لم يكن القصد من الاستجمار ازالة عين
 النجس فقط او تخفيفها فان الشخص مأور به ولو لم يكن باقيا
 على سبيليه نجس عيني والمستجمر لا يصح استجماره الا بالمسح
 ثلاثا بثلاثة احجار وان لم يكن ثم أثر حسي فالامر به فيه شيء
 من التعبد والصبي لم يؤمر به فلم يكن هنا مخالفة لامر الشارع
 على ان الشارع بين وجوب تطهير بدن المصلي وثوبه ومحموله
 وأمر بالاستجمار وجعله كالغسل بالماء بالنسبة اليه * وفعل النبي
 صلى الله عليه وسلم في حمل امامة والحسن والحسين رضى الله
 عنهم دليل على استثناء الصبيان من عموم الحكم * وقد عهد في
 الشرع استثناء بول الصبي بشروطه من تطهيره بالغسل
 فكذلك حمله صلى الله عليه وسلم يقتضى استثناءهم من الحكم *
 ﴿ فان قلت ﴾ بما بينته وقلته تكون مخالفا لما اعتمده
 الشيخان وقد نص اكابر الفقهاء على عدم جواز مخالفة الشيخين
 فيما اتفقا على اعتماده *

﴿ قلت ﴾ ان ما بيناه انما هو لبيان دليل القول بالعفو

الذي حكاه الشيخان ليعلم المطلع ان القول به له وجه
وجيه في ذاته بقطع النظر عن كونه من معتمد الشيخين
خصوصا وان القول بالعفو في حق حمل المستحجر قول صحيح
فسبب الاطفال ان لم يكونا أحق بالعفو فهما كسبيل المستحجر
فالقول بالعفو على هذا قول صحيح وان كان الاصح عدمه *
قال الشاشي في الحلية ذكر القاضي حسين أنه اذا حمل في صلاته
رجلا قد استنجى بالحجر لم تصح صلاته وهذا فيه نظر لان
هذه النجاسة معفو عنها ولهذا لا يمنع صحة صلاته اه فانت
خبير بعد هذا البيان ان شئت قلدت من قال بالعفو لقوة برهانه
وان شئت عملت بما اعتمدته الشيخان لانه معتمد المذهب هذا
ما خطر بذهني القاصر ولم اعتمد فيه على نقل الا نقل القواعد
والله أعلم بالصواب * ثم رأيت ابن العماد نقل عن الحلبي
والقاضي الحسين عدم الالتفات لاحتمال النجوى بالماء واختار
العفو معهما عن نجاسة سبيل الاطفال. وقد علمت ان القاضي
حسين يقول بعدم العفو عن حمل المستحجر في الصلاة وهنا

يقول بالعفو وهو يدل على أنهم يغتفرون في سبيلي الاطفال
مع عدم النجوا مالا يغتفرونه في سبيلي غيرهم مع الاستعجار
والله أعلم *

واما ثياب الصبيان اذا جهل حالها فمحمولة على الطهارة
كما نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى * قال النواوي في شرح
مسلم في ترجمة باب جواز حمل الصبيان في الصلاة وان ثيابهم
محمولة على الطهارة حتى يتحقق نجاستها وان الفعل القليل لا
يبطل الصلاة وكذا اذا فرق الافعال فيه حديث حمل امامة
رضي الله عنها ففيه دليل لصحة صلاة من حمل آدميا او حيوانا
طاهرا من طير وشاة وغيرها وان ثياب الصبيان وأجسادهم
طاهرة حتى تتحقق نجاستها وان الفعل القليل لا يبطل الصلاة
وان الافعال اذا تعددت ولم تتوال بل تفرقت لا تبطل الصلاة
وفيه تواضع مع الصبيان وسائر الضعفة ورحمتهم وملاطفتهم
وقول أبي قتادة الانصاري رضي الله عنه رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم يؤم الناس وامامة على عاتقه هذا يدل لمذهب

الشافعي رحمه الله تعالى ومن وافقه انه يجوز حمل الصبي
والصبية وغيرهما من الحيوان الطاهر في صلاة الفرض وصلاة
النفل ويجوز ذلك للامام والاموم والمنفرد وحمله أصحاب مالك
رضي الله عنه على النافلة ومنعوا جواز ذلك في الفريضة. فهذا
التأويل فاسد لان قوله يؤم الناس صريح او كالصريح في أنه
كان في الفريضة وادعى بعض المالكية أنه منسوخ وبعضهم
أنه خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم انه كان لضرورة
وكل هذه الدعاوى باطلة ومردودة فانه لا دليل عليها ولا
ضرورة اليها بل الحديث صحيح صريح في جواز ذلك ليس
فيه ما يخالف قواعد الشرع لان الأدي طاهر وما في جوفه
من النجاسة معفو عنه لكونه في معدنه وثياب الاطفال
وأجسادهم على الطهارة ودلائل الشرع متظاهرة على هذا
والأفعال في الصلاة لا تبطلها اذا قلت او تفرقت. وفعل النبي
صلى الله عليه وسلم هذا بيانا للجواز وتنبها به على هذه القواعد
التي ذكرتها وهذا يرد ما ادعاه الامام أبو سليمان الخطابي

ان هذا الفعل يشبه ان يكون بغير تعمد حملها في الصلاة
 لكونها كانت تتعلق به صلى الله عليه وسلم فلم يدفعها فاذا
 قام بقيت معه . قال ولا يتوهم انه حملها ووضعها مرة بعد اخرى
 عمدا لانه عمل كثير ويشغل القلب واذا كانت الخبيصة تشغله
 فكيف لا يشغله هذا * هذا كلام الخطابي رحمه الله تعالى وهو
 باطل ودعوى مجردة * ومما يردّها قوله في صحيح مسلم فاذا
 قام حملها وقوله فاذا رفع من السجود اعادها وقوله في رواية
 غير مسلم خرج علينا حاملا امامة فصلى فذكر الحديث * واما
 قضية الخبيصة فلانها تشغل القلب بلا فائدة وحمل امامة لا نسلم
 انه يشغل القلب وان شغله فيترتب عليه فوائد وبيان قواعد مما
 ذكرناه وغيره فاحل ذلك الشغل لهذه القوائد بخلاف الخبيصة .
 فالصواب الذي لا معديل عنه ان الحديث كان لبيان الجواز
 والتنبيه على هذه القوائد فهو جائز لنا وشرع مستمر للمسلمين
 الى يوم الدين والله اعلم انتهى كلام النواوي *
 واما اذا علم المصلي ان على بدنه او ثوبه نجاسة ثم نسي

ان يزيلها وصلى ثم تذكر فالمنذهب ان عليه اعادة الصلاة كما
لو نسي الحدث فصلى بلا طهر. وقد خرج فيه قول آخر انه
لا اعادة عليه بخلاف الحدث لان الحدث لا يدخله المفوم مع
التمسك من الازالة بحال واما النجاسة فقد يدخلها المفوم مع
التمسك من الازالة فان الاستنجاء بالحجر جائز مع القدرة على
الاستنجاء بالماء. فاما اذا لم يكن قد علم ان على بدنه او ثوبه
نجاسة حتى صلى فلما فرغ من الصلاة عرف النجاسة ان كان
من المحتمل طرياتها بعد الفراغ من الصلاة بان رأى على ثوبه
ذرق طائر ويحتمل وقوعه عليه بعد السلام فلا اعادة عليه بلا
خلاف لان الاصل عدمها حالة تلبسه بالصلاة. واما ان تحقق
وجود النجاسة في الصلاة ففي المسئلة قولان أحدهما عليه
الاعادة قياسا على ما لو نسي الحدث فصلى بلا طهارة والقول
الثاني لا اعادة عليه لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان في الصلاة والنعل في رجله نخلع نعليه نخلع الناس نعالهم
فلما فرغ من الصلاة قال لهم ما بالكم خلعتنم نعالكم. فقالوا

لأنك خلعت نعلك يا رسول الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرني جبريل أن عليها قذى وفي رواية أذى وفي رواية دم حمة ولم يستأنف الصلاة ولو كان لا تصح الصلاة عند الجهل بالنجاسة لكان يستأنف الصلاة وتخالف الحدث لأن الحدث لا يخفى . وأما النجاسة قد تطرأ وهو لا يعلم بها فنظير الحدث أن يكون قد علم بالنجاسة ثم نسي ومن قال بالقول الأول أوّل الخبر فقال لم يكن ذاك بنجاسة وإنما كان من المستقذرات الطاهرة . وما روى أنه كان عليه دم حمة فلعله كان قليلا والقليل من الدم معفو عنه *

﴿ فرعان ﴾ (أحدهما) ان عندنا لا فرق بين أن يعلم بالنجاسة وقد فات وقت الصلاة او كان الوقت باقيا ويحكي عن مالك رحمه الله أنه قال ان كان الوقت باقيا تجب الاعادة وان كان الوقت قد فات فلا تجب الاعادة . وهذا ليس بصحيح عندنا لأن الصلاة اذا وقعت صحيحة وجب ان لا يجب اعاذتها بسبب بقاء الوقت كما لو صلى بلا نجاسة وان كانت

فاسدة وجب ان تجب الاعادة بعد خروج الوقت كما لو صلى وهو محدث

﴿ الثاني ﴾ اذا قلنا بقولنا يجب عليه اعادة الصلاة فلا يلزمه الا اعادة صلاة واحدة سواء كانت النجاسة يابسة أو رطبة وسواء كان في الصيف او الشتاء . وقال أبو حنيفة ان كانت النجاسة رطبة فالواجب اعادة صلاة واحدة وان كانت يابسة فان كان الزمان صيفا فيعيد صلاة وان كان شتاء فيعيد خمس صلوات * ودليلنا ان وجود النجاسة حين صلى الصلاة الآخرة حقيقة فأوجبنا الاعادة . فاما وجودها حين صلى الصلوات المتقدمة فهو وهم والاصل عدمها ولا يزول اليقين بالشك . اما ان كان متحققا ان النجاسة سبقت اكثر من صلاة واحدة كأن كان ذبح حيوانا مثلا وصلى بعد ذلك صلوات وكان في مكان لا يصيبه فيه دم ثم وجد في ثوبه دما واعتقده من أثر ذبح ذلك الحيوان فالذي يظهر لعقلي القاصر أنه تجب اعادة كل صلاة تحقق أنه صلاها بعد اصابته النجس لان هذا

يقين محقق عنده فينبني عليه الحكم *

ثم اعلم ان النجاسة مما يدخلها العفو في الجملة والاصل فيه ما روى عن عمر وأبي هريرة رضى الله عنهما أنها كانا لا ينصرفان عن الصلاة باليسير من الدم * وروى عن ابن عمر رضى الله عنه انه عصر بثرة بوجهه فخرج منها الدم فذلكه بين أصبعيه ثم قام الى الصلاة ولم يغسل يده * وروى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه نحر جزورا فأصاب بطنه من فرثه ودمه فصلى ولم يغسل بطنه *

* فروع سبعة * (أحدها) لا خلاف ان القليل من دم البراغيث على البدن والثوب يجعل عفوا وهكذا كل ما في معنى البرغوث من الحيوانات التي ليست لها نفس سائلة كالقمل والبق وغيرهما وما حد القليل يحكي عن الشافعي في القديم انه قال قدر كف فاذا كان على ثوبه من الدم متفرقا في مواضع ما لو جمع لم يزد على قدر كف جعل عفوا. وقال في موضع قدر لمعة والصحيح ان المرجع في القليل الى العرف

والعادة اذ ليس في الشرع للقليل حد فما يعد في العرف قليلا
يعنى عنه * ولاى علة يعنى عنه اختلفوا فيه . فمنهم من قال انما
عنى لاجل القلة . ومنهم من قال انما عنى لتعذر الاحتراز منه
وتظهر فائدة العلتين فيما لو كان الدم كثيرا . فمن علة بالقلة قال
لا يعنى عن الكثير . ومن علة بتعذر الاحتراز قال الجنس
معفو عنه والنادر منه وهو حالة الكثرة لماحق بفالبه وصار
كما ان للمسافر ان يمسح على الخف ثلاثة ايام وان يقصر ويفطر
وان لم يكن عليه مشقة *

﴿ الثاني ﴾ اذا خرج الدم من بثرة على بدنه أو جرح
فحكمه حكم دم البراغيث لان الانسان قلما يخلو بدنه من
بثرة تكون عليه فيشق الاحتراز عنه كدم البراغيث سواء
والقيح والصديد والماء الخارج عن الجرج كلها في معنى الدم
﴿ الثالث ﴾ اذا عصر البثرة حتى خرج منها الدم ولو ث
ثوبه أو قتل برغوة على ثوبه هل يحمل عفو أم لا ان كان كثيرا
لا يعنى عنه وان كان قليلا فوجهان أحدهما لا يعنى عنه لانه

يمكن الاحتراز عنه والثاني يعنى عنه لقلته ولا اعتبار الجنس
وهذا هو الصحيح لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه
عصر بثرة بوجهه فخرج منها الدم فذلك يبين أصبعيه ثم قام
وصلى ولم يغسل يده *

﴿الرابع﴾ اذا ترشش اليه دم أجنبي قال في رواية
الربيع رحمه الله اذا كان بقدر دم البراغيث لم يجب غسله وقال
في الاملاء يجب غسل الثوب من الدم قليله وكثيره فحصل
قولان أحدهما يعنى عنه لقلته والثاني لا يعنى عنه لانه يمكن
الاحتراز عن الدم الذى ليس خارجا من بدنه فان كثر فلا
يختلف المذهب انه لا يعنى عنه *

﴿الخامس﴾ دم البراغيث انما يجعل عفووا اذا كان على
بدنه أو ثيابه التى يلبسها عادة فاذا كان فى كمه ثوب وعليه دم
البراغيث فان كان كثيرا لا تجوز الصلاة معه وان كان قليلا
فوجهان أحدهما يعنى عنه لقلته والثاني لا يعنى عنه لان الاحتراز
عنه ممكن . وهكذا اذا كان على مصلاه فعلى هذين الوجهين

﴿ السادس ﴾ اذا كان في الصلاة فاصابه جراحة وخرج منها الدم بالدفق ولم يلوث البشرة أو كان التلويث قليلا وذلك مثل ان يكون خروج الدم مثل ما يخرج من الفصد فلا تبطل صلاته لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل في بعض أسفاره في شعب واستحرس أنصاريا ومهاجريا وأمرهما ان يكونا على قم الشعب فنام المهاجري وقام الانصاري يصلي فجاء واحد من الانصار فرأى شخصا قائما فرماه بسهم وأثبت فيه فزعه ولم يقطع صلاته فرماه بثان وثالث فزعهما ولم يقطع صلاته فرماه برابع فغلبه الدم فايقظ صاحبه * ووجه الدليل انه لم يقطع صلاته بالرمية الاولى والثانية والثالثة والرسول صلوات الله عليه وسلامه لم ينكر عليه ولان ما انفصل عن البشرة في الحكم غير مضاف اليه وان كان الدم متصلا ببعضه ببعض ولهذا لو قلب الماء في اناء على نجاسة فوصل الماء الى النجاسة وتغير به فالمتغير بالنجاسة نجس وما في الطريق ليس بنجس وان كان الماء بعضه متصلا ببعضه *

﴿ السابع ﴾ إذا كان على ثوبه دم البراغيث فغرق بدنه وأصاب موضع الدم بدنه فلا محالة يصير ذلك الموضع نجسا وهل يعنى عنه أم لا بد من غسل ما أصابه دم البراغيث من بدنه ذكر القاضى رحمه الله انه لا يجعل عفوا ويختص العفو بعين الدم دون المحل الذى يتعدى اليه نجاسة الدم وهذا كما ان الاقتصار على الحجر في الاستنجاء انما هو جائز في التلويت الحاصل بخروج الخارج دون المحال التى انتشرت اليها النجاسة بعد الخروج حتى لو قام عن موضعه وانتشرت النجاسة بانطباق الالين لا يجوز الاقتصار فى ذلك على الحجر * وذكر الشيخ الامام أبو عاصم العبادى رحمه الله انه يجعل عفوا لان العلة فى العفو عن الدم تمذر الاحتراز وذلك موجود فى العرق لا محالة وأيضا فانه لم ينقل غسل موضع العرق عن الضحابة رضى الله عنهم مع علمنا بانهم كانوا فقراء وما كان لواحد منهم الا ثوب واحد وكانوا يبيتون فيه وقتلما يخلو ثوب يثبت على الانسان من قليل من الدم في حر الحجاز الا ويمرق فيه فلو

كان لا يجعل عفووا انقل عنهم غسل موضع العرق * ويقرب هذا من مسألة الحيج وهو اذا تطيب للاحرام ثم عرق وتعدى الطيب من محله *

﴿ مسألة ﴾ الاثر الباقي على السبيلين بعد الاستنجاء بالحجر معفو عنه *

﴿ فرع ﴾ لو عرق منه ذلك الموضع وانتشر العرق الى ظاهر الايمن او الى ثيابه هل يعفى عنه ام لا وجهان (أحدهما) لا يعفى عنه بل يجب غسل ما اصابه ذلك العرق لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاثناء فانه لا يدري أين باتت يده وانما أمر بغسل اليد لاحتمال ان يده اصاب موضع الاستنجاء ولو كان ما يتعدى اليه النجاسة من محل الاستنجاء عفووا لما أمره بغسل اليد (والثاني) يجعل عفووا لأن علة العفو انما هو لحوق المشقة في الازالة على ما سبق ذكره وفي الاحتراز عن العرق مشقة لا محالة لا سيما في الحجاز مع شدة الحر وكثرة

العرق وأيضاً فأنالو أوجبنا غسل الموضع الذي انتشر اليه
العرق من الاليتين لوجب غسل موضع الاستنجاء لان البعض
متصل ببعض ولا يجوز أن يغسل بعض النجاسة ويترك
البعض * واما الخبر فأنما أمر بالغسل لاجل الماء فإنه لا يشق
صيانة الماء عن تلك النجاسة ولهذا لو وقع في الماء القليل ثوب
عليه دم البراغيث أو تقاطر الدم من جرحه في ماء قليل يحكم
بنجاسته مع كونه معفوا عنه في حكم الصلاة *

﴿فرع﴾ لو وقع على ثوبه نجاسة ولا يدري محلها لا يجوز
له ان يجتهد بل عليه غسل الجميع وذلك لان حصول النجاسة
على الثوب يقيين فاذا غسل بعض الموضع بالاجتهاد فلم
يعرف زوالها بالقطع لاحتمال ان النجاسة على محل آخر فلا
يجوز الصلاة فيه بالشك حتى قال أصحابنا لو شق الثوب نصفين
وأراد ان يجتهد لا يجوز لاحتمال ان النجاسة على موضع
الشق وقد حصل بعضه على هذا النصف وبعضه على الموضع
الآخر ويخالف الثوبين لان الاصل في الثوبين الطهارة

وحصول النجاسة على كل واحد منهما موهوم *
 ﴿ فرع ﴾ لو أصاب أحد السكمين نجاسة فاشتبه
 عليه فاجتهد وغسل أحدهما بالاجتهاد فهل له ان يصلي في
 ذلك الشوبام لا - يبنى على ما واجتهد في الثوبين وغسل الذي
 أدى اجتهاده الى نجاسته ثم لبسهما * فان قلنا يجوز أن
 يصلي فيهما فهنا يجوز أن يصلي في القميص * وان قلنا هناك لا
 يجوز ان يصلي فيهما فهنا لا يجوز ان يصلي في القميص * قال في
 البحر للرويانى قال الشافعى ولو صلى رجل وفي ثوبه نجاسة من
 دم أو قيح وكان قليلا مثل دم البراغيث وما يتما فاه الناس لم يعد
 وان كان كثيرا أو قليلا بولا أو عذرة أو خمر أو ما كان في
 معنى ذلك اعاد في الوقت وغيره * قال المزنى ولا يعدو من
 صلى بنجاسة من ان يكون مؤديا فرضه أو غير مؤدوليس ذهاب
 الوقت بمزيل منه فرضا لم يؤده ولا امكان الوقت بموجب
 عليه اعادة فرض قد أداه انتهى * وجملة ان الصلاة تفتقر الى
 طهارتين طهارة من حدث وطهارة من نجس . فالطهارة من

الحدث قد مضى بيانها. وأما الطهارة من النجس فلا تجوز الصلاة حتى يكون طاهر البدن والثوب والبقعة التي يصلي عليها لقوله تعالى (وثيابك فطهر) قال الفقهاء وابن سيرين أراد وثيابك فطهر من النجاسة بالماء لأن حقيقة الثياب والطهارة هذا* وقوله (والرجز فاهجر) أراد بالرجز النجاسة وقال ابن عباس وسعيد بن جبير رضي الله عنهم أراد لا تلبس ثيابك على الغدر وعلى المعاصي تقول العرب لمن غدر هو دنس الثياب ولمن وفي يده هو طاهر الثوب. وقيل أراد وثيابك فقصر حتى لا تنجس خيلاء وكبرا. وقال الحكم معناه وعملك فأصاح وقال الحسن وخلقك خسن. وقيل وقلبك فطهر والصحيح الاول* فإن صلى وعليه نجاسة يلزمه إعادة الصلاة في الجملة. وقال مالك لا يعيدها خارج الوقت ويعيدها في الوقت وأراد استحبابا وهذا يدل على أن إزالة النجاسة لا تجب عنده للصلاة وبه قال ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير وابن أبي ليلى رحمهم الله. وقال ابن عباس ليس على الثوب جنابة أي

لا يجب الاجتناب عن الثوب النجس . وروى عن ابن مسعود
رضي الله عنه أنه نحر جزورا فاصاب ثوبه من فرثه ودمه وصلى
ولم يغسله . وروى أن رجلا سأل سميد بن جبير عن رجل
صلى وفي ثوبه اذى . فقال اقرأ على الآية التي فيها غسل الثوب
من النجس وبه قال أبو مجلز . وروى بعض اصحاب مالك عنه
ان ازالة النجاسة هي واجبة الا يسير الدم * والدليل على ما قلنا
ما روى ابن عباس وأبو هريرة وأنس رضي الله عنهم ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال تنزهوا من البول فان عامة عذاب
القبر منه . وروى ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه
وسلم مر بقبرين فقال انهما ليمذبان (الحديث) وروى أبو
هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تمام
الصلاة من قدر الدرهم من الدم * فاذا تقرر هذا فالكلام الآن
في بيان النجاسة التي يعفى عنها والتي لا يعفى عنها * وجملته ان
النجاسة التي يجب ازلتها الفائط والبول والخر والدم . وقال داود
الخر طاهرة . وروى الليث عن ربيعة مثله واحتجوا بأنه كان

عصيرا طاهرا . (قالوا) وهذا غلط لقوله تعالى انما الحمر والميسر
والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان . والرجس في
اللغة النجس ولانها مائع حرم على الاطلاق فكان نجسا كالدم
وحكى عن الحسن انه ذهب الى طهارتها واحتج بان الله أعدها
لعباده في الجنة ولا يمد لهم النجس وهذا خطأ لانه لا يبعد
ان تكون في الدنيا نجسة ثم يقبل الله في الجنة عينها وحكمها . أو
نقول النجاسة ضربان دم وغير دم فأما غير الدم ان كان قدرا
يدركه الطرف فلا يعنى عنه قليلا كان أو كثيرا الا أثر
الاستنجاء وحكمه لا يدركه الطرف قد ذكرناه . وأما الدم فجميع
الدماء نجسة بلا خلاف الا دم السمك فاذا ثبت ان كل الدماء
نجسة فان كان دم ما ليست له نفس سائلة كابرغيث والقمل
والذباب والزناير والبق فاليسير منه معفو عنه قولنا واحدا
وأما الكثير منه الخارج عن العرف والعادة بأن طبق الثوب
ذلك ففيه وجهان . المذهب انه معفو عنه لان الكثير فيه زادر
فكان محققا بماله كرخص السفر ثبت للمسافر وان كان

مصرفها في سفره لا مشقة عليه ولان من يبيت في ثيابه لا يسلم
من كثيره وفي الاجتناب عنه ضيق وخرج (والثاني) وهو اختيار
الاصطخري انه لا يعنى عنه لانه لا مشقة عليه في الاحتراز
عنه. وقال أبو حنيفة وأحمد هو طاهر لانه دم غير مسفوح
فأشبهه الكبد وهذا غلط لظاهر قوله تعالى والدم ولم يفصل
واما قوله ليس بمسفوح خطأ بل هو مسفوح سائل وان كان
لا ينسفع لقلته وان كان دم. ماله نفس سائلة كالآدمي وغيره
من الحيوان فقد نص فيه على القولين. قال في الاملاء حكمه
حكم البول والغائط فلا يعنى عن قليله ولا كثيره. وقال في
القديم والام يعنى عن قليله دون كثيره واذا قلنا يعنى عن قليله
اختلف قوله في حد القليل قال في الام القليل هو اليسير كدم
البراغيث لان الناس يتعافونه ويتجاوزونه ولا يعنى عن قدر
الدرهم والدينار وهذا أصح لانه يشق الاحتراز من يسيره كما
في دم البراغيث. وقال في القديم ان كان دون الكف لم يجب
غسله وان كان قدر الكف أو أكثر وجب غسله ولا تجوز

الصلاة فيه . وقيل قدر لمة . وقيل ان اجتمع في موضع قدر لمة لا
 يعنى وان كان متفرقا في بدنه أو ثوبه كدم البراغيث يعنى . وقال
 بعض أصحابنا بخراسان قال الشافعى في موضع القليل قدر دينار .
 وقال في موضع قدر لمة . وقال في موضع قدر كف والعبارات
 ترجع الى معنى واحد . وانما اختلفت عباراته لاختلاف دم
 البراغيث باختلاف الازمان فتكثر في الصيف وتقل في الشتاء .
 وفي هذا نظر والصحيح ما تقدم وقال بعض أصحابنا هذا في
 دم يصيبه من نفسه من الحك والبررة والجرب والنقص والحجامة
 فاما الدم الذى يصيبه من غيره من الآدمي أو البهيمة فلا يعنى
 عنه أصلا وهذا صحيح على ما ذكرنا . وقيل في السكل قولان وهذا
 التفصيل لا يعرف عن الشافعى بل نص في كتبه على ما بيناه ولم
 يفصل . وقيل اذا قلنا بهذا التفصيل لا يعنى عن دم الحجامة
 والنقص أصلا لانه يمكن الاحتراز منه وهو ضعيف عندى . وقال
 القفال هذا مبنى على ان العلة في عفو دم البراغيث ماذا فان قلنا
 القلة فلا فرق . وان قلنا الابتلاء به وتمذر الاحتراز منه فيفصل

هكذا * وأما الصديد والقيح نص في عامة كتبه أنه كالدم .
 وقال في موضع من الام هو أخف حالا من الدم ولكنه متى بلغ
 لمعة وجب غسله . قال أبو حامد المذهب الاول وما قاله في الام
 لا يحكى وهذا لانه مستحيل كالدم وقد روى ابن عباس رضى الله
 عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في دم الجبون اى
 الدم . وأما ماء القرع فهو كالعرق يظهر عليه وينزل عنه فان
 كان له رائحة فهو كالدم وان لم يكن له رائحة فقد نص في الاملاء
 ما يدل على أنه طاهر كالعرق . وقال في موضع من الاملاء انه
 يجرى مجرى الصديد والقيح فحصل فيه قولان والمذهب
 الاول . وقال مالك وأحمد رحمهما الله يعنى عن الدم ما لم يتفاحش .
 وروى عن أحمد أنه قال الشبر متفاحش وروى عنه أنه قال
 النقطة والنقطتان معفو عنه وهذا غلط لان ما دون الشبر
 متفاحش في العادة فيجب ان لا يعنى عنه . وقال مالك المتفاحش
 نصف الثوب . وقال الاوزاعي والنخعي يعنى عن أقل من قدر
 الدرهم . وأما ونيم الذباب فنجس ولكنه يعنى عنه في الثوب

كما قلنا في دم البراغيث لأن الابتلاء به موجود كما بدم البراغيث
وعند أبي حنيفة رحمه الله هو طاهر. وقيل حد النجاسة كل
عين حرم تناولها على الإطلاق مع إمكان التناول لا لا ضرره
ولا لحرمة وإنما حددنا تحريم التناول لأن الله تعالى قال (قل
لا أجد فيما أوحى إلي محرما) إلى قوله فإنه رجس فجعل النجاسة
علة تحريم الأكل ولا يلزم السم لأنه لا يحرم قليله الذي لا ضرر
فيه ولا يلزم الحبرو ولم الآدمي للاحترام. فاذا تقرر هذا فلو صلى
مع نجاسة غير معفو عنها نظر فإن صلى مع العلم بها جاهلا بحكمها
لم تنعقد صلاته وإن صلى فلما فرغ من صلاته علم بها فقيه ثلاث
مسائل (إحداها) أنه فرغ منها ثم شك هل كانت موجودة حال
الصلاة أم لا مثل أن كانت رطبة يحتمل أن تكون أصابته
بعد الصلاة ويحتمل أن تكون أصابته في الصلاة لا يلزمه
الاعادة لأن الصلاة المحكوم بصحتها ظاهرا لا تبطل بالاحتمال
(والثانية) شاهد النجاسة على ثوبه أو بدنه ولم يغسلها ولم يذكرها
حتى فرغ من الصلاة فالذهب أن عليه الاعادة لأنه فرط في

ازالتها. ومن أصحابنا من قال أنه لا إعادة عليه في قوله التقديم
 خرجه انماضى أبو حامد رحمه الله كالذي ندى الماء في رحله
 فتيمم وصلى لا تازمه الإعادة في قول ضعيف (والثالثة) لما فرغ
 من صلاته علم بها ولم يعلم بها قبل ذلك ولا كنه تحقق أنها
 كانت في الصلاة مثل أن شاهدها يابسة ففيه قولان. قال في
 الجديد لم تنعقد صلاته لأنها طهارة يستباح بها الصلاة فلا
 تسقط بالنسيان كالطهارة من الحدث. وقال في القديم انمقدت
 صلاته ولا إعادة عليه وبه قال ابن عمر والاوزاعي ومالك وأحمد
 في رواية واحتجوا بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نزع
 نعليه في الصلاة. وقال أخبرني جبريل أن فيهما قدرا. ومن قال
 بالاول أجاب عن هذا بأن القدر كان بصافا أو مخاطا فكان
 يصيب المسجد ويتلوث به عند السجود والقعود. وقيل روى
 أنه كان فيهما دم حلة وذلك مما يمفى عنه. وإذا قلنا بقوله التقديم
 فعلم في اثباتها. فإن أمكن طرح الثوب عن نفسه بأن كان عليه
 ثوبان أو بقربه آخر فيستبدل بثوب آخر فعل ذلك وبني ولو

اصابنا النجاسة الشئ الصقيل كالسيف والمرأة والزجاج
 لا تطهر الا بالماء . وقال أبو حنيفة رحمه الله تطهر بمسحها وهذا
 غلط لانه محل النجاسة فلا يكفي فيه المسح كالثوب النجس
 انتهى كلام صاحب البحر انتهت عبارة شرحنا مرشد الانام
 لبرّام الامام * نسأله تعالى العون على اتمامه انه سميع الدعاء هذا
 آخر ما يسره ربنا الرحمن * وفتح به الكريم المنان * فان كان صوابا
 فمن فضل جود الجليل * وان كان خطأ فمن فهمي الكليل * ربنا
 اغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان
 ربنا ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم
 ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا ربنا ولا تحمل علينا اصرا
 كحاملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف
 عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين
 سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين * اللهم صل وسلم وبارك على نبيك
 ورسولك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم كلما ذكرك الذاكرون

وغفل عن ذكره الغافلون *

وكان الفراغ من تسويده في الساعة الرابعة بعد الغروب
من ليلة الاربعاء ٢٨ ربيع الاول من عام سنة ١٣٢٦ من
هجرة النبي عليه الصلاة والسلام في منزلي بمدينة حلوان مصر
الحمامات وعند تمامه قلت مؤرخا

تمسك بحبل البحث في العلم دائما
وثق بعراه كي تفوز برشده
فكم ظهرت بالبحث من ذى تبصر
دقائق أحكام جلالها بجده
يمن على من شاء ربي وإنه
يفيض على من جد من بحر جوده
ورائق تحقيق الحسيني مؤرخ
بكشف الستار العلم جد بجده

٤٠٢ ٦٩٢ ١٧١ ٧ ٥٤

سنة ١٣٢٦

﴿فائدة﴾ لما كان تأليف هذه الرسالة مسبباً عن قبض ولدى على
 ثوبى منذ كان سنه ستين ناسب أن أذكر ما كتبت تاريخاً لولادته
 يوم تسميته وهو يوم الأحد ١١ رجب ١٣١٨ ثانياً يوم ولادته
 حيث كانت الساعة هجرية نهاراً من يوم السبت عشره رجب
 بمنزلى بمدينة حلوان وعلمت به آخر نهار اليوم المذكور لاني
 كنت بمنزلى بمدينة القاهرة وتوجهت الى حلوان آخر النهار
 فسميته صبح الاحد وعند عودتي الى منزل مصر كتبت
 مانصه بالحرف *

لقد من الله على حيث بلغت من العمر سبعا وأربعين
 سنة وثلاثة أشهر عربية وثمانية وعشرين يوماً بولد دعوته
 حسيناً وكان أول مولود وهبه الله سبحانه جل شأنه لى وما
 اخترت هذا الاسم الا لمعاني اذكر بعضها واترك البعض حتى
 يشب فان أدركها كان المقصود وهي ان هذا الاسم هو اسم
 السبط الذى ينتهى اليه نسبنا واشتهرت عائلتنا بالنسبة اليه
 رضى الله تعالى عنه حتى أصبحت النسبة اليه من لوازم عائلتنا

(ومنها) اننا لو ذكرنا قوله تعالى (الحمد لله الذي وهب لي على
الكبر) وزدناه لفظة حسيننا وحسيننا جمل الآية الشريفة
وضممنا اليها عدد بسط حروف الاسم كما هو منصوبا يكون
ذلك تاريخ ولادته بالنسبة الى السنة (ومنها) اننا لو ضممنا الى
الاسم لفظ السيد وزدناه اللقب ونسبناه الى آبائه حتى تكمل
به سبع طبقات تكون في ذلك معاني نذكرها فيقال حينئذ
السيد حسين الحسيني بن أحمد بن أحمد بن يوسف بن أحمد
بن أحمد بن عبد اللطيف وحسيننا جمل كل هذا التركيب تكون
سنة ولادته * واذا لاحظنا عدد الطبقات يكون ذلك عدد
الشهر الذي ولد فيه بالنسبة للسنة التي أولها المحرم. واذا حسبنا
حروف الأحاد من أول كلمة في التركيب وهي لفظة السيد
تكون ساعة ولادته من أول اليوم. واذا حسبنا عدد الحروف
الاحادية من اسمه ولقبه تكون عدد الساعات من أول غروب
اليوم واذا حسبنا عدد حروف أول كلمة وهي السيد مع الاسم
ملاحظا التشديد بحرفين يكون ذلك عدد اليوم الذي ولد فيه

بالنسبة للشهر. وإذا حسبنا عدد حروف اللقب يكون ذلك
 عدد اليوم بالنسبة لأيام الأسبوع الذي هو يوم الأحد * هذا
 هو تحديد وقت ولادته باليوم والشهر والساعة والسنة العربية *
 أما إذا أردنا أن نعرف تاريخ ولادته بالسنة الافرنكية فيزداد
 لفظة سنة افرنكي على التركيب السابق ويضم اليه لفظ السادة
 عند ذكر أول نسبه فيقال السيد حسين الحسيني بن السادة
 أحمد بن أحمد الى آخر ما ذكر فيكون ذلك تاريخ ولادته
 بالسنة الافرنكية * وأما تاريخ ولادته بالسنة القبطية فيزداد على
 التركيب الاول وهو السيد حسين الحسيني بن أحمد الى آخره
 لفظة السنة بالقبطي فيكون ذلك تاريخ السنة بالحساب القبطي
 المستعمل في مصر. وإذا رقت عدد أول حرف من السيد في
 خانة الاحاد والثاني من حسين فيما بعدها والثالث من السيد
 فيما بعدها والرابع من حسين فيما بعدها من غير ملاحظة
 الاصفار في ذلك يكون ذلك تاريخ السنة العبرانية وقد كتبت
 هذا حيث كانت الساعة عشرة ونصف افرنكية من يوم الأحد

١١ رجب الفرد سنة ١٣١٨ ثم قلت بعد ذلك مؤرخا
البشر وفي بالسروور وعده واليمن في طالعه سعيد
والعز قد حياه تاريخه تشریف ميلاد الحسين عيد
سنة ١٣١٨ ٩٩٠ ٨٥ ١٥٩ ٧٤

أسأله سبحانه وتعالى ان يجعله ولدا صالحا مشغولا

بعلم الدين ان ربي سميع الدعاء وهو حسبي

ونعم الوكيل والصلاة والسلام على نبي

الرحمة سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا

﴿ تم ﴾

فهرست کتاب کشف الستار ❦❦❦
❦❦❦ عن حکم صلاة القباض على المستجمر بالأحجار ❦❦❦

صحيفة

- ٧ مبحث في الكلام على من قبض على طرف جبل
طاهر والطرف الآخر نجس أو ملق على نجاسة الخ
- ١٠ عبارة امام الحرمين في نهاية المطلب
- ١٤ » وسيط الغزالي وشرحه المطلب العالي لابن الرفعة
- ٢٤ » الرافعي في الشرح الكبير
- ٢٧ عبارة في الشرح الصغير
- ٢٩ » في التحزير
- ٢٩ » المتولى في التتمة
- ٣٠ » الشاشي في الحلية
- ٣١ » الماوردي في الحاوي الكبير
- ٣٢ » الروياني في بحر المذهب
- ٣٤ » المذهب لابن اسحق الشيرازي وشرحه للنووي

صحيفة

- ٣٧ » النووى فى الروضة
- ٣٨ عبارة فى التحقيق
- ٣٩ » فى المنهاج
- ٤٠ عبارة الاسنوى فى المهمات
- ٤٤ » ابن العماد فى التمتعيات
- ٤٧ » أبى اسحق الشيرازى فى التنبيه
- ٤٨ » ابن الرفعة فى كفاية التنبيه بشرح التنبيه
- ٥٠ » القمولى فى شرح وسيط الغزالى
- ٥٤ قول الرملى فى شرحه على المنهاج
- ٥٤ قول ابن حجر فى التحفة
- ٥٥ مبحث فى شرح كلام امام الحرمين وبيان ما توهمه فيها
من بعده وانها لا ايهام فيها
- ٥٩ مبحث فى ان ما فهمه كثير فى كلام امام الحرمين من
القطع بطلان الصلاة فيما اذا تحرك الطرف النجس

- أو الملقى على النجس لم يكن صوابا وبيان ذلك
- ٨١ بيان ان حمل الطرف الطاهر من الحمل من غير استمسك لا يعد حملا
- ٩٣ مبحث في انه ليس كل ما كان مقبوضا على شيء منه يعد محمولا
- ١٠٥ مبحث في ان الحمل حقيق وحكمي ولا يعتبر الحكمي الا اذا كان حمل حقيق وان مطلق القبض على شيء لا يعد حملا له
- ١١٣ مبحث نتيجة ما تقدم ان قبض المستحجر طرف ثوب المصلي او المصلي ثوب المستحجر لا يعد حملا
- ١١٩ مبحث اشتبه على بعضهم في خطيب أمسك حرف منبر في جانب ذلك الحرف عاج الخ
- ١٢١ مبحث حكم حمل الصبيان في الصلاة وحكم الصلاة في ثياب المشركين الخ

صحيفة

- ١٢٤ مبحث طهارة الثوب معتبرة في صحة الصلاة وان الثياب المنسوجة في بلاد الكفار الاصل فيها الطهارة وفي حمله صلى الله عليه وسلم امامة وهي صبيبة عليها ثوب صبي
- ١٢٥ مبحث حمل الصبي في الصلاة وفيه حمل المستحجر بالاحجار وحمل الحيوانات والكلام على حمله صلى الله عليه وسلم امامة في الصلاة
- ١٣٠ مبحث في بيان ان الشرع لم يطلب غسل سبيلي الاطفال من الاولياء الخ وفي ان الاصل عدم نجوهم بالماء
- ١٣٣ مبحث دعوى احتمال نجو امامة بالماء الخ
- ١٣٤ مبحث الهرة اذا اكلت فأرة ثم غابت الخ
- ١٣٦ مبحث في ان الاصل في ثياب الاطفال الطهارة وان لم يحترزوا عن النجاسة
- ١٣٩ مبحث في قاعدة اليقين لا يزال بالشك
- ١٤٦ مبحث في الفرق بين المستحجر بالاحجار المأمور

بالاستحجار وبين الاطفال

١٤٩ مبحث نقل الحليمي عن القاضي حسين انه اختار المفقو

عن نجاسة سبيلي الاطفال

١٥٠ مبحث واما ثياب الضبيان اذا جهل حالها فمحمولة على

الطهارة

١٥٢ مبحث اذا علم المصلي أن على بدنه او ثوبه نجاسة الخ

١٥٦ مبحث في ان النجاسة مما يدخلها المفوق في الجملة

... مبحث في حكم دم البراغيث وما في معناها مما ليست له

نفس سائلة وما حد القليل

١٥٧ مبحث اذا خرج الدم من بثرة او جرح على بدن المصلي

١٥٨ مبحث اذا اصابه دم اجنبي وفي دم البراغيث متى يعمل

عفو

١٥٩ مبحث اذا كان في الصلاة فأصابه جراحة وخرج منها

الدم ولم يلبث البثرة الخ

صحيفة

١٦٠ مبحث اذا كان على ثوبه دم البراغيث فغرق بدنه الخ

١٦١ مسألة الاثر الباقي على السبيلين بعد الاستنجاء بالحجر

معفو عنه

١٦١ فرع لو غرق موضع الاستنجاء بالحجر وانتشر العرق

هل يعفى عنه الخ

١٦٢ فرع لو وقع على ثوبه نجاسة ولا يدري محلها لا يجوز له

ان يجتهد

١٦٣ فرع لو أصاب أحد الكمين نجاسة فاجتهد الخ

١٦٤ مبحث في اختلاف الفقهاء في تفسير قوله تعالى وثيابك

فطهر

١٦٥ مبحث في النجاسة التي يجب ازالتها وفي اختلاف الفقهاء

في نجاسة الخمر

١٦٦ مبحث واما الدم لجميع الدماء نجاسة الخ وفي قدر

المعفو عنه منها

صحيفة

- ١٦٩ مبحث واما الصديد والقيح الخ
 ١٦٩ » واما ونيم الذباب الخ
 ١٧٠ » واما حد النجاسة كل عين حرم تناولها الخ
 ١٧٠ » لو صلى مع نجاسة غير معفو عنها الخ
 (تمت)

﴿ بيان الخطأ والصواب ﴾

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
حاضرا عندى عالمان	حاضرا عالمان	١٥	٣
سبق قلعه	سبق قلم	١١	٦٧
راكبا	ركبا	٣	٧٨
الا ما حرر جواب العفو عنه	(الا ما حرر جواب العفو عنه)	٦	٧٩
يقتضى اعتبار النسبة	يقتضى النسبة	١٢	١٠٤
يتاخص	يتخاص	٨	١٠٩
بمجرد	لمجرد	١٥	١١٠

1198

DUE DATE

1945

9910



